مسـيرة الحركـة الوطنيـة اليمنيـة

1962م – 2011م

(رؤية نقدية)

اللواء الركـن/
علي محمد هاشم عون

نائب رئيس أركان القوات المسلحة-
رئيس عمليات المقاومة الشعبية أثناء حصار السبعين يومه

الطبعة الثانية المنقحة - 2020م

الفهـــرس

الإهداء 5
المقدمة 8
الفصل الأول - الواقع والظروف والبداية: 13
البداية مع الحركة الوطنية 18
الزحف على المجلس التشـــريعي 23 سبتمبر 1962م 32
ثورة سبتمبر 1962م 36
الخدمة العسكرية 39
نكسة حزيـــران 1967م وأثرها على اليمـن 53
حركة 5 نوفمبر 1967م 60
- الإعداد لتأسيس الحركة 62
- التخلص من التوجه التقدمي داخل حركة 5 نوفمبر 1967م 66
- تقييم حركة 5 نوفمبر 1967م 68
الفصل الثاني - العـداء لليمـن... الأسبـاب والأسـاليب 75
الفصل الثالث- مكونات الحركة الوطنية: 93
- رابطة أبناء الجنوب العربي 99
- حزب البعث العربي الاشتراكي 103
- حركة القوميين العرب 114
- التيار الماركسي 118
- التيار الإسلامي 120
- التيار الناصري 124
التنظيمات التي أسستها السلطة 129
الفصل الرابع- السلطـات المتعـاقبـة على النظـام الجمهـوري 135

الإهـــداء

كنت قد طبعت هذه الرؤية عام 2013م، ووزعتها على الزملاء والتنظيمات والرفاق المهتمين بها، وطلبت ملاحظاتهم عليها، وتلقيت العديد من الملاحظات الشفوية دون أي اعتراض على جوهر الموضوع، وها أنا أعيد طباعتها للجميع.

هذا العمل الذي بين أيديكم، مجهود فردي على مسؤوليتي كل ما احتواه وجاء فيه من نقد أو ملاحظات على أداء فصائل العمل الوطني، وهي معلومات حفظتها في الذاكرة خلال معايشتي لها، ولم احتفظ بوثائق، نظراً للظروف التي عشناها وعاشتها الحركة الوطنية، ولكنها بطبيعة الحال متوفرة فيما تم نشرة من صحف محلية وعربية صدرت في تلك الفترة وأشارت إليها. وبهذا أهدي هذه الرؤية لكل فصائل العمل الوطني التي شاركت مسيرة النضال، مع استعدادي مناقشة ما ذكرته فيها، طالما هناك بقية في الحياة.

كنت أثناء تفكيري في كتابة هذه الرؤية بحاجة إلى رأي ومشورة الرفيق المناضل عبده علي عثمان –شفاه الله- الذي شاركني في تقييم معظم المواقف والأحداث التي ذكرتها، كما أنني افتقدت الرفاق المناضل سلطان أمين القرشي، والمناضل أبوبكر محمد أحمد اللسواس، والمناضل عبدالحبيب أحمد عبدالجليل، وكانوا رفاقي في هذه المسيرة داخل الحزب والقوات المسلحة.

اتقدم بالشكر لجامعة الملكة أروى ورئيسها الأستاذ الدكتور محمد الخياط، والعزيز عزيز الواسعي، الذين ساعدوني في إخراج هذا العمل من الذاكرة إلى هذا الكتاب.

الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة وهيبة غالب فارع، شريكة حياتي

الإنسانية والوطنية، مقدراً لتحملها وأفراد أسرتنا المعاناة التي واجهناها ولانزال في هذا الصراع.

الموضـــوع

إن هذه الرؤية النقدية للحركة الوطنية تم التفكير فيها في الذكرى الخامسة والأربعون لمحلمة السبعين، التي صادفت الذكرى الثانية للحراك الشعبي والثورة الشبابية في فبراير 2011م.

إنها رؤية نقدية مخلصة لدور ومواقف القوى الوطنية (تنظيمات وسلطة)، خلال إنجاز ثورة 26 سبتمبر 1962م، و14 أكتوبر 1963م، وخلال مراحل الدفاع عن النظام الجمهوري، وتحرير الجنوب المحتل، مروراً بالانتصار على العدوان الإمبريالي السعودي من خلال حركة 5 نوفمبر 1967م، وصولاً إلى إعادة الوحدة 1990م، وتحرك الشعب لتصحيح الأوضاع وإسقاط الفساد في فبراير 2011م.

رؤية في الأداء الإيجابي والسلبي، وأسباب غياب ثورة سبتمبر، وضياع ثورة أكتوبر من قواها وأهدافها الحقيقية.

إن ما تعيشه اليمن من حرب عدوانية ظالمة ستنتهي حتماً، ولكن آثارها وأهدافها ستبقى، وعلى الحركة الوطنية التنبه والاستعداد لمواجهتها، لأن الهدف هو اليمن، وألا تكون له دولة، وإنما شعب مقسم ومختلف مع بعضه وبحاجة إلى التدخلات الخارجية.

على الحركة الوطنية أن تدرك أن المذاهب والطوائف التي يستخدمها أعداء اليمن ويقسمونها على أساسها، هي موجودة في اليمن ومن إحدى المزايا التي يفخر بها شعبنا، لأنه يعيشها في الاجتهاد للأداء الأفضل، ولم يستخدمها في

يوم من الأيام للخلاف والتعصب والحروب، وذلك لما هو عليه الشعب اليمني من أصالة ووعي وحضارة، اكتسبها عبر سنوات طويلة واعتناقه لديانات سبقت الإسلام، وقال عنه الرسول صلى الله عليه وسلم: (الإيمان يمان والحكمة ويمانية).

إن مخاطبتي للقوى الوطنية نابعاً من دورها النضالي من أجل التحرر وبناء الجمهورية اليمنية، منبهاً للأخطاء التي وقعت فيها وأضاعتها عن الصواب، وهذا النقد ليس إساءة ولا إنكاراً لدور الحركة الوطنية، وإنما لتقييم أدائها والوصول إلى بداية جديدة لمواجهة ما يخطط لليمن، وتفويت انتصار الأحزاب المصطنعة التي تم تأسيسها من قبل السلطة والنظام الإمبريالي لتحل محلها.

تقديم

وفي هذا الكتاب شهادة إنسانية ووطنية كتبت على شكل مذكرات لمسيرة ثورة ومرحلة زمنية برؤية نقدية تحليلية لأحداث عاصرها، وهدف منها الكاتب إلى تصحيح كتابة بعض فصولها التي تعرض بعضها للتشويه أو النسيان، وتعرض أبطالها للإقصاء والتهميش والتغييب، واجتزأت أدوارهم أمام الأجيال التي ولدت بعد أحداثها فلم يعرف لهم دوراً، حتى أن بعض أجزاء مسيرة الحركة الوطنية غيبت بمجملها، وذهبت بعض الأقلام لطمس الحقائق أو لتنسبها لأشخاص غير أصحابها، وفقا لرؤية الغلبة لمن صعدت بهم الأحداث ليتقمصوا أدواراً كانوا بعيدين عنها، بل إن بعضهم تماهى في الدور ليصور أن الحركة الوطنية منحصرة بدوره وشخصه ناسبا إلى ذاته الانتصار للثورة والجمهورية في غياب أبطالها الحقيقيين، وابتكر بعضهم لنفسه أدواراً في أحداث لم يكن موجودا فيها أصلاً، أو ربما كانت له فيها أدواراً ثانوية لا تذكر، وبعضهم أخفى عن عمد الأحداث التي تنتصر للمسيرة الوطنية وحول ملحمة الدفاع عن الثورة والجمهورية وحركة 5 نوفمبر إلى قصة فاشلة لا تستحق أن تذكر.

وقد وجدت نفسي من باب المسؤولية الوطنية والأمانة العلمية ملزماً كمراقب عاصر بعض أحداث المسيرة التي أوردتها خصوصا منذ مطلع السبعينات ونهاية الستينات وبعد أن حضرت بعض وقائع التدوين التي كانت تسجل في بعض الندوات في عدة مناسبات والتي كانت يستثني منها بعض الأحداث والأشخاص، ورأيت من واجبي أن أقدم لهذا الكتاب الذي يحوي شهادة الأحداث التي حفظت في الذاكرة السياسية للحركة الوطنية ولم تدون والتي مازال البعض منها مجهولاً، لأسباب كثيرة منها عدم وجود من يساعد على استنطاقها وتسجيلها أو كتابتها.

وفي اعتقادي أن هذا الكتاب قد يضيف شهادة تاريخية كغيره ممن أتيح لهم فرصة تسجيل شهاداتهم وتجاربهم التي مروا بها، كما أظن أن هذه المذكرات ستفتح مجالا واسعا للنقاش وستثير الكثير من الحوار ومن ردود الفعل، وربما أيضا الاختلاف في وجهات النظر، لكنها قد تحفز كل الباحثين نحو تصحيح بعض الكتابات السابقة حول مسيرة الحركة الوطنية بالصورة التي اقتضتها المرحلة الماضية، كما وقد يشكل موضوعها مادة جديدة للبحث وللتنقيب عن صفحات غائبة عن وعي الكثيرين، خصوصا الجيل الجديد الذي ولد بعد الثورة، أو الذي لم يقرأ عن حركة 5 نوفمبر 8691م وما تلاها من أحداث، أو لم يقرأ عن ملحمة فك حصار صنعاء إلا من وجهة نظر واحدة .

من هذا المنطلق فقد كان واجبي أن اقدم الكتاب والكاتب بعين القارئ لمسيرة الحركة الوطنية وأن أستعيد ذكريات بعض الأحداث خصوصا التي كنت قريبة منها، وإن لم تكن كلها أو لم تكن بتفاصيلها الدقيقة لكنها على الأقل، هي الأقرب من باب السمع والمعايشة والمتابعة لمرحلة زمنية من الأحداث والمواقف الصعبة، التي غاب الكثير من أبطالها إما بالاستشهاد أو الإخفاء أو توفاهم الله.

وقد يؤخذ على الكاتب تردده لفترة طويلة عن تدوين شهادته على مجريات تلك الأحداث مع أن الكثيرين قد اقترحوا عليه ذلك قبل سنوات لتدوين مذكراته والإدلاء بشهادته، أسوة بغيره من القادة والضباط الذين كانوا يدونون شهاداتهم ومشاهداتهم عن تلك الفترة التاريخية، فهو قد شغل قيادة عدد من الأسلحة وشغل عدة مناصب عسكرية هامة أثناء فترة الدفاع عن الثورة والجمهورية، كما أنه قد أصابه ما أصاب الكثيرين من الاقصاء إلى خارج المؤسسة العسكرية وإلى خارج اليمن، إلا أنه كان وكما يبدوا يرفض أن يصف لنفسه أي دور له منفردا أو أن يربط نفسه بأي حدث منفصلا عن رفاق سلاحه.

وتبرز في نبرة الكاتب ألم دفين ويختزن وعي المؤلف حزن شديد وهو

يرى أن المهام والأدوار كانت في الغالب تنسب إلى غير أصحابها الحقيقيين الذين شاركهم التضحية والفداء، أو أن بعضها كان يخفى مشاركاتهم، وبعضهم قد نال شرف الاستشهاد، ولكن لم يكن يشر إليهم إلا بأقل قدر من الكلمات في تلك المواقف والمناسبات والكتابات التي كان يتطلبها أمانة تتناول الحدث، وكانت تقتضي إبراز أدوار الكثيرين وتكريمهم، أو على الأقل تناول مشاركتهم وأدوارهم من باب النقد أو التصحيح.

إلى أن حان اليوم الذي قرر فيه من تلقاء نفسه تدون ذكرياته لتلك المرحلة الهامة من تاريخ اليمن برؤية نقدية للمرحلة الوطنية التي عاشها، ويبدوا أنه بالابتعاد قدر الإمكان في شهادته عن الذاتية أو عن ذكر للأسماء التي ظل بعضها مجهولا في تاريخ الحركة الوطنية أو الصراع والخلافات، أراد الرد على بعض الكتابات التي أقصى بعضها البعض الأخر من شرف تحمل مسؤوليات المرحلة وكفاحها، كما أقصوا من شرف البقاء والحياة الكريمة بالمطاردة والاغتيال .

اللواء علي هاشم كما يبدوا من سيرته، التقطت أذناه اسم الثورة وهو لا يزال في مرحلة الدراسة الثانوية، فترك عدن متجها إلى تعز مع قوافل الشباب التي انضمت إلى صفوف الدفاع عن الثورة والجمهورية، ليكمل دراسته العسكرية في المركز الحربي بمدينة تعز ومنه إلى الكلية الحربية، ومن ثم إلى مراكز قيادة الجيش المختلفة وميادين الشرف والمعارك، فتولى عدد من المهام وترأس عدداً من الأسلحة ومنها قيادة المقاومة الشعبية التي استبسلت في الدفاع عن صنعاء ونجحت في فك الحصار عنها بالمشاركة مع عدد من الوحدات المقاومة ووحدات القوات المسلحة التي احتفلت بالنصر في 8 فبراير 8691م.

يومها كان نائبا لرئيس أركان القوات المسلحة واستطاع بعين خبيرة بأرض المعركة ودراية كافية بقدرات المقاتلين أن يتصور النصر ويكشف الأعداء الذين ما لبثوا أن التفوا على أبطال الجيش من الداخل، وزرعوا في

صفوفه التناحر ويبثوا الوقيعة التي انتهت بقتل وترحيل عدداً منهم من فرقهم العسكرية ومطاردتهم إلى خارج البلاد أو إلى إحالتهم إلى المؤسسات المدنية أو التقاعد المبكر.

وخلال مدة ثلاثين عاما أختفى ممن سماهم الكاتب «الحالمين» الذين استشهدوا أو وتفرقوا إلى جهات مدنية وحزبية تعمل في الخفاء أو اختاروا الهجرة مكرهين أو بقوا تحت الملاحقة أو تم توزيعهم إلى مؤسسات مدنية.

على أن حظوظ المناضل اللواء علي هاشم كانت أفضل من غيره، فقد انيطت به أعمال متعلقة ببناء بعض المؤسسات منذ عام 5791م التي كان يحلم من خلالها بتحقيق بعض أهداف الثورة في بناء مؤسسات الدولة الاقتصادية وفقاً للمعارف والعلوم التي تلقاها بجانب دراسته العسكرية، فحاول رغم الظروف غير المناسبة أن يقوم بتهيئة البنى الأساسية لإنشاء مؤسسة اقتصادية خاصة بأبناء القوات المسلحة والامن ومؤسسة أخرى لموظفي القطاع العام والمختلط ثم مؤسسة لتوفير مواد الاسمنت وكانت مكافئة نهاية كل مرحلة من بناء منجز اقتصادي مؤسسي هو استلام بناه التحتية وأموالها وتحويلها تحت مسمى التطوير إلى مؤسسة عائلية أو مؤسسة عائمة لا مالك لها، مستمرا في عمله الذي أنهاه باستكمال بناء وتحديث شركة مأرب للتأمين الذي تركها مستقيلا عام 2102م للتفرغ لرئاسة الاتحاد اليمني للتأمين ليمنحه إمكاناته وخبراته وليتفرغ للكتابة ولبعض الأعمال السياسية والفكرية.

ولعل القارئ والمتابع للشأن السياسي يجد بعض الدلالات التي تؤسس لجمع المعلومات الدقيقة في مسيرة الحركة الوطنية، التي يبدوا أن الكاتب أراد أن يجعلها مسيرة عامة بأحداثها وإن أضطر في بعض المواقف والأحداث إلى تسمية بعض الأماكن والأشخاص، محتفظا لنفسه بالتفاصيل مترفعا عن الخوض في أمور كثيرة قد تكون سببا في إحراج من قدموا لشهاداتهم لمسيرة الحركة

الوطنية في حال النسيان أو السهو.

ومع بعض الملاحظات الشكلية لبعض أوجه القصور التي شابت عملية التدوين من حيث تسلسل الأحداث أو التكرار، وهي قليلة في ظل الاعتبارات التي كتب فيها هذا الكتاب، إلا أن ذلك لا يقلل من القيمة التاريخية والوطنية للكتاب خصوصا عند تناول حركة 5 نوفمبر التي أثرت في مسيرة العمل الوطني سياسيا وعسكريا من خلال سياق عام للمسار الوطني منذ بداية الثورة حتى الآن.

ومن المناسب وأنا أقدم لهذا الكتاب أن أسجل القول بحيادية، أن العمل الذي بين أيدينا هو شهادة للتاريخ أحسن كاتبها التجرد من الأنانية فوصفها بروح من الصراحة الشديدة المعبرة عن انتمائه السياسي وعقيدته الوطنية آنذاك ومتناولا بمصداقية الخلافات التي شابت الحركة الوطنية وأدت إلى تعدد وجهات النظر بين أبناء الحركة الوطنية وربما بين أبناء الوطن الواحد، وهي مصداقية ربما قد قل أن نجد مثلها بين شهادات سجلت حول تاريخ الحركة الوطنية.

أ.د/ وهيبـــة غالب فـارع
أستاذ علم الاجتماع السياسي والتربوي

الفصل الأول

يتمثل موضوع الكتاب في تقديم رؤية نقدية للحركة الوطنية اليمنية، التي كانت فاعلة ومشهودة في مرحلة نضال شعبنا اليمني ومقاومته للظلم والاستبداد، اللذين كانت تمارسهما السلطة الملكية في شمال الوطن، ما كان يسمى المملكة المتوكلية اليمنية، وسلطة الاستعمار البريطاني المحتل لمدينة عدن جنوب الوطن.

في منتصف القرن الثاني من القرن العشرين، وبالذات بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952م، كانت فترة انتعاش للحركة الوطنية في اليمن، وفيها بدأت الاقتراب والمعايشة والمشاركة متأثراً بالحراك القومي، الذي كان يعتمل في الوطن العربي، وينشط في مناهضة الاستعمار والاستبداد، ويناضل للتخلص منهما، ويدعو لإقامة الوحدة العربية، وتحرير فلسطين، وقد كانت أهداف الحراك القومي هي التخلص من الاستعمار والاستبداد وتحقيق الوحدة العربية، وهكذا، كانت أهداف الحركة الوطنية في اليمن تسير في هذا التوجه العام، وركزت على: (1) التخلص من النظام الإمامي وإقامة النظام الجمهوري. (2) التحرر من الاستعمار البريطاني. (3) تحقيق الوحدة الوطنية في طريق الوحدة العربية. (4) التواصل والتنسيق مع حركة التحرر العربية الهادفة إلى تحقيق الوحدة العربية المنشودة.

كانت ثورة 23 يوليو المصرية عام 1952م، التي قام بها الضباط الأحرار؛ نتيجة ما اختبروه من خيانة مارسها الحكام العرب، وأدت إلى نكسة فلسطين، وذلك من خلال موقفهم المتخاذل الذي يوجهه النظام الإمبريالي العالمي، وتقديمهم السلاح الفاسد للقوات التي ذهبت لمناصرة الشعب الفلسطيني، أمام سرقة الاستقلال من قبل الوجود الإسرائيلي، المدعوم من قبل الحكومة البريطانية، فكانت ثورة يوليو وانتصارها في القضاء على النظام الملكي المرتبط بالنظام البريطاني، هي البيئة الحاضنة لحركات التحرر الشعبي في البلاد العربية، ضد الأنظمة الرجعية والتحرر من الاستعمار، وعملت على تقديم الدعم الكامل لأي حراك، وفي أي قطر عربي.

أدركت وأحست قوى الاستعمار والإمبريالية، الناهبة للثروات الوطنية، وكذلك النظم الرجعية الفاسدة هذا الخطر الذي تسببه الانتصارات المتتالية عليهما وعلى مصالحهما، وأدركتا أن استمرار مصالحها في المنطقة أصبح مستحيلاً، وشارفت على الانتهاء، فعمدت قوى الاستعمار وأعوانها إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بالإبقاء على نفوذها، والمحافظة على ما أمكن من مصالحها، في ظل الأنظمة الثورية الجديدة، واستخدمت إجراءات وتدابير في سياستين رئيسيتين:

- الأولى: المواجهة العسكرية، كما حصل في 1956م على مصر، والمقاومة العسكرية لإخماد ثورة الجزائر.
- والثانية: سياسة الاحتواء، حيث عملت على تجنيد عملاء لاختراق الحركة الوطنية، والتسلل إلى داخل الأنظمة القائمة، التي نجحت الحركة الوطنية بتأسيسها، وتسخير المال لشراء القيادات والأفراد داخل الأنظمة الوطنية والقوى السياسية، لتشويه التوجه الوطني، والعمل على الدفاع عن المكاسب والمصالح الاستعمارية الإمبريالية. إلى جانب العمل على عرقلة التحركات الشعبية المضادة للاستعمار.

من أخطر الأساليب التي اتخذتها الامبريالية الصهيونية- ونجحت فيها- هي سياسة الاحتواء، التي عن طريقهما عملت على تحويل الصراع والمواجهة بينها وبين قوى التحرر من الأولوية، إلى جعله صراعاً ثانوياً قليل الأهمية، وجعلت الخلافات بين القوى الوطنية فيما بينها، وبين القوى الوطنية والسلطة هي الأساس، حتى تتفرغ القوى المصلحية من الاستمرار وعدم الاتفاق على استكمال مرحلة التحرر الوطني.

تمكنت القوى الاستعمارية بما تمتلكه من إمكانيات، وما حققته من تقدم

صناعي من تغيير مسار الأنظمة والدول وتوجهها، التي أسستها الحركة الوطنية، وحولتها إلى أنظمة مصلحية، تطمح في التقرب من الدول الاستعمارية وإقامة علاقات تعاون وصداقة معها، بدلاً من استكمال تحررها، متجاهلة ما كان عليه الاستعمار أثناء سيطرته عليها من وحشية واستغلال ثرواتها ونهبها وإفقارها، فأصبحت تعتبرها نموذجاً حضارياً مطلوب السير تحت توجيهاتها، وبمساعدتها، في بناء الدولة الحديثة، ومن خلال هذا التواصل مع القوى الاستعمارية، تم القضاء على أي توجه وطني، وانتشرت الفرقة واشتعلت جذوة الصراع في صفوف القوى الوطنية، أدت إلى القضاء على الوحدة الوطنية، والتوجه القومي لتحقيق الوحدة العربية، ولم تترك القوى الاستعمارية حتى استخدام الدين في سياسة الهدم وإشعال الخلافات، حيث تبنت التيارات الدينية وحولتها إلى منظمات سياسية لمواجهة التوجه القومي، وأذكت الخلاف المذهبي داخل التيارات الإسلامية؛ لتمزيق الإسلام، خوفاً من أن يوحد الأمة.

ومن المسارات لهذه القوى الاستعمارية، في وجهها الجديد الرأسمالي الإمبريالي الصهيوني، عمل على إحداث الانقلابات على الأنظمة القائمة، من ناحية، وتلميع الأنظمة الرجعية والدكتاتورية -التي أنشأها ويدعمها- ويستخدمها في مهمة نسف الثورات العربية، وصور هذه الأنظمة الذي صنعها أنها الطريق إلى العالم الحر، الذي يدعي أنه نظام ديمقراطي، بينما هو الوجه الحقيقي للاستعمار، الذي كان جاثماً ومستغلاً ولا يزال على الحقوق الوطنية والثروات الطبيعية وسيادة الشعوب.

أسس هذا النظام الإمبريالي الصهيوني، صناعة إعلام يوجه الرأي العام، عن طريق وسائل مختلفة، ركزت على أمرين:

- أولاً: الترويج للاستعمار بأنه كان المنقذ، وأنه القادر على حماية الشعوب وقيادتها، التي هي عبارة عن جماهير تائهة مبعثرة، وهو الذي أوجد لها الثروة واكتشفها واستخرجها واستثمرها، وله حق

في إيراداتها مقابل ما يقدمه من خدمة لا تنتهي، وحماية الأنظمة ورعايتها، التي كوَّنها وأسسها على هذه الشعوب.

- ثانياً: زرع الفتن وإثارة النزاعات الداخلية، وتحويل الصراع بدلاً عن مواجهة الاستغلال إلى صراع الأنظمة فيما بينها، وبين السلطات وشعوبها، وصراع حول خلافات حدودية ومذهبية ومناطقية، والتسابق لتكوين علاقات مع القوى الإمبريالية، وعمالات تستدعي التدخل لحل مشاكلها الداخلية.

ونتيجة لهذا، تم الابتعاد عن أهداف الثورة العربية، التي انطلقت للمطالبة باسترداد الحقوق، وتحقيق الوحدة، وتراجعت القوى الوطنية، التي قادت الاستقلال والتحرر من الاستعمار، وأقامت النظام الجمهوري، وغابت عن دورها الوطني، وانشغلت في الصراعات والخلافات، فكانت النتيجة هي خسارة المنجزات الحيوية، التي كانت قد بدأت تتحقق، وصارت الأنظمة العربية تسهل للقوى الخارجية استغلال الثروة العربية، واستخدامها للقضاء على أي تحرك وطني، يطالب بالكرامة والحرية، كما أنها قضت على الدور الوطني للمناضلين، من خلال تغيير التربية الوطنية التي ورثناها عن أبائنا، حتى أنه تم تعديلها في البرامج الدراسية، وتم التركيز على المصالح الشخصية، بدلاً من الحديث عن الحقوق الثابتة والأصيلة للوطن والمواطن.

إن المصلحة الشخصية عندما تصبح هدفا للسلوك، في تربية الأجيال، تؤدي إلى أنواع العمالة والتبعية والارتزاق، التي تريدها القوى الخارجية، مقابل مردود شخصي بعيداً عن المصلحة العامة للشعب والوطن.

البداية مع الحركة الوطنية

ليسمح لي القارئ - من خلال هذا الكتاب وهذه الرؤية النقدية للحركة الوطنية- أن أخذ على عاتقي مهمة تقييم الأوضاع، وأداء الحركة الوطنية، والأنظمة المتتابعة التي عشناها، وأوصلتنا إلى ما نحن عليه، من منطلق تجربتي ومعايشتي لما حدث، ومشاركتي هذه المسيرة، التي تمتد منذ الإعداد لثورة 26 سبتمبر 1962م، وحتى ضياع الدولة بعد ثورة الشباب في فبراير 2011م. إن رؤيتي وما أقوله إزاء الأحداث، لا يعتمد على الأحاديث والكتابات، التي يرويها أو يكتبها الكثير من النقاد، ولكني أنقلها من الواقع الفعلي، الذي عشته واشتركت وشاركت فيه مع باقي رجال فصائل العمل الوطني، خلال أكثر من نصف قرن من الزمن، وهو بداية نشاطي في الحركة الوطنية اليمنية.

أنا من مواليد القرن العشرين عام 1944م، الذي شهد فيه العالم أحداثاً كونية عظيمة، أسست لفترة تاريخية جديدة، يمكن تسميتها أو أن نطلق عليها «فترة التحرر الوطني من الاستعمار والرجعية المحلية»، في الوطن العربي عامة، وفي المجتمع اليمني على وجه الخصوص.

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية، بداية لأحداث عالمية وإقليمية، تبلورت بوضوح منها ميلاد عصبة الأمم، التي أصبحت فيما بعد «الأمم المتحدة»؛ بهدف

منع الدمار الشامل من الحدوث مرة أخرى، إلا إنَّ الدول الاستعمارية، ظلت تحافظ على مصالحها، ولاسيما أمام خطر التوجه الإشتراكي، الذي بدأ مؤثراً عن طريق الاتحاد السوفيتي، كفاعل أساسي على مستوى العالم، نصيراً ومدافعاً عن حق الشعوب في استرداد حقوقها. عمل النظام الاستعماري الذي كان مطلوب الانتهاء منه، على تقسيم الدول العربية، إلى دول متعددة التسميات والحدود، الأمر الذي ألحق الأذى بالعديد منها، التي كانت تحت سيطرته، وكانت منها اليمن، الذي يعيش نصفه تحت الاستعمار البريطاني، والنصف الآخر تحت الاحتلال والسيطرة التركية، وعندما تحرر منها وقع في قبضة السلطة الإمامية.

الوضع الذي كان يعيشه اليمن في هذا التشطير والانقسام، بين قوى التسلط والاستبداد الإمامية والاستعمارية، انعكس على تربيتنا، وولد كراهية للتقسيم والاستعمار والاستبداد، لما نشاهده من سوء للحالة المعيشية، وتفشي المجاعة والخوف، الذي يسببه النظام الاستعماري والملكي، والمتفقون على اضطهاد الشعب، وإبقائه في عزلة عن العالم.

عمل آباؤنا على تربيتنا، وتحسيسنا بهذا الوضع، ودفعنا للمشاركة في النضال، الذي كانت الحركة الوطنية تدعو إليه؛ من أجل التخلص من الاستعمار والمطالبة بالحرية، والتخلص من الاستبداد، وإقامة النظام الجمهوري، والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية، في طريق الوحدة العربية الشاملة.

هذه التربية الوطنية، التي تربى عليها جيلنا، وما أفرزته السلطات الحاكمة، من قهر واستبداد واستغلال، على مدى عقود طويلة من الزمن، أثر في التفكير العام للمواطنين ووعيهم، ووسع إدراكهم للخطاب السياسي العام، الذي تأثرنا به من الدول العربية، وانعكس على تربيتنا، وغرس في نفوسنا ووجداننا كراهية الظلم، وكراهية الاستعمار والاستبداد الملكي.

حكم على اليمن أن يقع فريسة للتشظي والتشطير، من قبل قوى غاشمة

(الاستعمار والرجعية)، صادرت حريته وسيادته، وحرمت مواطنيه من تقرير مصيرهم، وتحديد طبيعة المستقبل ونوعه، الذي يريدونه ويتطلعون إلى تحقيقه، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كان اليمن يعيش حالة التشطير والانقسام إلى شمال وجنوب. أنشأ الاستعمار البريطاني ميناءً وقاعدة عسكرية في مدينة عدن، ومد نفوذه منها إلى المناطق الريفية القريبة منها، وأطلق عليها اسم المحميات الشرقية والغربية، وحاول إبعادها عن اليمن، ليبقي اليمن ضعيفاً ومجزأً.

أما الجزء الشمالي من اليمن، ظل تحت سلطة أسرة حميد الدين، الذي انتصر على السلطة العثمانية، التي كانت وريثة للخلافة الإسلامية، وأسس فيها المملكة المتوكلية اليمنية، كانت صنعاء عاصمة لها، كنظام حكم ملكي، متجاوزاً حتى النظام الإمامي، الذي كان يقضي أو ينص على اختيار الإمام من مجلس علماء، يمثلون اليمن.

النظام الملكي الإمامي في شمال الوطن، تجاهل وجود الاستعمار في الجنوب المحتل، واهتم بتأسيس مملكته على حساب تشطير اليمن، وأصبح من ضمن الأنظمة التي أقرها النظام العالمي، وحرص عليها الاستعمار، وتجاهل قرارات الأمم المتحدة، التي نصت على إنهاء الاستعمار والتخلي عن الأراضي والدول التي تم استعمارها.

عملت بريطانيا ونظامها الاستعماري، الاحتيال على استقلال فلسطين، بإعطائها وعداً لليهود، أن يوجدوا لهم وطناً على أرض فلسطين، وعملت على تحقيق هذا الوعد، عندما أعطت الاستقلال للشعب الفلسطيني، ليتقاسم اليهود الاستقلال. تحركت الشعوب العربية مطالبة حكامها من الملوك في الجزيرة العربية والعراق ومصر واليمن، الدفاع عن فلسطين، إلا إن الأنظمة لم تكن سوى أنظمة صورية، أسسها الاستعمار أو دعم تأسيسها، وظل متحكماً في سياستها، ولم تعمل شيئاً لنصرة فلسطين، وانتصر الخط الإمبريالي الصهيوني في احتلال

فلسطين، بدلاً من استقلالها، ولا تزال تقاوم هذا الاحتلال حتى اليوم.

كسرت ثورة 23 يوليو 1952م، في مصر هذا الواقع، وأقامت النظام الجمهوري، يقود حركة التحرر الوطني في الوطن العربي، ويدعو للخروج من هذا الواقع المتردي، الذي فرضه الاستعمار، وتديره الرجعية العربية.

كانت اليمن من أول المتجاوبين مع هذا التوجه، وقد كانت سباقة في هذا التحرك، عندما قامت بالانقلاب الدستوري عام 1948م، لتغيير النظام الملكي الوراثي بإمام دستوري، وبعدها قامت بعدة محاولات فردية، لكنها تعثرت، لغياب التنظيم من ناحية، وعدم وجود من يدعمها ويساندها من دول الجوار من ناحية أخرى.

في هذه الفترة والمرحلة النضالية -الذي كان شعبنا يعيشها- بدأ إدراكي بما يتحرك في الشارع اليمني من العمل الوطني؛ للتحرر من الاستعمار والاستعباد، وكانت مدينة عدن هي الحاضنة البارزة لهذا العمل الوطني بحكم طبيعتها المتروبوليتينية. كنت قد انتقلت إليها، من مديرية المقاطرة، الواقعة تحت السلطة الإمامية، للالتحاق بالدراسة؛ نظراً لافتقار المناطق الشمالية للمؤسسات التعليمية. كان الموجود - حينها- الكتاتيب المكرسة لحفظ القرآن الكريم، ومبادئ القراءة والكتابة، على يد فقيه القرية، وهو اجتهاد تطوعي، مقابل ما يتحصل عليه من أهالي القرية مقابل ذلك.

كانت عدن المحتلة من قبل الاستعمار البريطاني تنعم بالحياة التجارية، كما أن وجود ميناء التواهي، أضاف إلى نشاطها تمويل البواخر المارة، التي كانت تنزل جزءاً من بضائعها في مدينة عدن، إلى جانب أخذ استراحة قصيرة لمواصلة رحلتها البحرية، وبهذا بدأت الحياة التجارية، وكان والدي - رحمه الله- في ذلك الوقت، يعمل حارساً في إحدى مخازن الجيش البريطاني، بعد أن انتقل إليها كغيره من أبناء اليمن، ثم عمل على تأسيس متجر صغير، في منطقة

التواهي، وترك فيه أخي الكبير، وعمل على إيصال المراسلات والمواد الغذائية التي يتم شراؤها من المتجر إلى القرى في الريف، حيث تعيش أسرهم؛ للاهتمام بما يملكون من أرض توارثوها عبر الأجيال.

كان يتم نقل تلك المواد والمراسلات على سيارات بدائية، من مدينة عدن إلى أقرب مكان ممكن، ثم يتم نقلها على الحمير إلى القرى المطلوبة، ولم تكن هناك طرق صالحه حتى بين المدن، بينما كانت الطرق بين القرى لا تصلح إلا بمرور الحمير والمشاة. كانت المواد الأساسية والضرورية، مثل الأدوية والأرز والسكر والشاي لا تتوفر محلياً، ولا يتحصل عليها المواطن، إلا عبر ما كان يصل عبر ميناء التواهي، أما ميناء المخا فكانت هناك صعوبة في تفريغ حمولة السفن الواصلة إليه مباشرة، التي يتم عبر صنابيق يدوية الصنع، توصل بين البحر والبر، لعدم استطاعة السفن الوقوف، لعدم وجود ميناء من الأساس، وكانت تبقى على مسافة بعيدة إلى حد ما من الساحل.

كان الأهالي وأسرهم في القرى يكتفون بما ينتجون من الحبوب، ومن تربية المواشي، وما تعطيه من حليب ولحم، ويكتفون بتربية الدجاج داخل المنازل، حيث يعمل صاحب كل بيت تقريباً على تفريغ الدور الأرضي لهذا الغرض، لكنها كانت تحتاج إلى ما لا يتم إنتاجه من ملابس وغيرها من الضروريات التي ذكرتها، هذه الاحتياجات الذي كان الوالد يقوم بإيصاله من مدينة عدن. وعلى رغم هذه الحالة كان الأهالي يعيشون في رعب وخوف من عساكر الإمام، الذين يتوافدون للمطالبة بمستحقات الدولة، التي لا يستطيعون الإيفاء بها، ما أدت إلى اغتراب الكثير من أبناء اليمن، بحثاً عن لقمة العيش، ورعاية أسرهم، مما يتحصلون عليه من أجور محدودة.

هذه الأوضاع كانت السبب الرئيس لقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، وكل المحالات الفردية التي فشلت قبلها، للحد من الاستبداد الذي كان مسلطاً على

شعبنا، يديره ويوجهه ملك ظالم، متمثل في شخص الإمام، الذي استخدم كل وسائل القهر والإذلال للشعب، في الوقت الذي ترك الاستعمار يستغل المناطق الجنوبية، ويعمل على تكوين فجوة في الحياة الاجتماعية؛ لإيجاد شمال وجنوب، وتقسيم اليمن إلى نظامين.

تحسن أحوال الأسرة بعد امتلاكها المتجر، وكنت أول المستفيدين من إخوتي للذهاب إلى المدرسة، كنت أعمل وأشارك في مساعدة أخي في عمله داخل المتجر، ساعدني هذا العمل أن أتلمس الأوضاع التي يعيشها أهالينا، وكانت حاضرة في تفكيري والكثير من الجيل الناشئ ذلك الوضع، وكان هذا دافعي للمشاركة المبكرة في العمل السياسي، وبدأت أستوعب ذلك داخل الأسرة، وعند الذهاب إلى المسجد، واستمع إلى خطب الإمام، الذي كان يتعرض فيها لقضايا الناس وهمومهم، ويدعو للخلاص منها، وكنت أذهب مساءً إلى الندوات التي تقام في النوادي القروية، وبالذات نادي الاتحاد الأغبري، حيث كان يوجد الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني، الذي أسسنا معاً صحيفة حائطية سميناها «الطليعة»، بالاشتراك مع عدد من الزملاء، منهم: محمد عبدالواحد المرداس، فاروق الحروي، وآخرون. وكذلك نادي الاتحاد الذبحاني، حيث كان المناضل عبدالله سلام ناجي يقوم بإدارة ندوات ودراسات مسائية، التقيت فيها مع الزميل الأستاذ سيف أحمد حيدر، وهاني محمد ناجي. كما أنني - لمدة قصيرة- درست في مسجد الروضة (مدينة القلوعة) في المعلا، وهي مدينة عمالية، أنشأتها شركة الزيت البريطانية لعمالها، وكان مدرسنا الأستاذ محمد سعيد الشيباني، وهو أعمى، ولكنه كان يعطي دروساً لعدد من الزملاء في تقوية اللغة الإنجليزية والعربية، ويخلط بينهما التوعية السياسية. هذا المدرس قام - أيضاً- بتدريس أخي الكبير، والأخ الأستاذ أحمد محسن سلام المذحجي، على الرغم أنهم لم يدخلوا المدرسة، ولكنهم درسوا أصول البلاغة والنحو في قواعد اللغة العربية، ولقد صار لاحقاً الأخ المرحوم أحمد محسن سلام كاتباً قصصياً، ومساهماً في الحركة السياسية بعد

استقلال الجنوب، وهو في الأصل مهندس كهربائي، وفي هذه المدة تعرفت من خلال الشارع الذي نعيش فيه على العديد من الزملاء، الذين كان لهم الاهتمام ذاته بالأوضاع السياسية، ومنهم، الدكتور عبدالغني قاسم غالب، والذي انضم إلى تيار الإخوان المسلمين أثناء تحصيله الدراسي في القاهرة، والأخ المناضل عبدالعزيز قاسم ضافر، الذي انضم إلى الجبهة القومية، والدكتور قائد أحمد نعمان، إلى جانب العديد من الزملاء، منهم: الشهيد عبدالله هلال حزام الأكحلي، شرف طربوش قاسم، ومحمد طربوش سلام الشرجبي، وعبدالواحد هواش، وعبدالرحمن مهيوب سلطان. تم التعرف إليهم عبر المناضل عبدالاله مهيوب سلطان، الذي كان يعمل عامل بريد، وكنا نلتقي معاً في شارع السيلة في مدينة التواهي، هؤلاء من أوائل الزملاء الذين عايشتهم قبل التحاقي بمصافي عدن عام 1959م.

شهدت بعض الأقطار العربية في ذلك الوقت، أثناء تطلعها نحو التحرر والاستقلال أحداثاً عظيمة، حُفرت في وجدان كل أبناء الأمة العربية، وحفزتهم على تحقيق الثورة، وكانت تمرَّ بمرحلة من النضال، فيها ما يتحقق انتصاره، ومنها ما يفشل أمام المؤامرات والتكالبات الدولية الاستعمارية، ومن أهم الأحداث التي كانت لاتزال مؤثرة، أن الأمة العربية أصيبت باتكاسة فلسطين، وأصيبت اليمن بشكل خاص بانتكاسة حركة الدستور، هذه النكسات ولدت أحداثاً مشرقة، كانت ثورة 23 يوليو المصرية عام 1952م أهمها، ثم ما حققته الثورة في يوليو من تأميم قناة السويس، ومواجهة العدوان الثلاثي على مصر، وتحقيق الوحدة العربية بين مصر وسوريا. هذه الأحداث والانتصارات ألهبت مشاعر كل أبناء الوطن العربي، شيوخاً وشباباً، ورجالاً ونساءً، واليمن بالدرجة الأولى، وبدأت الحركة الوطنية تعيش قمة نشاطها، بتأثير من ثورة مصر، لتحقيق الأهداف القومية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

وفي هذ الوقت وغمار هذه الأحداث العظيمة، كنت - بحكم عمري المبكر- في مرحلة التأهيل الدراسي، حيث أكملت دراستي الابتدائية والمتوسطة

في مدينة التواهي، والتحقت بالمعهد الفني بمدينة المعلا، ثم التحقت - ولمدة وجيزة لا تتجاوز العام الواحد- بالمعهد الإسلامي، في مدينة عدن، وهو معهد أسسه العلامة الشيخ محمد سالم البيحاني، الذي كان محبوباً، وله مكانة خاصة في الأوساط الشعبية، واستطاع تجميع تبرعات لإقامة هذا المعهد، الذي احتوى من الأساتذة الوطنيين الكثير، ومنهم: الأستاذ أحمد حسين المروني، والأستاذ محسن العيني، وطه غانم، وعبدالله فاضل، وقاسم غالب، والكثير من رجال الحركة الوطنية، الذين برزوا لاحقاً.

توقفت عن الدراسة عام 1959م، للالتحاق بمصافي عدن، حيث بدأت متدرباً ثم عاملاً، واستمررت حتى يوم قيام الثورة عام 1962م، اليوم الذي أعلن فيه شعبنا النظام الجمهوري، نظاماً للسلطة والحكم، والقضاء على النظام الإمامي، الذي كان مطلب الحركة الوطنية، وتعمل من أجله، إلا إن القوى الإمبريالية، شنت العدوان على الجمهورية اليمنية الفتية، بقيادة النظام السعودي، تحت مبرر دعم الشرعية المتمثلة بالإمام البدر، بينما كانت أصلاً على خلاف مع النظام الملكي طوال مدة وجودها. لكن الحرب كانت لتنفيذ مخطط امبريالي، هو عدم السماح بوجود دولة يمنية، تؤثر في النظام السعودي، الذي تأسس في الجزيرة العربية، لحماية المصالح والثروة، التي يستغلها النظام الصهيوني الإمبريالي في الجزيرة العربية.

هذا الوضع أدى إلى تغيير مسير حياتي العملية والدراسية، وتطوعت مع العديد من الشباب للالتحاق بالحرس الوطني، للدفاع عن النظام الجمهوري، وهنا تعرفت إلى العديد من الشباب الوطني، وتطورت علاقاتنا أثناء وجودنا في ميدان الإعداد للدفاع عن اليمن ونظامها الجمهوري.

وإذا كان الاطلاع والتزود المعرفي أساسياً لرفد كل من الوعي والعمل السياسي وتقويتهما، فقد كانت الوسائط المعرفية منتشرة في مدينة عدن، بشكل

مرضٍ، فإلى جانب فاعلية النوادي والجمعيات، التي كانت مصادرنا للاطلاع على الأخبار، ولعقد الاجتماعات واللقاءات، كانت الصحف المحلية، كصحيفة البعث والأيام والعمل والعمال، التي كانت تنقل الأخبار العامة، وكتابات الأحزاب العربية التقدمية، ونشاط المؤتمر العمالي في عدن، الذي كان الواجهة النضالية السياسية لكل الحراك في مدينة عدن، وشكَّل حاضنة خصبة لكل الفعاليات السياسية والنقابية ومقاومة الاستعمار والإمامة. كما شكل مقراً للقاء المكونات السياسية التي كانت ناشطة داخل إداراته المختلفة.

بدأت الساحة السياسية في عدن أيضاً تحتفل بوصول الفكر القومي، عبر عناصر تأثرت به أثناء دراستها أو وجودها في مصر ولبنان، وغيرها من الدول العربية، ومن هذه الأحزاب القومية: حزب البعث العربي الإشتراكي، وحركة القوميين العرب، والتيار الماركسي، وكان بعض هؤلاء قد بدأوا – أيضاً- نشاطهم داخل رابطة أبناء الجنوب العربي، قبل أن يستوعبوا التوجهات والمبادئ، والأفكار السياسية، التي وجدوها في صفوف الأحزاب القومية، المتمثلة بالوحدة والحرية والإشتراكية، التي انتشرت بعد انتصار ثورة مصر، وقيام الوحدة العربية، فحظيت بقبول الجماهير الواسعة في الوطن العربي واليمن، ومثل – يومها- البعث القيادة السياسية للحركة العمالية، بينما كان الزعيم جمال عبدالناصر، يمثل هذا التوجه، في قيادة ثورة مصر، في 23 يوليو 1952م. كانت الأهداف والشعارات المنتشرة في الساحة اليمنية، التي تفاعل معها الشارع اليمني مع ثورة 23 يوليو، هي ذاتها، التي يرفعها الزعيم جمال عبدالناصر، ويرفعها حزب البعث العربي الإشتراكي. هكذا تشكلت قناعاتي السياسية، وعلاقتي بحزب البعث، واختياري له إطاراً سياسياً، داخل الحركة الوطنية، في كل مراحل حياتي النضالية، حتى إنجاز ثورة سوريا والعراق، وتركت الحزب عندما بدأت السلطة تغير مبادئه وأهدافه القومية، وتحول إلى خلافات أدت إلى ضياع الثورة العربية، التي كان رائداً لها حزب البعث.

هذا التواؤم والاتفاق والانسجام السياسي، الذي جمع بين جمال عبدالناصر ونشاط حزب البعث العربي الإشتراكي وحركته، الذي عمَّ المنطقة العربية وعاشته اليمن، لم يدم طويلاً، فقد نشبت الخلافات بين عبدالناصر وحزب البعث العربي الاشتراكي، مباشرة منذ قيام الوحدة بين سوريا ومصر، الذي شارك حزب البعث العربي الإشتراكي وعبدالناصرفي صناعتها؛ بسبب اتهام عبدالناصر لحزب البعث أنه وراء فشلها، بينما كان الحزب يرى في فشلها سوء الإدارة المصرية، التي كانت مسؤولة عن القطر السوري، ومع ازدياد هذا الخلاف، وحصول انتكاسة الوحدة، تبنَّى عبدالناصر موقفاً عدائياً ليس من حزب البعث فقط، بل من الحزبية كلَّها.

كان هذا العداء قد انسجم مع رغبة النظام المعادي للوحدة، المتمثل في القوى الإمبريالية الصهيونية العالمية، التي تخشى من إعادة وحدة الوطن العربي، الذي تم تقسيمه من قبله، وأن الوحدة العربية ونظامها الاشتراكي يقضي على مصالحها، التي لا تزال تستثمرها حتى بعد خروجها، فحرك النظام الإمبريالي القيادات العميلة، التي استطاع شراءها من تبني هذا العداء، وتثبيته في سياسة عبدالناصر. ومن خلال هذا العداء استطاعت العناصر العميلة، - وفي ظل حماية عبدالناصر- من محاربة كل القوى الوطنية، تحت هذا المبرر، بما فيها إفشال الوحدة بين سوريا ومصر. القيادات الفاشلة المحيطة به، والمسؤولة عن فشل الوحدة، فلم تكن قط حريصة على استمرار الوحدة، بل كانت بعيدة تماماً عن فهم وتقدير الحس الوطني القومي وكانت مرتبطة بعمالات خارجية.

لم تقتصر - كما أشرت- نتائج الخلاف بين عبدالناصر وحزب البعث، وتشدد عبدالناصر في معاداة الحزبية، على مصر وسوريا، بل أثرت تأثيراً بالغاً في كل النشاط السياسي في المنطقة العربية، وشكلت بداية الصراع داخل القوى الوطنية نتيجة فشل الوحدة، وتعكر صفاء العمل السياسي ونقاؤه، وظهر انشقاق داخل التيار الوطني العام، وأدى إلى خلاف داخل الفريق الواحد، الذي كان يعمل

لمواجهة الاستعمار والاستبداد، ليس هذا فحسب، بل تعرض حزب البعث إلى عداء جماهيري، قادته حركة القوميين العرب داخل العمل السياسي والنقابي في عدن، مستفيدة من شعبية الزعيم جمال عبدالناصر، ومحاربته لحزب البعث، وعملت على شق المؤتمر العمالي، والاستيلاء على عدد من النقابات، والانفراد بقيادة الكفاح المسلح.

إن جيلنا عاش وتربى في هذا الجو الوطني، وهذا الزخم الثوري، وهذه الخلافات الحزبية المفتعلة، والمفرقة لوحدة النضال، لكنَّه كان قد تشرب الروح النضالية، في المنزل والمدرسة والشارع، وفي كل أماكن الحياة ومناشط المعيشية في اليمن، كما كان المجتمع اليمني، بكل مكوناته ومؤسساته المدنية في النوادي، والجمعيات، والمقاهي والمدارس، وفي كل مكان يعيشه الشباب، وكانت السياسية الوطنية محل اهتمام الجميع وانشغل بها المجتمع بكل أطيافه وتكويناته، وكان تأسيس الجمعيات والنوادي بالأساس لخدمة القضية الوطنية، مهما اختلفت تسميات تلك النوادي والجمعيات، وكلها تعمل من أجل توحيد الجهود وتبادل وجهات النظر، واتخاذ المواقف الواحدة تجاه الاستبداد والاستعمار والتخلص منهما، وكانت الأحزاب الوطنية تأخذ من هذه المقرات ساحة لأنشطتها ووسيلة لتنظيم أدائها، إلى جانب أعمالها الخيرية، كما كان للمؤسسات المدنية هذه دور رائد في الدفع بالشباب للالتحاق بالعمل الوطني، كما وظفت إمكاناتها ومواردها المالية المتواضعة لتوجيه وسائل الإعلام في الاتجاه الوطني العام.

ولم تكن المؤسسات التعليمية بعيدة عن العمل الوطني، وكذلك الحركة العمالية، فقد كانت كل التنظيمات تقوم بدور عظيم في تنشئة الأجيال على الوطنية وحب العمل الوطني وتقديرها، فقد كان الطلاب - في جميع المدارس- يرددون الأناشيد الوطنية صباحاً، وقبل دخولهم إلى الصفوف الدراسية، ومن هذه الأناشيد الوطنية: (نحن الشباب لنا الغدُ ومجده المخلد)، و(بلاد العرب أوطاني من الشام إلى بغدادي)، و(صرخة المجد)، تلك كانت التربية التي ينهل منها الطالب، قبل

تلقيه الدروس المقررة، وفي بداية يومه الدراسي.

وكان لوسائط الإعلام دور محمود، في توعية أبناء جيلنا وربطهم بمجريات الأحداث في الساحتين العربية واليمنية على السواء، وكان الآباء يتابعون الأحداث الوطنية مع أبنائهم، وأبرز تلك الأحداث والكتابات والأحاديث، كانت تتعلق بـ: حركة الدستور وفشلها عام 1948م، وحركة الشهيد الثلايا ومحمد قائد سيف عام 1956م في تعز، وحركة العلفي والهندوانة واللقية في الحديدة، عند محاولة اغتيال الإمام عام 1958م، ومحاولة الشهيد سعيد حسن إبليس لاغتيال الإمام في السخنة، وكتابات الأحرار الوطنية، في صوت اليمن، وجريدة الفضول. كما كان جيلنا يتابع إذاعة صوت العرب وصوت أحمد سعيد، وإذاعة القاهرة، والأخبار التي تذيعها حول القضايا القومية والوطنية، على مستوى الوطن العربي. كذلك خطابات عبدالناصر التاريخية، ودور الأنظمة وتآمرها، والحكام الرجعيين الذين فضحهم أحمد سعيد في خطاباته في صوت العرب.

في هذا المناخ وعلى هذه الثقافة الوطنية، تربى جيلنا على محاربة الاستعمار البريطاني، ومعارضة السياسات والمشاريع الاستعمارية، وفي مقدمتها إنشاء دولة الجنوب العربي، التي كان الاستعمار يحاول إقامتها في عدن، لإلغاء تحقيق الوحدة اليمنية، وإقناع اليمنيين بعدم وجود يمن واحد، وظلت هذه السياسة البريطانية - بدعم من المشروع الإمبريالي الصهيوني- حتى اليوم. هذه التربية الذي كان عليه جيلنا، وبفضل ما غرسه فينا آباؤنا، وتجاربهم ومعاناتهم، ونقلوا إلينا – من خلال تربيتهم لنا- ما جعلنا أقوياء ومتحدين على مواجهة أعدائنا. هذه التربية تفتقر إليها الأجيال التي أتت بعدنا، وأبعدتها المخططات الخبيثة، عن التربية الوطنية، التي كان يتربى عليها جيلنا، في البيت والمدرسة والمجتمع، تربية تأسست عليها الحركة الوطنية، وهكذا قارعت الاستعمار حتى حققت الاستقلال، وقارعت الفساد والاستبداد، وأقامت النظام الجمهوري، ولكن جاء من تسلط عليه، وألغى دروس التربية والتاريخ والوطنية، ودفع الأباء وأولياء

الأمور إلى الاهتمام بالمصالح الذاتية، وأبعدنا عن العمل الوطني.

إن إلغاء الوطنية من التربية الأساسية للأجيال، ثم العمل على تمزيق الدولة وتفتيتها، هي إستراتيجية جوهرية في السياسة الاستعمارية بشكل عام، والسياسية الاستعمارية البريطانية على وجه الخصوص؛ لأن عبارة «فرق تسد» هي مصطلحهم السياسي الشائع الاستخدام في الأدب السياسي، وتأسيساً لسياسة التفتيت هذه، فقد عمد الاستعمار البريطاني إلى تقسيم الوطن العربي إلى دويلات صغيرة، وإقامة حكومات شكلية عليها، تحمي مصالحه واستثماراته فيها، ومن هذه السياسة محاولته إنشاء دولة في عدن، تحت مسمى «دولة الجنوب العربي» وفصلها عن اليمن الكبرى، كما عمل في السابق في فلسطين، عندما نفذ وعد بلفور، وسلم جزءاً منها للصهاينة؛ بهدف تأسيس نظام صهيوني، استمرَّ بالتمدد إلى مالانهاية.

إن ثورة 23 يوليو 1952م، قادت التصدي للمشروع الاستعماري، واستنهضت الهمم الثورية العربية، وتحركت الثورات في الأقطار العربية، ومنها ثورة الجزائر، ودعم الإعداد لثورة 26 سبتمبر 1962م، في اليمن. إلى جانب دعمها لحركة التحرير الفلسطينية، وفي عدن تهيأت الظروف الموضوعية، دون استطاعة الاستعمار الحد منها، حيث استفادت مما كان يوجد في مدينة عدن من أعمال ومدارس وجمعيات، فكان متنفساً نما خلاله الوعي الثقافي والسياسي، وكانت عدن مدينة تجمع فيها أناس من كل الجنسيات والثقافات والأعراق والألوان، فكانت حاضرة الجزيرة العربية، أضف إلى ذلك، فقد ساهم إنشاء المستعمر البريطاني لميناء عدن لتلبية مصالحه على جعلها منفتحة على العالم، فكان من الطبيعي أن تصبح عدن مجتمعاً مدنياً فريداً في المنطقة، تأسس فيها تجمعات ونقابات ونوادي ثقافية ورياضية واجتماعية، وأتاح هذا المناخ المدني فرصة تأسيس العمل السياسي واحتضانه، ضد الحكم الإمامي في الشمال المنغلق عن العالم، المنكفئ على نفسه، الحريص على عدم الخروج عن العصور

الوسطى، والقائم على البطش وتجريم كل عمل سياسي، أو مجرد الحديث في الشأن العام، أو التعبير عن الرأي في سلطة الإمام، الذي يستمد سلطته من الله، وطاعته من طاعة الخالق.

ما وصل إليه أبناء مدينة عدن وسكانها - من أنحاء اليمن الواحد- أفشل محاولة الاستعمار إنشاء دولة الجنوب العربي كدولة مستقلة عن اليمن، وكان قد تأسس المؤتمر العمالي؛ بهدف تنظيم النشاط النقابي، إلى جانب توسعه في النشاط السياسي، واستوعب ظروف المرحلة ومطالبها، فأصبح بالفعل قائداً للحركة الوطنية، وداعماً لكل الأنشطة المناهضة للاستعمار البريطاني والمقاومة لمشاريعه، ومتبنياً للتوجهات الوطنية التي تعمل في مصلحة الشعب ومطالبه، وضد كل محاولات الاستعمار الإضرار باليمن ووحدته.

قاد المؤتمر العمالي عملية معارضة تأسيس دولة الجنوب العربي، مع باقي القوى الوطنية، الأمر الذي دفع بالسلطات البريطانية لإصدار قانون يُحرّم على المؤتمر العمالي مزاولة النشاط السياسي، وعدم تجاوزه النشاط العمالي، ولكن الحس والدافع الوطني، اللذي كان يتمتع بهما المؤتمر العمالي وقيادته، دفعه إلى عدم الاستكانة والرضوخ للأمر الواقع، وعمل على تجاوز هذا القانون، تأسيس تنظيم سياسي أطلق عليه «حزب الشعب الإشتراكي»، يكون الواجهة السياسية لنشاطه؛ تجنباً لهذا القرار، وعمل مع الحركة الوطنية على تأسيس الجبهة الوطنية المتحدة، بقيادة المناضل محمد عبده نعمان الحكيمي، لمواجهة مشروع فصل عدن عن اليمن، وإقامة دولة مستقلة عن الوطن الأم، وكانت الحركة الوطنية يومها بكل أطيافها، تناضل في اتجاهين:

- الأول: محاربة الاستعمار ومقاومة مشاريعه.
- الثاني: العمل على التخلص من النظام الملكي الاستبدادي في شمال الوطن وإعادة وحدة اليمن.

الحركة الوطنية حددت هذه التوجهات، في أهداف ثورة 26 سبتمبر، التي شملت هذين الاتجاهين. ولهذا، كان من أول مهام الثورة بعد التخلص من الإمامة، هو تحرير الجنوب المستعمر، تنفيذاً للهدف السبتمبري، التحرر من الاستعمار، وتحقيق الوحدة الوطنية في طريق الوحدة العربية .

الزحف على المجلس التشـــريعي
23 سبتمبر 1962م

لم تكن السنوات التي سيطر فيها الاستعمار والرجعية على معظم أجزاء المنطقة العربية، ونهب ثروتها، بسنوات وئام واستقرار لهما، بل كانت مليئة بالمنغصات التي تؤرق كيانه، وكلما تقادمت السنون، زاد سخط الشعوب وتذمرها منهما، والتاريخ خير شاهد على ذلك، وتجلى السخط والتذمر الشعبي، بتحقق ثورة 23 يوليو 1952م المصرية، وبقيام ثورة يوليو، أصبحت الساحة السياسية العربية تحفل بتيارين متعارضين ومتصارعين في المصالح والتوجهات: التيار الأول، يتمثل في الاستعمار وعملائه من الحكومات الرجعية، المرتبطة به وبمصالحه. والتيار الثاني، يتمثل في قوى التحرر الوطني، التي أخذت ثورة يوليو المصرية على عاتقها دعمها وتأييدها له في كل جزء من الوطن العربي، واحتدم الصراع بين هذين التيارين، واستمر حتى يومنا هذا، وكان المعسكر

الإمبريالي الاستعماري الصهيوني عقب كل خسارة يتلقاها، كان يغير من خطط وإستراتيجيات مواجهته للحركات الوطنية.

وفيما يتعلق بالاستعمار البريطاني، في جنوب اليمن، الذي كان يقظاً على الدوام، ومتابعاً كل الظروف والأحداث التي تقودها الحركة الوطنية، وتنذر بنهايته. كان يدرك تماماً خطورة الارتباط العضوي بين الثورة العربية والنهضة القومية والحركات الوطنية اليمنية، وكان يتابع - بحرص شديد- نشاط الحركة الوطنية في شمال اليمن، وقربها من تحقيق الانتصار وإسقاط الحكم الملكي، وعلم -يقيناً- أن الدور سيأتي عليه، فعمد إلى استباق الأحداث -كعادته- وقام بعدد من المحاولات؛ بغرض كبح جماح الحركة الوطنية. ومن أبرز ما قام به الاستعمار البريطاني - في هذا الصدد- توجهين: الأول، يتمثل في قيام مشروع دولة الجنوب العربي. والثاني، العمل على التخلص من القوى الوطنية وقياداتها، من خلال سياسة التزفير، والمحاولتان، الأولى والثانية، مرتبطتان ببعضهما أشد الارتباط.

ففي التوجه الأول، عمل الاستعمار البريطاني على الإسراع في إخراج مشروع إنشاء دولة الجنوب العربي الذي سبق وأسقطته الحركة الوطنية. كان هدف هذا المشروع هو التأسيس لواقع تشطيري، ومنع قيام الوحدة اليمنية، التي كانت الحركة الوطنية تتبناه. وحتى يتسنى له إنشاء دولة الجنوب العربي، قام الاستعمار البريطاني بتوجيه الدعوة لأعضاء المجلس التشريعي في مدينة عدن الذي تأسس عام 1947م، واتخذ من كنسية القديسة ماريا في مدينة كريتر بعدن مقراً له، دعوة هذا المجلس إلى اجتماع لتأسيس دولة الجنوب العربي، إلا أنه ورغم أن معظم أعضائه لم يكونوا يمنيي الجنسية، أو حتى عدنيي الأصل، وإنما من أقليات متعددة، كان -أيضاً- من بين أعضائه عدد من الوطنيين المعارضين لقيام هذا المشروع، وعلى رأسهم: الأستاذ محمد سالم علي، والأستاذ عبده خليل سليمان، وآخرون. كما تم دعوة المجلس الاتحادي للمحميات الشرقية والغربية، إلى هذا الاجتماع الذي حدد يوم الاثنين الموافق 23 سبتمبر 1962م، بغرض

إعلان قيام دولة الجنوب العربي.

واعتقد الاستعمار البريطاني أنه - من خلال سياسة التزفير- الذي عمل على إخراج القيادات الوطنية، وتزفير أي شخص معارض من غير أبناء عدن إلى خارج، قادراً على تمرير هذا المشروع، والتخلص من المعارضة. كان إبعاد الوطنيين بغرض إفراغ الحركة الوطنية من قادتها غير قانوني، حيث أن مدينة عدن في ذلك الوقت كان معظم قياداتها في السلطة غير يمنيين، فالأولى إخراجهم من عدن. ومع ذلك، فقد قام بإبعاد الأستاذ محمد عبده نعمان، والاستاذ محسن العيني، إلى خارج حدود مستعمرة عدن، حتى يتسنى له تحقيق مشروع إنشاء دولة الجنوب العربي، دون منغصات أو عوائق.

أمام هذه الدعوة، وعملاً بإستراتيجية مقاومة الاستعمار وإحباط مخططاته ومشاريعه، فقد رتب المؤتمر العمالي والحركة الوطنية حتى بعد إبعاد قادتها الذين أشرنا إليهم، تنظيماً للزحف على المجلس التشريعي، الذي اجتمع لتبني تأسيس دولة الجنوب العربي في مدينة عدن يوم الاثنين الموافق 23 سبتمبر 1962م، وفي هذا اليوم كان قد دعا المؤتمر العمالي إلى قيام زحف شعبي على هذا الاجتماع ومنعه من الانعقاد، ففي هذا اليوم وصلت الجماهير من كل مديريات مستعمرة عدن إلى مدينة كريتر حيث يقع المجلس التشريعي، ومثلوا زحفاً شعبياً جامعاً، أدى إلى إغلاق كامل لشارع الملكة أروى بالعمال والطلبة والموظفين، نساءً ورجالاً، شيبة وشباباً، وهم يهتفون بإسقاط مشروع دولة الجنوب العربي، ويندون بأي قرار سيتخذه الاجتماع.

ولمواجهة هذا الحشد الجماهيري الوطني، قامت قوات الاستعمار البريطاني باستخدام كل الأدوات المفرطة بالقسوة والقوة، وكذا القنابل المسيلة للدموع؛ لتفريق هذا الجمع وصده ومنعه من الوصول إلى المجلس التشريعي، إلا أن هذا الزحف -وعلى الرغم من كل ما استخدم ضده من وسائل القوة- تمكن

من الوصول ومحاصرة المجتمعين وإجبارهم على مغادرة مقر الاجتماع، وبعد ذلك تابعت السلطات الاستعمارية اعتقال القيادات المنظمة والمؤيدة لهذا الزحف، وذهبت لملاحقة الآخرين إلى أماكن أعمالهم، وقدمتهم للمحاكمة.

لم يكن هناك أي تأثير لتلك المحاكمات، وكانت كما عبر عنها المناضل الشاعر إدريس حنبله، الذي قال فيها مخاطباً من وقَّع على تلك الوثيقة:

ماذا بصمت فتلك صك جريمة
شنعاء فيها مكمن الأخطار
يا ليت أمك لم تلدك وليتها
ماتت بعسر ولادةٍ لحماري

استخدمت السلطة الاستعمارية في شرح هذه التعبيرات، وتحويلها إلى تهمة ضد المناضل حنبله، لكنها فشلت في إدانته أمام تأييد جماهير الشعب اليمني والتفافهم حوله، تأييداً لما عبر عنه، فصارت كأنها صادرة عن كل الجماهير، ولم تمضِ يومان على هذا الحدث العظيم، حتى حصل ما هو أعظم قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، في شمال الوطن. الأمر الذي كان يخشاه الاستعمار ويتوقعه. هكذا توسعت دائرة المقاومة للاستعمار، وصار لها سند وظهر في شمال الوطن، فما كان من الاستعمار البريطاني إلا الالتقاء بأعداء النظام الجمهوري من القوى الرجعية العربية والنظام الإمبريالي العالمي، لشن حرب على اليمن، في محاولة لإسقاط نظامها الجمهوري.

ثورة سبتمبر 1962م

بعد مرور يومين على هذا الزحف الكبير وإسقاط مشروع قيام دولة الجنوب العربي، التي يخطط لها الاستعمار، قامت ثورة 26 سبتمبر 1962م في شمال الوطن، انتصاراً للحركة الوطنية المقاومة لهذا المشروع، واسقطت النظام الملكي في شمال الوطن، الذي كان ساكتاً عن عبث الاستعمار، وأقامت هذه الثورة النظام الجمهوري،وأتاحت المجال لبداية الكفاح المسلح لتحرير جنوب الوطن المحتل، وتحقيق الوحدة الوطنية في طريق الوحدة العربية.

لهذا، ولإدراك الإمبريالية العالمية خطورة انتصار الثورة، واجهت ثورة 26 سبتمبر والنظام الجمهوري بالعداء والتآمر، والعمل على إسقاطها. شارك فيها النظام الإمبريالي العالمي، ممثلاً بأدواته في المنطقة النظام السعودي، بالتعاون مع الاستعمار البريطاني المحتل لجنوبنا اليمني، وهذا استدعى أن تقوم الحركة الوطنية بسرعة التحرك لدعم ثورة 26 سبتمبر، من خلال تجنيد الشباب ودفعهم إلى جبهات القتال، التي فتحت في مواجهة النظام الجمهوري، ومثَّل تجمع الأعداء حصاراً على كل أطراف الحدود الذي واجهه شعبنا بالصمود والتصدي، بينما بادرت الجمهورية العربية المتحدة بقيادة الزعيم جمال عبدالناصر، بإرسال قوات لمساندة النظام الجمهوري في الصمود وترتيب إدارة السلطة.

كنت والرفيق درهم عبده نعمان من ضمن المطلوبين إلى المحكمة؛ بسبب مشاركتنا في الزحف على المجلس التشريعي، وكان المؤتمر العمالي قد بدأ بتجنيد المتطوعين للدفاع عن النظام الجمهوري، وحشدهم للمشاركة في الحرس الوطني، الذي تكون لمساعدة الجيش في الجبهات المختلفة، لمواجهة العدوان الذي يقوده النظام السعودي، فقررنا أن نكون ضمن المتطوعين، والتوجه للانضمام في كتائب الحرس الوطني، خاصة أننا كنا في سجل الانتضار للمحاكمة أمام السلطات البريطانية. كان الواجب الوطني الذي استدعى الآلاف من الشباب هو –أيضاً- ما دفعنا إلى التوجه لمسيرة الدفاع عن النظام الجمهوري.

ترك الآلاف من الشباب دراستهم وأعمالهم، وذهبوا للتطوع والدفاع عن النظام الجمهوري؛ لأن جيلنا تربى -كما أشرنا- على الوطنية، وعاش وشاهد ما عاناه أبناؤنا من الظلم والقهر، الذي دفع بالكثير للاغتراب.

كان اندفاع الشباب في الدفاع عن النظام الجمهوري هو تأكيداً لنضال شعبنا، الذي ناضل طويلاً للوصول إليه، ولما تحقق الانتصار، هاهو النظام الإمبريالي العالمي يجند كل أدواته، ويستخدم النظام السعودي، لإعادة شعبنا إلى دائرة الاستغلال، كما أنه بذلك يدافع عن بقاء الاستغلال لثروات الوطن العربي، مانعاً وحدة الأمة العربية، واليمن تمثل قلب هذه الأمة، كما يحدثنا التاريخ منذ الفتوحات الإسلامية، وهي التي استحقت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الإيمان يمان والحكمة يمانية).

النظام الإمبريالي الصهيوني استخدم النظام السعودي لمحاربة اليمن، وهو الذي نشر في عقلية النظام السعودي المقولة القائلة: إن (شرهم وخيرهم من اليمن)؛ بهدف عدم تمكين اليمنيين من تكوين دولتهم. إنها رغبة إمبريالية استغلالية تخشى اليمن لما تمتلكه من تاريخ وحضارة وشعب وأرض. ولهذا فإن شعباً بهذه الصفات إذا تمكن وأتحيت له الفرصة بتأسيس دولة، فهي لن تقبل

بالاستغلال من قبل الإمبريالية الصهيونية.

ولأنه لم ينتصر بكل إمكانياته على شعبنا، ظل حتى اليوم يمارس شتى أساليب الإضعاف والتقسيم والتشريد للشعب اليمني، حتى لا تتكون دولة، أوجد المذهبية والطائفية، وقسم بين المناطق اليمنية ووجهها إلى تشتيت اليمن وعدم تحقيق وحدته، واجهت الحركة الوطنية هذه المخططات أثناء دفاعها عن النظام الجمهوري، وأثناء حربها في تحرير جنوب اليمن، وعند إعادة تحقيق الوحدة، واستطاعت القوى الامبريالية أن توجد لها مدخلاً في ترتيب السلطات المتتالية على اليمن، وهو تشويه أدائها، حتى أوصلت اليمن إلى أن تكون جاهزة للعدوان الإمبريالي الذي ينفذه التحالف الدولي، وبدعوة من عناصر تدعي أنها السلطة الشرعية، وهي بذلك ما أراده المخطط العدائي لليمن، منذ ثورته ومشاركته حركة التحرر الوطني العربية والأممية.

الخدمة العسكرية

أثناء فترة الاستعمار البريطاني، وبقائه كسلطة مهيمنة وحاكمة للجزء الجنوبي، حيث كنت وأبناء جيلي نعيش تحت هذا النفوذ الاستعماري، كان قد بدأ بتأسيس جيش وجعله من عدة تسميات، وركز في تكوينه على المناطقية، حتى لا يكون هناك وحدة داخل الجيش اليمني في جنوب الوطن، كما أن معظم قيادات تلك الوحدات (الجيوش) من البريطانيين، أو من جنسيات غير يمنية. هذا هو واقع الجيش الذي انطلقت حرب التحرير لمقاومته ومقاومة الوجود البريطاني العسكري المباشر، بينما كان في شمال الوطن –أيضاً- يأخذ نفس هذا التوجه المناطقي مع التركيب الهزيل للوحدات، وفي مثل هذه الظروف، وهذا الوضع التمييزي المقيت، الذي كان يمارسه الاستعمار والسلطة الإمامية، لم تكن الخدمة العسكرية تشغل اهتمام الكثير من الأسر اليمنية، على الرغم مما كانت تعانيه أسرنا من ظلم العسكر، لكنها كانت تبرر ذلك بإنهم مأمورون من قبل القوة التي توجههم.

لم تشغل فكرة الالتحاق بالخدمة العسكرية -على محدوديتها، وطبيعة إفساح المجال فيها لأبناء البلد- تفكيرنا، ولا التطرق إليها في أحاديثنا ونقاشاتنا اليومية، وتربيتنا المناهضة للاستعمار والرجعية. لذا لم يكن تفكيرنا يحمل التوجه

إلى الخدمة العسكرية، وكنا نكرس أنفسنا للتحصيل العلمي والاستعداد للانخراط في سوق العمل.

ولكن تطلعاتنا المستقبلية وطموحاتنا تغيرت تغيراً جذرياً، بعد قيام ثورة سبتمبر وتحقق النظام الجمهوري، وما تعرضا له من مؤامرة خبيثة من قبل الاستعمار والرجعية بهدف القضاء عليهما، منذ قيام النظام الجمهوري، تغيَّرت أولوياتنا، بل لم يعد لدينا أولوية سوى الاستجابة لنداء الواجب الوطني، والاندفاع ملبين نداء الوطن في الدفاع عنه، والانخراط في كتائب الحرس الوطني، التي كنا حتى ذلك الوقت نعتقد أنها فترة محددة نعود بعدها إلى خدمة الجمهورية واليمن عبر السلك المدني، إلا أنها صارت الخطوة الأولى إلى الاستمرار في الخدمة العسكرية، نظراً لاستمرارية الحرب، وإصرار قوى العدوان على الاستمرار فيها؛ ونظراً للحاجة الملحة للقوات المسلحة للمقاتلين وللكوادر المتعددة والمتخصصة في مواجهة أنواع العدوان. هكذا حتمت الضرورة الوطنية التحول إلى الخدمة العسكرية والاستمرار فيها، واتخاذها عملاً دائماً، ولم يعد هناك أي مجال إلى الوظائف الأخرى، رغم احتياج النظام الجمهوري لها، ولكنها لم تكن ضمن أولوياتنا، وترك ذلك للكثير من الشباب، الذين ذهبوا لاستكمال دراستهم والعودة لخدمة اليمن في كل المجالات المطلوبة، وحتى هؤلاء الذين ذهبوا للتخصص في المجالات التي تحتاجها اليمن ولا تزال، يأملون أن تتاح لهم الفرصة لخدمة الوطن كما يريدون؛ لأن قواعد الأنظمة التي كانت تتوالى على السلطة لا ترغب في ذلك؛ لأنها لا تريد بناء دولة كما يمليه عليها النظام الإمبريالي، الذي تحدثنا عنه بأنه لا يريد دولة في اليمن، فقد كان الوجود المصري في اليمن، الذي كان الغرض من وجوده، هو مساعدة النظام الجمهوري في مواجهة العدوان عسكرياً، وإدارياً، في تنظيم مؤسسات الدولة وهيكلتها ورسم سياستها، قد تجاوز الهدف من وجوده، واعتبر اليمن من الناحية السياسية جزءً من مصر، ينطبق عليها مقتضيات السياسة المصرية. هذا الشعور جعل القيادة المصرية في اليمن تتصرف بتأثير

من قبل الجهات التي تعمل لها أو توجهها، لا بتوجيهات السياسة المصرية الذي يمثله الزعيم عبدالناصر. كما أن مصر - بعد فشل الوحدة مع سوريا- تبنت سياسة عدائية للتنظيمات الحزبية، عمل الوجود المصري في اليمن على تطبيقها ضد الحركة الوطنية، وقام بملاحقة كل الشباب، الذين اندفعوا وانخرطوا في كتائب الحرس الوطني، وتحديداً أولئك الذين تم اختيارهم للالتحاق بالمدارس العسكرية، وكانت الحزبية هي التهمة التي كانت توجه لهؤلاء الشباب، وعليهم إثبات عدم انتمائهم الحزبي، لأي تنظيم.

أصابت السياسة التي اتبعتها القيادة المصرية -تجاه الشباب- باتهامهم بالحزبية بالإحباط، وهم الذين اندفعوا بحماس منقطع النظير، للدفاع عن ثورتهم ونظامهم الجمهوري، ولم تراعِ أو تدرك القيادة المصرية أن هؤلاء الشباب هم يمنيون في المقام الأول، وأنهم قدموا خيار أولوية الدفاع عن الثورة والنظام الجمهوري، الذي اختاره وارتضاه الشعب اليمني، على مصالحهم الذاتية في التعليم والعمل. لم تقدّر القيادة المصرية حماس الشباب الوطني واندفاعهم، وإنما اعتبرتهم موجهين حزبياً، وهذا يشكل خطراً على أداء النظام الجمهوري، كما يملي عليهم من يريد القضاء على أي نجاح للثورة اليمنية.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل لقد ذهبت القيادة العربية (المصرية) إلى أبعد من ذلك، متجاهلة -عن عمد أو سوء تقدير- أن الحركة الوطنية وفصائلها هي من أشعل الثورة وحقق النظام الجمهوري، الذي أتت هذه القيادة لمساعدته والعمل معه حتى يتمكن من تحقيق أهدافه. وبدلاً من القيام بالمهام والمسؤوليات، التي أتوا من أجلها، قاموا بإشعال حرب شعواء ضد أفراد القوى الوطنية، الذين أتوا من كل جزء من أجزاء اليمن، ولم تكن في هذه الأثناء قوى الاستعمار والرجعية والانتهازية بغافلة عما يدور في الساحة اليمنية من أحداث، فكان أن استغلت العناصر الانتهازية، الوضع المتردي، الذي تسببت به القيادة المصرية، وتسللت إلى مواقع قيادية في السلطة، وعملت العناصر الانتهازية -وإلى جانبها

القوى المعادية للنظام الجمهوري- على تأييد توجه القيادة المصرية ودعمها، وتزويدها بالأخبار والوشايات الكاذبة؛ حتى يتسنى لهم إبعاد الثورة (إفقار الثورة) وتصفيتها من أبنائها المخلصين، وتخلوا الساحة تماماً لهم، فيوجهوا الثورة والنظام الجمهوري الوجهة التي يريدونها.

وباتباع القيادة المصرية في اليمن، سياسة محاربة الحزبية، فقد وفرت للقوى المتربصة بالثورة والنظام الجمهوري اليمني، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية الوقت والجهد، وقدمت لها الوسيلة المثلى لتحقيق أهدافها، في النيل من النظام الجمهوري الوليد، فتبنت السعودية نفس الشعار الذي تتبناه القيادة المصرية: "محاربة الحزبية"؛ بهدف القضاء على العناصر الوطنية، وعلى الحركة الوطنية التي تؤطر نضالها، فجندت من استطاعت شراءه، ودفعت بهم وبعناصر أخرى كثيرة ليحلوا محل العناصر الوطنية.

كما تمكنت السعودية - ضمن المخطط الامبريالي العالمي- من توظيف العناصر القيادية المصرية، الممسكة بالملف اليمني، للعمل لصالح مشروعها الرجعي، ووسعت من نشاطها، من محاربة الحزبية، إلى محاربة التوجه الوطني والقومي بشكل عام. ولتحقيق مآربها، رصدت المملكة السعودية، التي لا تريد قيام دولة قوية في اليمن بأي شكل من أشكال، ميزانيات كبيرة، وذلك لأن هذه الثورة، وهذا النظام الجمهوري الشعبي، يمثلان تهديداً وجودياً لها؛ فزخم الثورة لن يبقى محصوراً في اليمن، بل سيتمدد إلى الجوار، وأول جار في ركنه الشمالي هو السعودية. أما النظام الجمهوري الشعبي فسيلهب جذوة الحماس الشعبي في المنطقة، الذي سيؤدي -في نهاية المطاف- إلى مطالبة الجماهير السعودية بنظام مماثل، وفي كلا الحالتين ضياع الملك والثروة.

إن هذا النظام الجاثم على الجزيرة العربية، لا يقبل ولا يريد استقراراً لليمن، المتميز مكانياً وبشرياً وحضارياً، من حيث المبدأ، ناهيك عن أن يكون

ضمن القوى العربية، المناهضة للاستعمار والرجعية بقيادة جمال عبدالناصر، الذي كانت خطاباته تشعل جذوة وحماس الثورة في وجدان المواطن العربي المتلهف للتحرر والانعتاق. وينبغي التأكيد هنا أن التآمر على اليمن وقواه الوطنية كان امتداداً طبيعياً لما حصل من إسقاط للوحدة العربية في سوريا، التي كانت إنجازاً وحدوياً في الوطن العربي، ومقدمة ضرورية لخلاص كل العرب وتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

وينبغي الإشارة هنا، إلى أن ما ضمن لسياسة معاداة الحزبية النجاح، هي المكانة التي كانت لجمال عبدالناصر -القائد الرمز- في قلوب الشعوب العربية عامة، والشعب اليمني خاصة، فلم تكن هذه الشعوب لتقبل أن يوصف جمال بالخطأ، وهذا التعلق الوجداني بالزعيم، الذي مثل طوق نجاة لكل عربي، كان له ولسياسة معاداة الحزبية أثره على الحركة العمالية، في عدن. وأبرز تداعيات هذه السياسة، ما حدث من انقسام في المؤتمر العمالي، وأدخلته في صراعات جانبية، أضعفت وحدته، وحجمت من توجهه النضالي، وأوهنت قوته وقدرته على قيادة الحركة الوطنية، التي كان الجميع يتطلع إلى استمرارها موحدة، حتى تتمكن من استكمال التحرر من الاستعمار، بعد إنهاء الحكم الملكي في الشمال اليمني. وعلى المستوى العام، فقد القت سياسة معادة الحزبية، بظلالها على الجماهير، ومزقت توجهاتهم، التي كانت ظاهرة أو بارزة في نقاشاتهم، هل يمضون في طريق معاداة الحزبية نفسها، أم يسلكون الطريق الأخر، المتمثل في الانضمام إلى الأحزاب، باعتبارها الوسيلة الفاعلة لتوحيد جهود الجماهير لتحقيق الانتصار.

وفي شمال الوطن، حيث تتواجد القوات المصرية، أصبحت سياسة معادة الحزبية هي النمط السائد في أجهزة الدولة، بل وسياسة عامة للنظام الجمهوري. وكانت النتيجة أن خسرت الحركة الوطنية الكثير من قواها، في الوقت الذي كان فيه اليمن بحاجة إلى كل أبنائه، لاستكمال مرحلة التحرر الوطني من بقايا الملكية ودعايتها وأدواتها، التي كان النظام السعودي يقوم برعايتها، في هجومه على

اليمن، تحت مبرر إعادة السلطة الملكية، بينما كان هدفه هو القضاء على اليمن كدولة، في حين أنه -والكل يعرف- أنه كان معادياً للنظام الملكي نفسه.

وهكذا استفاد المعسكر المعادي للثورة العربية، والتحرر الوطني، من سياسة محاربة الحزبية، بينما الكثير من القادة الوطنيين -وفي مقدمتهم الزعيم جمال عبدالناصر- ساعدوا أعداء حركة التحرر الوطني من خلال تصفية القوى الوطنية.

لم يكن الزعيم جمال عبدالناصر يدرك -نتيجة اهتماماته القومية ومشاريعه الوحدوية الكبرى- أن هناك في قيادة الثورة وأجهزتها في مصر، من جندتهم بعض الدول الرجعية، في الوطن العربي، للعمل وفق خططها وتوجهاتها المعادية للوحة والحرية والنهضة القومية لإجهاض التوجه القومي. ووفقاً لذلك فقد عملوا-في اليمن- على عدم تأسيس نظام جمهوري متكامل، ومن أخطر الأمور في حقيقة هؤلاء المجندين المتآمرين، أنهم كانوا على رأس القوات المسلحة في مصر، وكانوا وراء هزيمة مصر، أمام العدوان الإسرائيلي، في حرب 1967م، لما كانوا عليه من عمالة وفساد وارتباط بقوى العدوان الإسرائيلي.

وما يبعث على الحيرة والدهشة، أن الوطنيين والرؤساء الوطنيين، وقيادات الحركة الوطنية، لم يتساءلوا –قط- عن شعار محاربة الحزبية، ولماذا وكيف طرح؟ خاصة أنهم يعلمون علم اليقين أن الحزبية هي الإطار، الذي يضم المناضلين لقيادة الجماهير، والوسيلة الفاعلة لتحقيق الأهداف، التي يرفعونها، وأنها أداة الشعوب في تحركها، كيف تقَّبلوا شعار "محاربة الحزبية"؟ ولماذا لم يكن هناك تحديد لأسباب المحاربة أو محاربة للتوجهات والأهداف والسلوك المخل في أداء الأحزاب؟ وليس محاربة الأحزاب ذاتها.

هذا الخطأ الكبير والقاتل، الذي واجه الحركة الوطنية، هو سياسة من صنيعة الاستعمار للقضاء على التكتلات والتنظيمات الجماهيرية، والحركة

الوطنية، أو الأنظمة الوطنية. لذا، فإننا نجد الحركة الوطنية، يومنا هذا، تعيش هذا الضعف. ولم تكتفِ القوى الإمبريالية الصهيونية بهذا، بل ذهبت إلى إذكاء الخلافات فيما بين الأحزاب، وكذلك داخل الحزب الواحد، وإنشاء أحزاب غير سياسية: إسلامية، وحشرها ضمن الحركة الوطنية؛ بهدف توسيع نطاق الخلاف فيها، وإبعادها عن الأهداف الوطنية والقومية. كل ذلك وغيره من الأساليب الاستعمارية، كانت ولاتزال تخدم غرضاً واحداً، وهو إضعاف الوحدة الوطنية.

وقد نتج عن الخلاف السياسي في أوساط الحركة الوطنية في شطري اليمن، الجنوب والشمال تداعيات عظيمة، كادت أن تودي بالحركة الوطنية. ففي الجنوب كان المؤتمر العمالي يخسر ست نقابات عاملة، ذهبت لتأسيس تجمع معادي دون أسباب، وتحول إلى اتجاهين، بعد أن كان الحاضن الرئيسي للنضال السياسي. وفي الشمال، اشتدت عمليات مطاردة المناضلين في صفوف المدافعين عن النظام الجمهوري، واستهداف القوى الواعية، التي أخذت على عاتقها نقد الأخطاء والتحذير منها، التي كان يرتكبها الوجود المصري في البلد، الأمر الذي أدى إلى إضعاف التحرك السياسي، والمساهمة الوطنية في الدفاع عن النظام الجمهوري، مع أن الوجود المصري كان بحاجة ماسة إلى كل أطراف القوى الجمهورية، لتكوين جبهة واحدة؛ لمقاومة الهجوم الشرس، الذي استهدف النظام الجمهوري، ويستهدف اليمن أرضاً وشعباً. وكانت النتيجة أن خسر الوقت والإمكانيات، واستمرت الحرب التي كان ممكن حسمها في فترة وجيزة، والتوجه لبناء مؤسسة الدولة، ودخلت اليمن، جراء تلك السياسة، في حلقة عبثية، من التخوين وإلقاء التهم، وتحولت بمدارسها ومعاهدها وكلياتها، وكذلك الشارع والبيت والمقهى إلى بؤر ومراكز استخباراتية، بحثاً عن الحزبيين وملاحقتهم بتهمة العداء لعبدالناصر. وأصبحت المهمة الرئيسية التي قدمت القوات المصرية للوفاء بها، والمتمثلة بمعركة الدفاع عن النظام الجمهوري، وبناء مؤسساته العسكرية والأمنية والاقتصادية والتعليمية والطبية، أمراً ثانوياً وهامشياً، وحلت

سياسة محاربة الحزبية محلها من حيث الأهمية والأولوية في الإنجاز.

ومن ضمن تداعيات سياسة محاربة الحزبية وملاحقة الوطنيين، بروز أحداث متعددة منها: التأثير السلبي المباشر على معنويات الكثير من أبناء اليمن، ودفعت بهم إما إلى العودة إلى المهجر، الذي تركوه رغبة منهم في خدمة بلدهم، بنظامها الجديد، وإما الانسحاب إلى قراهم، وعدد من الطلبة الذين كانوا يدرسون في مصر تم إعادتهم إلى اليمن بتهمة الحزبية، واكتووا بنارها، ولكنهم لم يستكينوا ولم يستسلموا قط، فقاموا بدور رائد في مجتمعهم، إذ تطوعوا في صفوف القبائل في قراهم، وعملوا على توضيح أهداف النظام الجمهوري، وتفنيد دعاية العناصر الملكية، الهادفة إلى تشويهه. ومنها -أيضاً- تعرض عدد كبير من أبناء القوات المسلحة للفصل بتهمة الحزبية، وذهبوا إلى أبعد من ذلك، فقد أرادوا تصفيتهم جسدياً، وذلك بإصدار أوامر بالإعدام، وخاصة لنا، والبالغ عددنا نحو سبعين فرداً، من طلبة المركز الحربي، في مدينة تعز، بعد أن تم ترحيلنا إلى السجن، وذلك بترديد التهمة المعتادة، وهي: "الحزبية" وحقيقة الأمر أننا كنا كغيرنا، لا نسكت عن المخالفات والأخطاء، التي كان يرتكبها بعض أفراد القيادة المصرية، وكنا ننتقدها صراحة ودون تردد، وتعرضت القيادة المصرية لضغوط كبيرة من قبل بعض العناصر الوطنية للحيلولة دون إصدار أحكام الإعدام بحقنا، والاكتفاء بالفصل، فعدلت القيادة المصرية عن نيتها بالإعدام، ليس استجابة منها لهذه الضغوط على أهميتها وقوة تأثيرها، ولكن لخوفها من ردة فعل الشارع اليمني أيضاً.

وأبرز حدث لتأثير سياسة محاربة الحزبية، كان تأسيس الجبهة القومية، فمن المعلوم تماماً أن النضال ضد قوى الاحتلال والاستعمار هو مسؤولية كل الوطنيين، بغض النظر عن اتجاههم السياسي أو انتمائهم الحزبي، وأي إجراء أو صوت، أو سياسة تتجاوز هذه القاعدة الوطنية، تضر بالمصلحة الوطنية، وتضعف الكفاح المسلح ضد كل قوى الرجعية والاستعمار، وهذا ما تم بالفعل

عند تأسيس الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، حيث كان لسياسة معادة الحزبية دورها وتأثيرها، فقد تمكنت حركة القوميين العرب من الانفراد بتأسيس الجبهة، وذلك لأنها اعتبرت نفسها حركة ضمن تيار الزعيم عبدالناصر، وليست حزباً. وعليه، فقد اتخذ تأسيسها الوضع السياسي المعادي للحزبية. وهذا ما عملت عليه القيادة المصرية، من خلال التنسيق مع حركة القوميين العرب، وتم استبعاد كل الفصائل الوطنية الأخرى، بما في ذلك حزب البعث والمؤتمر العمالي، وظلت حركة القوميين العرب هي الفصيل القائد لهذا العمل، عبر قحطان محمد الشعبي، وزير شؤون الجنوب، وأحد أفراد قيادة حركة القوميين العرب.

ولما كانت مسؤولية مقاومة الاستعمار مسؤولية كل الوطنيين -كما أسلفنا- لم تتقبل الفصائل الوطنية استبعادها من ساحة النضال، واحتكار الجبهة القومية له، الأمر الذي فاقم من حدة الخلافات في الساحة اليمنية، فما كان من القوى الوطنية المستبعدة من المشاركة في حرب تحرير الجنوب، إلا تأكيد وجودها وحقها المشروع في حرب التحرير هذه، فكان أن تكونت منظمة تحرير الجنوب اليمني، التي اشترك في تكوينها كل من المؤتمر العمالي، وحزب الشعب الإشتراكي، وطلائع حرب التحرير الذي أسسها حزب البعث العربي الإشتراكي، والتنظيم الشعبي الذي تأسس من العناصر التي كانت مرتبطة مباشرة بالمصريين، وذلك عند بداية تحول حركة القوميين العرب إلى حزب ماركسي وأسست الحزب الديمقراطي اليمني، كواجهة سياسية له في اليمن إلى جانب الجبهة القومية الجناح العسكري.

ما شهدته الساحة السياسية اليمنية، من خلافات واختلافات بين فصائل القوى الوطنية، أوصلنا إلى الوضع الذي نحن فيه، وسواء اعتبرت هذه الخلافات ذاتية، أو خلافات في رؤى وتوجهات قيادات القوى الوطنية، في كيفية العمل لتحقيق النهضة العربية والتحرر، فإن ما ينبغي تأكيده هنا هو أنها لم تكن –قط- وليدة ظروف موضوعية، بل نتيجة تآمر ومخطط خارجي -أي ما كان الرأي في

نظرية المؤامرة- هدف إلى إضعاف الحركة الوطنية، وحركة النهضة القومية والوحدة العربية، التي استشعر الاستعمار والإمبريالية بخطورتها وتهديدها لمصالحه في المنطقة. وكان من نتائج التآمر الاستعمار ضد التوجه الوطني، النهضوي، الوحدوي، أن قامت الحركة الوطنية بتأسيس دولة مستقلة في جنوب اليمن، التي كان الاستعمار البريطاني يدعو إليها لتعزيز واقع التشطير، في حين كان الأولى أن تتجه الحركة الوطنية -بعد تحرير الجنوب- إلى تشكيل جبهة موحدة لمواجهة قوى الملكية، المدعومة من أعداء اليمن. وأي مما كانت المبررات التي ساقها الثوار والوطنيون؛ لتبرير خطوتهم تلك (تأسيس الدولة)، إلا أنهم قد قدموا خدمة كبيرة للمعسكر الإمبريالي، ما كان يحلم بتحقيقها، في شق الحركة الوطنية وتقسيم اليمن، تحت مبرر إقامة نظام ديمقراطي اشتراكي، ولم يؤدي هذا القرار إلى تحقيق الهدف الذي كانوا يدعون إليه، وإنما أسس لقيام دولتين في الوطن الواحد، متجاهلين أن اليمن كان حينها في أمس الحاجة إلى جهود كل القوى الوطنية لضمان تحرره وتحقق مشروعه الوحدوي.

استمرت الحرب الشعواء -ولم تنطفئ جذوتها قط- بين التيار العربي التقدمي المناهض للاستعمار ولمصالحه، وبين الاستعمار وقواه الرجعية المحلية المرتبطة به والحارسة لمصالحه. واستمرارية هذه الحرب ليست معلومة النهاية، فهي مستمرة ما دام التيار العربي القومي النهضوي مستمراً، ولكل من الخصمين (التيار الوطني والتيار الاستعماري)، وسائله الخاصة به، التي يتمكن بها من تجنيد الأنصار والعملاء، حتى يحقق مشروعه، فوسيلة التيار الوطني هم أولئك الذين يؤمنون بالكرامة والإباء ورفض الخضوع، والتطلع لمستقبل كريم لأبناء الأمة. هؤلاء هم أنصاره وهم عدته وسنده في تحقيق مشروعه.

أما وسيلة تيار الاستعمار وقواه الرجعية فهي مزدوجة، الأولى هي المال، الذي يشتري به ذوي النفوس الخبيثة، والسيئين من البشر، الذين يفتقرون لكل القيم النبيلة، ويقبلون بالذل والدونية بدلاً من العزة والكرامة، ويستعذبون البقاء

في مواطن التبعية للأجنبي، بدلاً من السيادة بين إخوانهم. ووسيلة الاستعمار الثانية، تتمثل في الحكام الذين سيدهم الاستعمار على بني أمتهم ورفعهم إلى مكان السيادة، وبقاؤهم في مراكزهم مرهون بإخلاصهم في خدمته ورعاية مصالحه.

وأبرز صورة نقية للتيار العربي القومي النهضوي كانت الثورة العربية في مصر، التي دعمت حركات التحرر العربي، وأقامت الوحدة مع سوريا، ودعمت تحرير الجزائر وثورة اليمن، ليس هذا فحسب، بل كان توجهها الأساسي مد يد العون لكل قوى التحرر في العالم، وشكلت هي وبعض زعماء العالم المتحرر والمناهض للاستعمار والإمبريالية، جبهة مقاومة في وجه الاستعمار وقوى الرجعية، هذا التوجه التحرري وهذه الجبهة المقاومة، شكلت تهديداً حقيقياً للاستعمار ومصالحه، ليس في المنطقة العربية، بل في كل الدول، التي أخضعها الاستعمار وأفقرها، فكانت مصدر إشعاع وتأثير قوى للقوى المناهضة في العالم المستعمر. لذا، لم يكن الاستعمار ليترك هذا التيار وهذا التوجه ينمو دون أن يتدخل ويحد من نموِّه وسرعة انتشاره، وهو الذي يملك من الوسائل والأساليب، التي تغري من مصالحه الشخصية تتجاوز مصالح أمته ووطنه.

وباستخدام أو تفعيل تلك الوسائل، توجه الاستعمار إلى قلب العروبة النابض مصر، للعبث بعضد التيار العربي القومي وتمزيقه، فأعلن حربه السياسة والعسكرية والاستخباراتية عليه، فتمكن المعسكر الامبريالي من انجاز أمرين:

- الأول، توظيف وشراء العديد من العملاء، وخاصة رجالات الصف الأول في الدولة.
- الثاني، تمكن من أن يدخل عملائه في قيادات الأحزاب السياسية التقدمية والقومية في الوطن العربي، ومنها حزب البعث العربي، وحركة القوميين العرب، وفصائل العمل المسلح الفلسطينية.

وهكذا تمكن الاستعمار من تنفيذ مخططاته، من خلال توجيه عملائه

وإملائه لهم بما يجب عليهم القيام به. فكانت النتيجة أن شهد المجتمع العربي حدوث الانقلابات -وبصورة متكررة الحدوث- في كثير من الأقطار العربية، وتفشي الفساد داخل الأنظمة الوطنية، وتحولت إلى أنظمة أكثر فساداً من الأنظمة الملكية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أصبحت الأنظمة الجمهورية، التي قامت على أنقاض الأنظمة الملكية، القائمة على توريث السلطة، أكثر تمسكاً بالسطلة وبمبدأ التوريث، وانتهت علاقتها تماماً بالحركة الوطنية، بل تحولت العلاقة بينهما إلى عداء وخصومة. وبعد أن تم القضاء على الحركة الوطنية، شهدنا مؤخراً تحريك الشارع العربي وإشعال الانتفاضات فيه، باسم الربيع العربي، ابتداءً من عام 2011م، الذي حول الأنظمة، عبر الفوضى الخلاقة، إلى أنظمة متقاتلة، داخل الوطن الواحد، تمهيداً لإعادة تقسيمه، كما هو الحال في العراق وسوريا وليبيا واليمن، ضمن مخطط مسبق أعد بدقة عالية، حتى يتسنى للاستعمار تأسيس أنظمة جديدة في تحقيق شرق أوسط جديد.

ولو عدنا إلى الوراء تاريخياً، وتحديداً إلى بداية الاستعمار البريطاني في المنطقة، لمعرفة موقف الاستعمار من اليمن؛ لتبين لنا خطورة موقفه وهمجية أهدافه وطموحه، فقد وضع سياسته الاستعمارية للمنطقة مطلباً استراتيجياً واضحاً ومحدداً لا رجعة عنه، وفق مقتضيات السياسة الاستعمارية الدولية، وهو إسقاط اليمن. فالتآمر على اليمن إذا، ليس بحديث العهد، بل قديم قدم التاريخ الحديث، أو قل قديم قدم الاستعمار. والسبب في ذلك يعود إلى أن اليمن بحكم تاريخه وبعده الحضاري وموقعه الجيوسياسي،عصي على الاستلاب والاستحواذ والخضوع لأي كيان أجنبي، وتاريخه وحضارته يمدان أبناءه بكل مقومات الإباء والعزة والكرامة، التي تحيل أية قوة مهما عظمت إلى وهن وخواء، نتيجة ما يمتلكه اليمانيون من روح الاستبسال والصمود وعدم اليأس.

ويتفرع عن المطلب الاستراتيجي للاستعمار خطط تنفيذية أو تكتيكية، كما سيتبين، ولتحقيق المطلب الإستراتيجي، عمل الاستعمار على تهيئة الظروف

لتكوين النظام السعودي في الجزيرة العربية، ولحماية مصالحه على الأقل، طامراً كل التاريخ والتسميات، التي كانت عليها الجزيرة العربية، من نجد والحجاز؛ خدمة للكيان الجديد "المملكة العربية السعودية". وكانت المهمة الأولى لهذا النظام -منذ عشرينيات القرين العشرين- هي ضم اليمن إليها، وجعله جزءً من مناطق سيادتها ونفوذها، إلا أن اليمن، برصيده التاريخي والحضاري، أفشل ويفشل كل محاولاتها.

وهذا المخطط الذي نشاهده، ويجري تنفيذه، في العديد من أقطار الوطن العربي، قائم على تخطيط إستراتيجي حصيف، قامت به دوائر الاستخبارات الاستعمارية، المستندة لدراسات وأبحاث علمية أجرتها مراكز ومعاهد، أعدت لمساعدة الاستعمار والإمبريالية لتحقيق مشاريعها لاستغلال وإفقار كثير من دول العالم، وخاصة الوطن العربي، وضمان تبعيتها له ولخدمة مصالحها، والحركات الوطنية، بقدراتها المحدودة، وباختراق الاستعمار لصفوفها، لم ترتقِ إلى الحد الذي يمكنها من إدراك هذا المخطط، وإن حدث وتمكنت من إدراكه، فإنها عاجزة عن اتخاذ المواقف والإجراءات الكفيلة لتكوين مواجهة وطنية تتناسب وخطورة ذلك المخطط وكذا حجم التآمر، والسبب في ذلك بسيط للغاية، فالحركة الوطنية لا تزال أسيرة الخلافات.

وضمن المخطط الإستراتيجي لمحو اليمن من الخارطة السياسية والجغرافية ثانياً، تمكن الاستعمار من دفع السعودية لضم إمارة الأدارسة، الذين لجأوا إلى اليمن، في عشرينيات القرن العشرين، وزحفت السعودية في حرب على اليمن في مطلع الثلاثينيات، من نفس القرن، كانت نتيجتها اتفاقية الطائف بين السعودية واليمن. هنا دخل الإمام يحيى حميد الدين والاستعمار كل على حده، في لعبة التكتيكات السياسية، قبل الإمام يحيى باتفاقية الطائف، التي تمنح السعودية فترة البقاء في المناطق اليمنية، التي احتلتها مدة ثلاثين عاماً، حتى يتمكن الإمام خلالها بناء دولة قوية بما فيه الكفاية لاسترداد ما تم احتلاله خلال الحرب، بينما

قضى التكتيك الاستعماري الامبريالي وأدواته (السعودية)، بأن يستغل هذه الفترة، لإقامة كيانات أخرى في المنطقة؛ بهدف خنق اليمن ومحاصرتها وإفراغها من محتواها الحضاري والتاريخ، وتحجيم بعدها الجيوسياسي والمتميز في الجزيرة العربية، وفشل قدراتها القتالية، فتكون النتيجة إسقاطها، وتشتيت سكانها في دول الجوار، فتنتهي كدولة وكشعب، يمتلكان من عناصر القوة وما يمكنها من إفشال أي مشروع استعماري مستقبلي.

ويبدو أن الإمام يحيى كان محقاً في رهانه على الوقت، في اتفاقية الطائف، فلم تكتمل المدة المحددة لاتفاقية الطائف حتى تم الإعلان عن قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م. فأفشلت الثورة هذا المخطط، وأقامت النظام الجمهوري، الذي ارتبط بحكم طبيعته التحررية التقدمية، بحركة التحرر الوطني، وأسس اليمن الجديد، فأقام علاقات مع المعسكر الإشتراكي، المعادي والمناهض للاستعمار، وأعلن المطالبة بالاستقلال، فالتف كل أبناء اليمن حول هذا النداء مطالبين بالتحرر من الاستعمار وإقامة الوحدة.

هذه حقيقة الحرب التي تواجهها اليمن، أما ما يتحدث عنه النظام الامبريالي الصهيوني، ويقوده النظام السعودي، أنها حرب للدفاع عن الشرعية، فهي تغطية لخطته، التي تهدف للقضاء على اليمن، وهذه الحرب ليست جديدة، فقد بدأ مع تأسيس النظام السعودي في الجزيرة العربية.

نكسة حزيـــران 1967م
وأثرها على اليمــن

يتحدد الخطاب السياسي للاستعمار عامة والاستعمار البريطاني على وجه التحديد في هذا القول: "إن قبلت التبعية لي، وتفانيت في خدمة وحماية مصالحي، فأنت أداتي الطيعة، التي أضرب بها كل من يهدد مصالحي، ويقف في طريق تحقيق مشروعي". هذا هو الاستعمار، وهذا هو خطابه الدائم، مهما تغيرت وتبدلت أحوال الأمم ومقتضيات السياسة. لذا، فإنه لا يقبل ولا يهادن أي زعيم قومي، أو حراك وطني، يجند نفسه لخدمة بلده وحماية مصالحه، ويسعى إلى التحرر من كل صنوف القهر والاستبداد المحلي أو الاستعماري، ويحول دون إتاحة الفرصة لأي اعتداء على وطنه وأمنه، والزعيم جمال عبدالناصر، القائد القومي لم يكتف بحماية استقلال بلده وضمان حريته فحسب، بل تجاوز بعده المحلي والقومي إلى العالمي؛ حيث سعى جاهداً لتشكيل تحالفات قارية تاريخية، لمناهضة الاستعمار، واستنهاض الشعوب المقهورة والمغلوبة على أمرها. لذا، لم يكن الاستعمار ليقبل به، وناصبه العداء منذ السنوات الأولى لحكمه مصر؛ لأنه يمثل تياراً واتجاهاً ومشروعاً تحررياً لمناهضة الاستعمار.

وما أن سنحت الفرصة لعبدالناصر لتجسيد إيمانه وقناعاته القومية التحررية،

في ثورة اليمن، التي كانت بحاجة لدعم وتأييد قوى التحرر ومساندتها، فكان أن استجاب لهذه الثورة، ودفع بأعداد كبيرة من قواته المسلحة إلى اليمن؛ للمساهمة في الحفاظ على النظام الجمهوري، وبناء الدولة الجديدة. فشكل التوجه المصري هذا -بالإضافة إلى الخطابات الثورية، التي كان يلقيها عبدالناصر- تهديداً وجودياً للاستعمار والأنظمة الرجعية، في المنطقة العربية وغيرها، فما كان من الاستعمار -وفي مقدمته إسرائيل- إزاء هذا التيار المناهض له ولمصالحه، إلا الإسراع في تنفيذ ما أعده من خطط لإحكام قبضته على المنطقة، فكان أن تم ترتيب العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا، في حزيران عام 1967م. وكان هذا العدوان يهدف لتحقيق أكثر من هدف واحد في ضربة واحدة، وذلك على النحو الآتي:

1. استرداد كرامته التي هدرت في عام 1956م، عندما شن العدوان الثلاثي على مصر؛ بهدف إسقاط عبدالناصر وتوجهه، ولكنه هزم أمام صمود الشعب المصري والعربي، ولم يكتفِ بالنصر، وإنما حقق وحدة مصر وسوريا، خطوة في طريق الوحدة العربية.
2. القضاء على الأنظمة ذات التوجه القومي التقدمي في مصر وسوريا وإبعادها عن توجهها .
3. تحقيق مزيد من التوسع الإسرائيلي في المنطقة، في طريق استكمال حدودها الموعودة (من النيل إلى الفرات).
4. إجبار مصر على سحب قواتها المتواجدة في اليمن، التي أفشلت محاولات السعودية، في تحقيق الأهداف الإمبريالية الموكلة إليها.

كنا قد أسلفنا القول، بأن الاستعمار قد نجح في مخططاته، في اختراق كل من الأنظمة الوطنية، والأحزاب التقدمية في المنطقة، وزرع فيها عملاءه، وهذا ما شكل سيناريو حرب 1967م؛ فقد تمكنت الاستخبارات الإسرائيلية من إيجاد ثغرة داخل الأنظمة، فساعدها هذا على توجيه ضربة سريعة حققت فيها الآتي:

1. شل حركة الطيران في وقت قياسي.

2. تمكنت من القضاء على جاهزية الجيش في الدفاع أو حتى المقاومة.

ولولا هذا الاختراق، والتآمر الداخلي، لما تمكن الاستعمار من تحقيق أي نصر يذكر، ولهذا تم إطلاق تعبير " النكسة" بدلاً من الهزيمة، على نتيجة حرب 1967م، وهو توصيف دقيق لنتيجة العدوان.

3. احتلال مزيد من الأراضي العربية، والتوسع في الأراضي الفلسطينية.
4. اتخاذ الجمهورية العربية المتحدة قراراً بعودة الجيش المصري من اليمن دون أن يترك حماية كافية لمواجهة أي عدوان محتمل، فالقوات المصرية لم تأسس قوات يمنية. ولم تستكمل بناء مؤسسات الدولة، حتى يكون النظام الجمهوري قادراً على مواجهة الأخطار وحماية اليمن، بينما النظام السعودي ظل متربصاً به على الدوام، وفي حالة انتظار مستمر لانتهاز أية فرصة للانقضاض على اليمن.

وهذا ما حدث بالفعل، فقد انتهزت القوى المعادية غياب أي شكل من أشكال الدولة في اليمن، الفراغ الذي نتج عن انسحاب الجيش المصري، وسارعت للزحف السعكري على اليمن، آملة أن تتمكن من إسقاط النظام الجديد، والقضاء على الدولة الضعيفة إلى الأبد، ولكن تخطيطها وما رسمته من آمال وطموحات للقضاء على اليمن تلاشى وذهب أدراج الرياح، نتيجة الموقف الوطني، الذي اتخذته القوى الوطنية وكل رجالات اليمن، فقد هبوا جميعاً لمواجهة هذا الخطر الداهم، وملأوا الفراغ الذي نتج عن انسحاب القوات المصرية، وفي الوقت نفسه، كان النظام السعودي يسير في مسعى آخر، فقد تمكن من استصدار قرار في القمة العربية، المنعقدة في الخرطوم، بإرسال لجنة ثلاثية إلى صنعاء لاستطلاع رغبة الشعب اليمني في نوع النظام السياسي الذي يريده، دون مراعاة أو اعتبار لإرادة الشعب اليمني، الذي حسم أمره وأختار النظام الجمهوري، الذي قدم من أجله خيرة أبنائه، الذين استشهدوا في سبيل خيارهم، ليس هذا فحسب، فقد تجاهلت القمة ومعها النظام السعودي أن النظام اليمني الجديد، قد حظي باعتراف دول

العالم عدا النظام السعودي وقوى الإمبريالية.

وكما سبقت الإشارة، فإن النظام السعودي -منذ تأسيسه- لم يخُفِ عداءه الصريح لليمن، وقد وجد في حربه وتآمره على اليمن. منذ قيام الثورة عام 1962م، من يقدم له يد العون، من بين القوات العربية والإدارة المصرية. إن النظام السعودي، وأقولها للمرة الألف، لا يريد لليمن أي كيان قوي، وينتهز كل فرصة لإعاقة بناء الدولة فيها، وقد وجد ضالته في بعض قيادات القوات المصرية، الذين لم يكن وارداً في اهتمامهم بناء الدولة في اليمن، وعملوا على إفراغه من قواه الوطنية، وتسببوا في جعله يعيش حالة من التمزق والاختلاف والانفلات، وعملوا على إضعافه حتى يسهل القضاء عليه، ويشتت أبناؤه في دول المهجر. إلا أن الجماهير اليمنية، وبقيادة الحركة الوطنية، أفشلت ما كان يحاك لليمن وشعبها من خطط ومؤامرات. فقد عادت الحركة الوطنية إلى سابق عدها النضالي، وتحملت مسؤوليتها الوطنية، في ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد. وأول إجراء قامت به هو طرد اللجنة الثلاثية، التي جاءت بموجب قرار قمة الخرطوم، وبتمويل سعودي. كان الهدف من وراء مجيء اللجنة الثلاثية هو إعاقة اليمنيين عن اتخاذ أية ترتيبات لمواجهة العدوان، ولم يكتفِ اليمنيون بطرد اللجنة الثلاثية وحدها، بل وبرفقتها عدد من الخونة. وبهذا، تمكن اليمنيون من الإمساك بزمام الأمور، ولم يتمكن بعدها من بقي من العملاء فيها من القيام بأي تصرف يهدد أمنها القومي، خدمة لمخططات خارجية.

وفي خضم هذه الأوضاع والتآمر الذي تعرض له الوطن، كنت أعمل في المركز الحربي في مدينة تعز؛ ونظراً لخطورة وهول التآمر على اليمن، واستشعاراً للمسؤولية الوطنية، قررت مع عدد من الرفاق التوجه إلى صنعاء، مركز السلطة وقلب اليمن لمتابعة الأحداث عن قرب. وعند وصولي صنعاء، شاركت بالحراك الذي كان عليه الزملاء والرفاق هناك، وعبر الرفيق علي أحمد الجبري، الذي كان على تواصل بالرفاق وباقي العناصر الوطنية داخل الجيش.

هكذا، كانت بداية مشاركتي في الأنشطة والفعاليات، التي كانت تعقد على مدار الساعة، ومكرسة للبحث عن حلول وبدائل وخيارات، أكثر جدوى وفاعلية لمواجهة العدوان ودرء الخطر عن اليمن ونظامها الجمهوري.

كان بقائي في مدينة تعز بسبب عملي مدرساً لمادة الهندسة العسكرية في المركز الحربي، وفي هذه الفترة تعرفت على العديد من الشباب الوطني ابتداءً من الأساتذة المساعدين الذين كانوا يقومون بالترجمة بين الأساتذة الروس وطلبة المركز ومنهم المناضل عمر الجاوي، وعبدالله حسن العالم، وأبو بكر السقاف، وسلطان أحمد زيد- والكثير من الزملاء الدارسين في المدرسة الفنية (المركز الحربي)، ومنهم الرفاق درهم عبده نعمان وعبدالحبيب أحمد عبدالجليل، وابوبكر محمد احمد، ومحمد عبده عقلان، وعبدالله حزام، وعبدالله غالب عثمان، وعبدالواحد عفان، وعبدالله عبدالرحمن الحميري، وعبدالله هلال حزام، وغيرهم من الرفاق الذين شكلوا التنظيم العسكري لحزب البعث العربي، في مدينة تعز، هذا التنظيم استمر وتوسع لاحقاً، بعد دخولنا الكلية الحربية في صنعاء.

كان دخولنا الكلية الحربية بعد معاناة في سجون تعز، وقرار الفصل الذي كان تخفيفاً بحكم الإعدام، بتهمة انتماءاتنا الحزبية. كانت هناك مراجعات كثيرة، حتى وافق الرئيس السلال على إدخالنا لاستكمال تخرجنا من الكلية الحربية، الذي كلفنا تأخرنا عن زملائنا، الذين كانوا قد تخرجوا مع الدفعة الأولى والثانية. وكنا قد التحقنا في وقت واحد بالخدمة العسكرية، وخلال تنفيذنا لهذا التوجيه من الرئيس السلال، ووصولنا إلى الكلية الحربية، اعترض الخبراء المصريون داخل الكلية، وأخذونا إلى سجن القلعة، وبعد مراجعة أخرى وافقوا شرط إجراء تحقيق وإعادة من لا يثبت عليهم الانتماء الحزبي.

تعاون معنا الزملاء الذين كانوا قد تخرجوا من الكلية الحربية، وعملوا ضمن وحدات الجيش في مجال الأمن الحربي في أخذ البراءة، كما كان تحرك

المناضل العقيد علي عبدالله الكهالي في متابعة قضيتنا سرع –أيضاً- في إنهاء هذا الإشكال، وعودتنا إلى الكلية الحربية، لاستكمال التخرج، وكان له الأثر في تعييني في المركز الحربي مدرساً لمادة الهندسة العسكرية، مساعداً للخبير السوفيتي. وبقيت في المركز الحربي حتى قدومي صنعاء، بعد أحداث 3 اكتوبر 1967م، التي طردت اللجنة الثلاثية، المنبثقة عن مؤتمر القمة العربية في الخرطوم.

في الكلية الحربية، تم التوسع في العمل التنظيمي، رغم وجود الإدارة المصرية، وتم استقطاب مجموعة من الزملاء، وهم الرفاق أحمد يحيى العماد، ويحيى الشامي، وعبدالوهاب ثابت نعمان، وعلي محمد العلفي، وحسين الشبامي، وعلي الزرافة، وعبدالرحمن حمزة، وراجح المالكي، ومحمد علي السميري، وعدد أخر لا استذكر اسماءهم، كان من هؤلاء من جاء أيضاً لأخذ التخصص العسكري في المركز الحربي، بعد تخرجنا من الكلية الحربية.

كان النشاط الحزبي والسياسي يتم بطرق سرية تامة أمام المعوقات التي كان يفرضها الوجود المصري وأجهزتة الاستخبارية، ومثل هذا التواجد تكتل مؤثر داخل القوات المسلحة. وإلى جانب هذا النشاط، كان هناك نشاط لرفاق آخرين، منهم، عبدالكريم الكتف، ومحمد الزارعي، وعلي احمد الجبري، وأحمد الفسيل، إلى جانب من سبقنا في هذا النشاط، وهم، عبدالله الراعي، وأحمد الوديدي، وكذلك الذين جاءوا من القاهرة، ومنهم، سعيد أحمد غالب، ومحمد طربوش سلام، ومن تم التواصل معهم من خلال السكن المشترك، واللقاءات العامة، وهم منصور أحمد سيف، وعبدالسلام الدميني، الذي سافر معي للدراسة في الاتحاد السوفيتي. كان لكل هؤلاء وأصدقائهم دور بارز في إحداث وتكوين حركة 5 نوفمبر 1967م.

كان في تعز الرفيق عبدالرحمن شجاع الدين، هو الجامع لكل نشاطنا الحزبي، في منزله المتواضع، واحتضن الكثير ممن سبقونا من الواصلين من عدن

أو غيرها، من أجل المساهمة في الدفاع عن النظام الجمهوري. التقينا ومن خلاله بالمناضل عبدالرحمن أحمد غالب الفقيه، والمناضل محمد عبدالوارث الدبعي، والرفيق مطهر الأرياني، وكان هؤلاء السباقين في تأسيس التنظيم في تعز، تبعهم بعد فترة بسيطة الرفاق، عبدالواحد الشيباني، وصالح المريسي، وأحمد منصور الأهدل، وأثرو نشاط الحزب في مدينة تعز، بقيادة المناضل عبدالرحمن شجاع الدين. كما كانت لهم نشاطات داخل المجتمع، في مدينة تعز، حيث تم تأسيس مدرسة لتعليم الفقراء، شارك الجميع في هذا النشاط، الرفاق، عبدالحبيب أحمد عبدالجليل، وعبدالواحد عفان، وعبدالكريم حمود، وعبدالله عبدالرحمن الحميري. كما كان لهؤلاء الرفاق نشاط في التجمعات الطلابية، الذي شارك فيها الرفاق حسن شكري، ومدهش علي ناجي، ومحمد علي بشر.

كانت تعز -بوجود هؤلاء- تمثل حركة نضالية، على الرغم من الرقابة المصرية، التي كانت معادية للنشاط الحزبي، ولحزب البعث بالدرجة الأولى.

حركة 5 نوفمبر 1967م

القوات العربية (المصرية) التي أتت إلى اليمن لمساعدته في الحفاظ على النظام الجمهوري، وتأسيس الدولة السياسية والعسكرية والأمنية فيه، لم توفق في أداء مهمتها تلك، بل كانت - من خلال بعض قادتها- معول هدم وإعاقة النظام الجمهوري، وسوء الأوضاع السياسية والعسكرية لليمن. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن خروجها من اليمن إثر العدوان الإمبريالي الصهيوني على الدول العربية التقدمية (مصر وسوريا)، قد فاقم من سوء الأوضاع؛ إذ ترك اليمن ضعيفاً متهاوياً أكثر مما كان عليه قبل الثورة. ليس هذا فحسب، بل أضافت إلى معاناته وضعفه، إرثاً سياسياً ثقيلاً، تمثل في محاربة القوى الوطنية، وملاحقة أفرادها وزجهم في السجون، والطامة الكبرى هي أن اليمن كان تحت قيادة سياسية تفتقر لكل مقومات القيادة، ويمكن إيجاز سوء تلك الأوضاع في النقاط الآتية:

- سلطة تفتقر للقدرة على الأداء واتخاذ القرار وحسن القيادة، ولا تمتلك ما يكفي من وسائل الدفاع والأمن أمام العدو المتربص بعاصمة الدولة.
- اشتعال حرب التحرير في جنوب الوطن، في ظل التشرذم والانقسام الداخلي للقوى الوطنية المشاركة في حرب التحرير.

- ضعف القوى الوطنية؛ نتيجة سياسة الاستهداف والملاحقة من قبل السلطة الحاكمة.
- تداعيات نكسة 1967م: فقد حدث تغير للمنظومة القيادة للإقليم، فتحولت القيادة من التيار التقدمي بقيادة مصر، إلى التيار الرجعي، بقيادة النظام السعودي، الذي تحتضنه الإمبريالية العالمية الصهيونية.
- استهداف القوى الإمبريالية والرجعية لليمن، ابتداءً من إرسال ما يسمى لجنة السلام الثلاثية (لقمة الخرطوم)، وانتهاءً بحصار صنعاء.

ولم تكن القوى الوطنية بغافلة عما يمر به المجتمع اليمني من تهاوٍ للسلطة وضعف في المؤسسات العسكرية والأمنية، وتآمر من القوى الرجعية والإمبريالية للقضاء على النظام الجمهوري، وتمزيق اليمن، فكثفت من فعالياتها ولقاءاتها، التي تمخض عنها قرارات مطلبية قدمتها إلى السلطة لمعالجة الأوضاع المختلة ومواجهة العدوان، وتمحورت هذه القرارات في النقاط الآتية:

- إعادة التشكيل الحكومي.
- إشراك العناصر الوطنية.
- إعداد القوات المسلحة.
- رفد السلطة بقيادات وطنية مؤهلة.
- تكوين مقاومة شعبية؛ لمساندة الجيش والأمن في حماية النظام الجمهوري وبالذات العاصمة صنعاء التي كانت قاب قوسين من الحصار.

وتم تقديم هذه المطالب للمشير عبدالله السلال -رئيس الجمهورية- ليصدر توجيهاته بتنفيذها، إلا أنه لم يكن في مستوى المسؤولية المطلوبة، ولم يعطها ما تستحقه من الاهتمام، ولم يتعاطَ معها بحجم وخطورة الأوضاع التي تمر بها البلاد. وأتى رده المخيب للآمال، وكأن شيئاً لم يكن، فقد شكل حكومة أسوء وأضعف من سابقتها، التي كانت في ظل الإدارة المصرية. كما أنه ترك العاصمة متجهاً إلى

مدينة الحديدة، تحت مبرر استقبال العائدين من مصر (أعضاء الحكومة الذين كانوا محتجزين في القاهرة).

وإزاء الموقف اللامسؤول من قبل السلطة، ونظراً لعدم إدراكها خطورة الوضع على اليمن، ومستقبل النظام الجمهوري فيها، وبدافع الحرص على حماية اليمن ونظامه، وتلبية النداء الوطني، قررت القوى الوطنية تحمل المسؤولية، والبدء بتشكيل حركة لتصحيح المسار السياسي والدفاع عن اليمن المستهدف، وذلك عن طريق: تشكيل حكومة وطنية، وقيادة سياسية وعسكرية لمواجهة العدوان والدفاع عن النظام الجمهوري. وليس بمستغرب أن تحظى هذه الخطوة بالتفاف جماهيري حولها وتأييد شعبي وسياسي ومجتمعي لها، فقد كانت بمثابة طوق النجاة، الذي ينتظره ويتمناه معظم أفراد الشعب اليمني بكل أطيافه وتياراته. وتحديداً فقد كان هناك إجماع على هذه القرارات، من قبل القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية، وتأييد حاسم من القوات المسلحة، التي كان لي شرف الانتماء إليها، فقد كنت أحد أفرادها منذ أن قدمنا من مدينة تعز، إبان أحداث 3 اكتوبر 1967م، وأشركت قيادة تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي فيها، ونوهت إلى ضرورة تبني هذا التوجه، الذي يتبناه الكثير من رفاقنا في الجيش.

الإعداد لتأسيس الحركة:

تم تداول المشاركة في تغييرالسلطة مع قيادة الحزب، وتقرر المشاركة في هذه الحرة الإنقاذية التصحيحية، على أن يتم الالتقاء بالقاضي عبدالرحمن الإرياني، باعتباره إحدى الشخصيات المشاركة في هذا التوجه، وبالفعل فقد التقينا بالقاضي الإرياني، ووضحنا له وجهة نظر الحزب بالحركة، وكان حاضراً هذا اللقاء الشيخ محمد علي عثمان. ومن جانب الحزب حضر إلى جانبي المناضل أحمد حسين الجرادي (أمين عام الحزب)، وأحمد ظيف الله العزب، وعبده علي

عثمان، وأكدنا في الاجتماع مشاركة حزب البعث في حركة التغيير هذه، التي تدعوا لها كل القوى الوطنية، وبيَّنا لهما –أيضاً- أن مشاركة الحزب مفصلية وذات تأثير بالغ على نجاح أو فشل الحركة، وأن مطالبنا الوحيد أمام السلطة القادمة هي:

- أن تكف السلطة القادمة عن سياسة محاربة الحزبية.
- أن تعمل السلطة القادمة على احتضان كل القوى الوطنية.

وتم الاتفاق على ذلك، وأكد لنا القاضي الإرياني أنه وبالتنسيق مع الأستاذ محسن العيني، الذي يأملون أن يكون على رأس الحكومة، سوف يدعمون هذا التوجه، وأنهم يقدرون الموقف الوطني للحركة، في نضالها ضد الإمامة، ومشاركتها في الثورة، وأنهم يدركون ما واجهته من معاناة أثناء غياب إرادة واستقلالية اليمن بالقرار.

وبناء على ذلك، فقد بدأ الإعداد لتشكيل الحركة، وبالفعل فقد بدأنا على الفور في عقد الاجتماعات واللقاءات؛ لتقسيم العمل وتوزيع الأدوار، وتقرر أن تكون هناك جماعتان عسكرية ومدنية، وتحددت أدوار ومسؤوليات كل منهما، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- الجماعة العسكرية: وهي المسؤولة عن التخطيط والإعداد لقيام الحركة، وتم تكليفي بإعداد البيان العسكري للحركة، الذي تولى الرفيق حميد العذري إذاعته.

ثانياً- الجماعة المدنية: تم تكليف الرفيق يحيى الشامي، بالتنسيق مع الأستاذ محسن العيني، لتولي مسؤولية الجانب المدني، وعهد إليه (الشامي) بإعداد البيان السياسي للحركة وإذاعته.

وفي ليلة الخامس من نوفمبر 1967م، أعلن قيام الحركة، أذيع البيانان العسكري والسياسي لها، ثم تلى ذلك إعلان عقد اجتماع عسكري في مدرسة

المدرعات، ورأس هذا الاجتماع الرفيق أحمد يحيى العماد، وحضره ممثلو الوحدات العسكرية، تم في هذا الاجتماع الاتفاق على: انتخاب القيادة العسكرية وانتخابي نائباً لرئيس هيئة الأركان، إلى جانب عدد من الرفاق في قيادة الوحدات العسكرية، وانتخاب مجلس دفاع بدلاً عن قائد عام للقوات المسلحة.

ولم يكن اختيار المجلس الجمهوري اختياراً متسرعاً، بل كان حصيفاً ومتأنياً، وأتى بعد مشاورات مكثفة، ومعرفة وإطلاع واسعين للرأي العام وللقوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوازنة، كما تم الاختيار وفقاً لمعايير دقيقة ارتضاها الجميع، ومنها:

- تاريخ الشخصية المختارة.
- دورها الوطني.
- المؤهلات العلمية والعملية .

وبهذه المعايير تم اختيار أعضاء الحكومة.

ونظراً للدور الريادي الذي لعبه حزب البعث العربي الاشتراكي، في الإعداد للحركة وتواجده الفعلي داخل القوات المسلحة، فقد نظر البعض أن حركة الخامس من نوفمبر حركة بعثية، وبنوا موقفهم منها وفقاً لهذا الحكم المسبق، وناصبوها العداء وأعلنوا الحرب عليها. وموقفهم هذا من الحركة، هو الموقف نفسه، الذي اتخذوه من المؤتمر العمالي أثناء تأسيس الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل. وحقيقة الأمر، فقد ظلت الحركة، في كل مرحلة من مراحل تكوينها، تضم إليها كل القوى الوطنية، وتشاورها في كل القضايا. ولم يعهد -قط- أن البعثيين حاولوا السيطرة أو التفرد بالأمر، مع قدرتهم على ذلك؛ فقد كان تواجدهم لافتاً، ويحظون باحترام الأخرين، وعلى مستوى السياسة الخارجية، فقد كانت الجمهورية العربية السورية إلى جانبهم، ولكنهم آثرو الاجتماع ووحدة الصف، وتركوا الخيار لما تجمع عليه القوى الوطنية. وأكبر شاهد ودليل على ذلك، أن ما تحصل عليه البعثيون، من مراكز في داخل الجيش أو الحكومة كان

نتيجة تقدير واحترام الحركة الوطنية لجهودهم ومواقفهم فيها وعلى المستوى القومي.

وبهذه الروح المفعمة بالإخلاص والوطنية، وبالتعاون والمشاركة الجماعية، تحقق النصر لحركة 5 نوفمبر 1967م، وبالتشكيلة القيادية العسكرية والمدنية، أثمر صمود الشعب والتف حول هذه القيادة التي أجمعت بضرورة قيام حركة لتصحيح الوضع. لم يلقَ هذا الاتفاق أي اعتراض، إلا من قبل عناصر الجبهة القومية، الذين رأوا أن صنعاء لم تكن حينها قادرة على الصمود، وأن عليهم الإعداد لحرب تحرير شعبية. وعليه، تم تحركهم إلى عدن، عن طريق المناطق الوسطى، مباشرة بعد مظاهرات الثالث من اكتوبر 1967م، ضد اللجنة الثلاثية المنبثقة عن مؤتمر القمة العربية، المنعقد في الخرطوم.

وعلى الرغم من أهمية وحيوية قيام حركة 5 نوفمبر 1967م، لا لإنقاذ اليمن من الوضع المتردي، الذي كاد أن يطيح بالعهد الجديد منه وحسب، بل لإحباط كل صنوف محاولات الامبريالية والقوى الرجعية لتمزيق اليمن، وإفراغه من كل عوامل التحرر والاستقلال، إلا أنها (الحركة) لم تكن بمنأى عن التآمر الداخلي، الذي ساهم في عدم تمكن الحركة من بلوغ ما كانت تطمح إليه. فبدلاً من تكتل القوى الوطنية، ووقوفها في خندق واحد ضد العدو المشترك بتياراته وتوجهاته وتحالفاته، للقضاء عليها قبل القضاء على اليمن. سارعت بعض القوى الوطنية، كما دأبت عليه منذ قيام ثورة 26 سبتمبر1962م، لتوجيه الاتهامات لحركة 5 نوفمبر، والذي أفرزته الخلافات المفتعلة والموجهة والمعادية للحركة الوطنية عامة.

ونتج عن هذه الخلافات المفتعلة تداعيات خطيرة خدمت في نهاية المطاف الإمبريالية والتيار الرجعي، فكان من تلك التداعيات أن جعل النظام في عدن بعد الاستقلال، الذي تسلمته حركة القوميين العرب من تاسيس دولة مستقلة

في جنوب اليمن المحرر.

ومن تداعيات هذا الوضع تم تجزئة اليمن، فأصبح اليمن بسلطتين، واحدة في الشمال، والأخرى في الجنوب كرستا جهودهما للتشهير بحركة 5 نوفمبر ومحاربتها، مما أدى إلى إضعاف الحركة. وبإضعاف الحركة حُجمت القوى الوطنية، ولم يعد هناك جبهة واسعة لكل الجمهوريين لمواجهة عدو شرس، حشد كل قواه وأعوانه وأنصاره بهدف القضاء على النظام الجمهوري والدولة اليمنية، وكان الأجدر بهم تقييم الوضع تقييماً وطنياً حقيقياً، حتى تتضح لهم الصورة تماماً، ويتبين لهم -وهم أعلم- الحيثيات الوطنية، التي أكدت ضرورة قيام الحركة وأهميتها، وأهمية انجازاتها، بدلاً من تصعيد عمليات الخلاف والشقاق، وافتعال العراقيل؛ بهدف إسقاط النظام الجمهوري في صنعاء، بذريعة واهية «... حرب التحرير الشعبية».

وكما هو وضع أو حال كل التنظيمات والحركات، فقد كانت حركة 5 نوفمبر تضم بداخلها ثلاثة توجهات سياسية بارزة: محافظ وإصلاحي، وتقدمي. وفي حين التقى فيه الموقف المعادي للحركة مع المخطط الإمبريالي الصهيوني، فقط استفاد منه التوجه أو الخط المحافظ والإصلاحي داخل الحركة، للتخلص من التوجه التقدمي فيها، فأصبح التوجه التقدمي في الحركة، وحيداً في مواجهة عداوة الرفاق في عدن، وتآمر التوجه المحافظ، داخل الحركة نفسها، الذي يخشاه، ولا يقبل به شريكاً.

التخلص من التوجه التقدمي داخل حركة 5 نوفمبر 1967م:

لم يكن التوجه المحافظ داخل الحركة، يراهن عن تواجد التوجه التقدمي فيها، كما سبقت الإشارة، وعليه فقد بدأ نسج خطته للتخلص منه، بكل حنكة

وبراعة، ودون أن يثير غبار الشك والريبة لما يفعله أو يدبر له، وكانت أولى خطواته للتخلص من التوجه التقدمي الوطني، من خلال:

- تحييد وإلغاء مجلس الدفاع: تم تحقيق ذلك، من خلال استقدام الفريق حسن العمري وتعيينه عضو المجلس الجمهوري وقائداً عاماً للقوات المسلحة.
- تأخير وصول العقيد علي سيف الخولاني المنتخب لرئسة هيئة الأركان.
- استقالة الأستاذ محسن العيني، من منصب رئاسة الوزراء، استجابة لرغبة رئيس المجلس الجمهوري (عبدالرحمن الإرياني)، وتلبية لإشارة بعض الدول العربية، التي زارها قبل تقديم الاستقالة .

وما يؤكد التدبير الدقيق والتآمر المحكم للخلاص من القوى التقدمية داخل الحركة، أن تلك الخطوات الممهدة لما سيأتي في قابل الأيام، لم تدركها القوى الوطنية، من سياسيين وعسكريين، كما أن حزب البعث العربي الاشتراكية، لم يكن يعلم باستقالة الاستاذ محسن العيني من منصبه، وأتاه الخبر عبر السفارة السورية في صنعاء.

كان عبدالرحمن الإرياني أحد أفراد القوى الوطنية القدماء، وكان له دور فاعل في النضال من أجل إسقاط الإمامة، والتحرر من الاستعمار. هذا المناضل الوطني كان عقلية التآمر ورائد الإنقضاض على التوجه التقدمي داخل الحركة، فقد بدأ انقلابه على الحركة (5 نوفمبر)، عندما ألقى خطابه، في المؤتمر التأسيسي لاتحاد الطلاب اليمنيين، في مطلع عام 1968م. فقد كشف عن تبنيه سياسة محاربة الحزبية، التي ناضلت القوى الوطنية للتخلص منها، وكانت الحركة تعبيراً سياسياً صريحاً للقضاء عليها، وذلك بقوله: أنه ضد الحزبية، سواء جاءت بمسوح الرهبان أو قرون الشيطان، وأن الحزبية تبدأ بالتآمر وتنتهي بالعمالة. وتعد هذه العبارة -التي زين بها خطابه- مؤشراً واضحاً على انقلابه

ونكثه لما كان قد التزم به لحزب البعث العربي الاشتراكي، في اللقاء الذي تم معه قبل الحركة، وكانت سلطة الجبهة القومية في عدن تراقب خطوات الإرياني تلك بارتياح كبير؛ لأنها تسهل من عملية إسقاط النظام في صنعاء.

توالت خطوات تصفية القيادة الوطنية لحركة 5 نوفمبر 1967م بتسارع كبير، كان فاتحتها تبني القاضي الإرياني للفكرة، التي طرحها الضباط العائدون من عدن إلى صنعاء، التي غادروها إبان حصارها، ومفادها: إحالة ضباط ما قبل الثورة إلى التقاعد، إلا أن هذا المقترح لقي معارضة كبيرة، ففشل. وفي نفس سياق التآمر على القوى الوطنية وتصفيتها، أتت الخطوة الثانية المتمثلة في أحداث 22-23 أغسطس عام 1968م، والتي تهدف إلى تصفية كل القيادات الوطنية، بأحد أمرين: إما الاقتتال أو الإبعاد، وتصفيتها بحيث لا يتبقى إلا الخط المحافظ الذي يمثله القاضي الإرياني.

تقييم حركة 5 نوفمبر 1967م:

يقصد بعملية التقيم الابتعاد عن الأحكام التقيمية المسبقة، سواء كانت إيجابية أم سلبية، ووضع الأمر المراد تقييمه في الميزان القسط، حتى يتبين ما له وما عليه، وبناءً على ذلك، فعلينا عند البدء بتقييم حركة 5 نوفمبر 1967م، أن نأخذ بعين الاعتبار أموراً عديدة ذات صلة وثيقة بالحركة وتقييمها؛ كالتاريخ السياسي لليمن، منذ العقد السابق لقيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، وحتى قيام الحركة، حيثيات قيام الحركة، أهداف الحركة، تكوينات الحركة، ما حققته الحركة من إنجازات ومكاسب، أي القوى التي وقفت ضد الحركة (قوى وطنية أو رجعية)، وأخيراً كيف كانت نهاية الحركة (طبيعية أم نتيجة تآمر).

وإذا أخذنا أهداف وطموحات الحركة، على سبيل المثال، لبيان وطنية

تلك الأهداف والطموحات، فإن أصدق دليل على وطنيتها يتبين من منطوق البيان السياسي، الذي أذيع يوم إعلان الحركة، بصوت المسؤول السياسي في حزب البعث العربي الإشتراكي في اليمن يومها(عضو المكتب السياسي للحزب الإشتراكي اليمني حالياً) ويتضح أيضاً، من خلال التشكيل القيادي، العسكري والوزاري، وكذا أسماء وشخصيات القيادات والتكوينات، التي شكلتها الحركة، وخلفياتها ومواقفها الوطنية، وكيف ومتى تم استبعادها؟ وتحت أي ظروف كان ذلك الاستبعاد.

والسؤال المركزي والأساسي في عملية التقييم هو: هل كانت الحركة (حركة 5 نوفمبر) أداة طيعة بيد القوى الرجعية؟ تسخر لخدمة الأهداف الاستعمارية والرجعية على حساب اليمن، أم كانت مشروع انقاذ لليمن وتصحيح لأوضاعه، وشوكة في خاصرة الاستعمار والقوى الرجعية، تقض مضاجعهم؟

وعلى هذا الأساس ينبغي أن يسير الحديث عن الحركة تكويناً، وهدفاً، ومسيرة، وانتكاسة. ولا ينبغي أن يفوت البحث فيما تعرضت له الحركة من مؤتمرات ودسائس للإطاحة بها، على المستويين الداخلي والخارجي، وخاصة من قبل الرفاق، حتى فقدت اليمن القدرة على تنفيذ أو تحقيق الأهداف التي تضمنها البيان السياسي للحركة.

ولما كان الرفاق هم إحدى الوسائل التي ساهمت في تقويض الحركة، وعملاً بحيادية التقييم السابقة الذكر، فلا ينبغي الاعتماد على ما يأتي من معلومات من قبل الرفاق، فهؤلاء الرفاق هم الذين هتفوا، وكان لهم مواقف عدائية ضد الحركة، فلا ينبغي بل لا يجب أن يكونوا مصادر ثقة، فيما يتعلق بالحركة، وأن المعلومات التي يدلون بها أو تستقى منهم لا يمكن الوثوق بها، فهم الذين هتفوا بعبارة (تسقط صنعاء.. يعيش الكفاح المسلح)، وذلك أثناء محاولة وفد حركة 5 نوفمبر، مقابلة القيادة التي تسلمت السلطة في جنوب الوطن بعد خروج الاحتلال

البريطاني منه.وكان المناضل فتحي الأسودي، أحد أعضاء الوفد، يحاول توضيح حاجة صنعاء إلى تعاون ودعم النظام في عدن، بغرض توسيع جبهة المقاومة. وبدلاً من أن يجد موقفاً إيجابياً أو يسمع الرد بالموافقة على الدعم المطلوب، كان الهتاف المعتاد(تسقط صنعاء.. يعيش الكفاح المسلح)، هو الذي استمع إليه، وهو الجواب المعبر عن موقف السلطة في عدن. ولم يتغير هذا الموقف، مع الأيام، واستمر كثيراً وأخذ من الوقت والجهد ما أخذ، ولم تتم عملية التحرير، وكان يمكن أن يتحقق ذلك، لو توحدت الجهود.

كان موقف الرفاق هذا موقفاً مبدئياً، وسلوكاً ومنهجاً ثابتاً لا مناص منه، وغير قابل للتغيير أو التبديل، ولأسباب عجزت أنا شخصياً عن إدراكها، أو أن أجد لها ما يبررها، ويبرر أن الأنانية كانت هي المعادلة الذهبية الحاكمة لذلك السلوك، ولإعطاء مزيد من المواقف، التي تثبت هذه الأنانية، وحب التفرد، ومحاولة شق الوحدة الوطنية. سأضع بين يدي القارئ مواقف عايشتها، وحقائق حصلت، وذلك على النحو الآتي:

- عندما تم تأسيس المقاومة الشعبية، وفي أول يوم لتدريب أفرادها على استخدام السلاح، فوجئت بالمناضل الملازم ناصر السعيد مع مجموعة من خارج نطاق المقاومة المسجلة، وبأسلحة ليست مخصصة للمقاومة، متواجدين في نفس الميدان، وفي المكان المقرر لتدريب المقاومة الشعبية، وهو ساحة مدرسة جمال عبدالناصر، في شارع القصر الجمهوري- صنعاء. كان الهدف من حضورهم وتواجدهم هو شق المقاومة الشعبية، وتنبهت سريعاً للهدف من حضورهم، فعملت على عدم تحققه، وذلك بدعوة ناصر السعيد والمجموعة التي معه ليكونوا ضمن كتائب المقاومة، دون أي تمييز، وفقاً لما تقتضيه طبيعة قيادة المقاومة الشعبية، التي ترحب بكل فصائل العمل الوطني، بما في ذلك حركة القوميين العرب، التي

كان ينتمي إليها.

وموقف آخر، كان مع الرفيق يحيى الشامي، الذي كان يشغل منصب نائب وزير التربية والتعليم حينها، الذي كان حاضراً ميدان التدريب لكتيبة تضم طلاب ومدرسين، وإذا بنا نسمع صوت المناضل مالك الإرياني مخاطباً الطلاب بقوله: احذروا هذا الشامي، فهو ملكي. وللعلم، فإن هذا الملكي في عرف مالك الإرياني، هو ومعه الرفيق عبده علي عثمان، طلبا أن يكون مالك الإرياني، وعلي مهدي شنواح، في قيادة المقاومة الشعبية، ممثلين للجبهة القومية.

- ومن المواقف التي واجهتها –أيضاً- كان عند الاستعداد لاستقبال أبطال فك حصار صنعاء، في 8 فبراير 1968م، القادمين عن طريق الحديدة صنعاء. ذهبت حينها إلى قيادة المقاومة الشعبية، التي كنت رئيس عملياتها، وطلبت دعوة عدد من أفراد المقاومة، للحضور أثناء استقبال القوات الواصلة من الحديدة، والدفع ببعض المواد الضرورية، التي هم بحاجة لها. ولكني فوجئت باعتراض المناضل علي مهدي شنواح على الطلب، ورفض خروج المقاومة الشعبية، ولعلمي بموقف المقاومة ورغبتها الخروج للقاء رفاقهم القادمين من الحديدة كما يمليه عليهم الواجب الوطني، لن يستطيع التأثير، تركت الأمر لقيادة المقاومة الذين حشدو وتوجهوا حاملين المواد، فرحين بالانتصار وانتهاء حصار صنعاء.

لم يكن موقف الشنواح هذا موقفاً فردياً، بل موقف يعبر عن رغبة وإرادة النظام في عدن، وعلى الرغم من أن باب التطوع في صفوف المقاومة مفتوحاً لكل أفراد المجتمع، ولم يوصد قط أمام أي يمني كان، ومن أي توجه أو فصيل سياسي كان، ولم يكن حكراً على فئة

أو جماعة بعينها. ومع ذلك، فعندما أرسل الرفاق في عدن معونة مكونة من مواد عسكرية للمقاومة الشعبية، لم يرسلوها إلى قيادة المقاومة -كما تقتضي الإجراءات- بل أرسلت إلى عدد من رفاقهم، فرضتها قيادات المقاومة في محافظة تعز وسلمتها لقيادة المقاومة.

- هذا النمط من السلوك، وهذا النوع من السياسة ظل هو المسيطر، واستمر حتى بدأ العمل على توحيد العمل السياسي الذي تبناه المناضل عبدالفتاح إسماعيل، في تأسيس حزب. بدأت إرهاصات توحيد العمل السياسي في موسكو، وفي إحدى الأوقات الذي كان في موسكو وكان لي شرف المشاركة فيها، أثناء تواجدي في موسكو للدراسة، وخلال مؤتمر للحركات الإشتراكية، الذي حضر مندوبون من اليمن شمالاً وجنوباً، ومنهم المناضلون سلطان أحمد عمر، وأحمد جبران، ويحيى الشامي، وسلطان أمين القرشي، وآخرون، كان هناك لقاء مع مندوب الحزب الشيوعي السوفيتي، وبينما كان المناضل سلطان أحمد عمر يقدم الرفيق يحيى الشامي للمندوب، قال هذا بعثي فاشيستي، في الوقت الذي كان العمل جارياً على قدم وساق على توحيد الحركة الوطنية، وهذا إن دل على شيء، فإنه يعكس مدى تجذر وتأثير حجم الخلافات والتباين بين المناضلين، الذي لم ينته ولم تخفت جذوته حتى بعد تشكيل الحزب الاشتراكي.

هذا التوجه والسلوك السياسي، هو الذي شوه مفهوم إعادة الوحدة، وحوله من هدف ومطلب جماهيري ونضالي للحركة الوطنية إلى شراكة بين سلطتين متناقضتين، ادعتا أنهما أعادتا الوحدة. وعليه، صار هدف السلطة وأطرافها هو التقاسم، فكل طرف فيها يبحث عن مصالحه الشخصية والذاتية، أما المصلحة العامة، والإرادة الشعبية، فلم تكن واردة عند إعادة الوحدة، وكانت النتيجة المحزنة أن الإعلاء من المصالح الشخصية، وتفاقم الخلافات أدت إلى حرب 1994م،

وعبدت الطريق لظهور طرف ثالث، بديلاً عن الحزب الاشتراكي اليمني، الذي غلبت على مبادئه اللهث وراء المصالح الشخصية، كشريكة في إعادة الوحدة، وبلغت سلطة الوحدة الذروة، في استشراء الفساد والظلم والاستغلال، بحيث لم تعد الجماهير قادرة على تحمل المزيد، فكانت الانتفاضة الجماهيرية، واندفع الشباب، في فبراير 2011م، إلى الشوارع، وقرروا الاعتصام في الساحات في هذه الاستفاقة الجماهيرية الشبابية، لم يكن للقوى الوطنية الحضور اللازم، ولم يكن لها تأثير يذكر، بل كان للسلطة حضور ملحوظ، من خلال تواجد الأحزاب والتجمعات التي صنعتها. وأصبحت هي الحاضنة لثورة الشباب، واستثمرتها لتحقيق مصالحها. ليس هذا فحسب، بل دفعتها لقبول المبادرة الخليجية.

هذه الثورة، وهذه الفترة التاريخية القصيرة الزمن، القوية الأثر والتأثير، وما احتوته واعتمل فيها من مواقف وأحداث، بحاجة إلى دراسة وبحث جادين ومتعمقين، للوقوف على أسبابها، ومعرفة أين تكمن مصالح النظام الإمبريالي الصهيوني؟ وماذا عن غياب أو خفوت المواقف الوطنية؟ وغير ذلك من التساؤلات، التي بدونها لن نتمكن من الوصول إلى الحقيقة، وتزداد بعداً عن الوطنية، وتهدد فيها المصلحة العامة، وتضيع حقوق الشعب.

وبالعودة إلى تقييم حركة 5 نوفمبر 1967م، لابد من الإشارة إلى أن هناك من الرفاق والمناضلين من أدرك هذه الحقائق، وهذا ما لمسته عندما التقيت -في إحدى الندوات- التي أقيمت حول حصار صنعاء، بالرفيق الشهيد جار الله عمر، حيث تبادلنا الحديث واتفقنا خلالها -بالرأي- حول حقيقة ما أنجزته حركة 5 نوفمبر 1967، وتأثيرها في تحقيق الصمود والانتصار، بينما كانت قيادة الحزب الإشتراكي لاتزال على موقفها السابق منها وتتهمها بعكس ذلك، وحدث قبل الالتقاء بجارالله عمر كنت قد التقيت بالمناضل الدكتور، علي محمد زيد، وذلك في ندوة عن دور المقاومة الشعبية، في فترة الحصار، واتفقنا على أن الحديث يجب أن يسمع من كل الأطراف المشاركة، ومن كل التوجهات والاتجاهات

الفصل الثاني

العـــــداء لليمـــن...

هذا الوضع الذي يعيشة اليمن، ودخلت الحركة الوطنية في خلافات فيما بينها ومع الاخرين، وتحولت إلى صراعات عدائية؛ مما إدى الى ضعفها إن لم نُقل غيابها، ساعد الإخوة الذين جاءوا للوقوف معنا، من الخبراء العرب، قيادات الوجود المصري في اليمن أو من الرفاق الفلسطينين الذين جاءوا لمساعدتنا في تحقيق الاستقلال من الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن، أو من التنظيمات والأحزاب القومية التي ساهمت في تنمية الوعي القومي والديقراطي للحركة الوطنية .

هذه الأطراف التي عملت على دعم ومساعدة اليمن، كان لها الاثر الفاعل في الخلافات التي أصابت الحركة الوطنية، فهل كانت الخلافات لأسباب ذاتية داخل الحركة الوطنية ولم تستطع تجاوزها؟ أم أنها كانت لاسباب خارجية ومخطط عدائي .

بالتأكيد لم تكن ذاتية؛ لأن الحركة الوطنية وكل المناضلين اليمنين كانوا في جبهة واحد، واتجاه واحد، وهو التخلص من استبداد الاستعمار، وإقامة النظام الجمهوري والوحدة العربية، كان هذا هدفاً واحداً لكل شعبنا بمختلف فئاته وأطيافه.

إذاً مصدر الخلافات كان خارجياً وبأهداف ومقاصد مختلفة ومتنوعة، إلا أن الموجه الرئيسِ كان واحداً، متمثلاً بالنظام الإمبريالي الصهيوني، الذي يعمل من أجل الحفاظ على مصالحه، وبالذات في الجزيرة العربية، التي تقع عليها وفي جنوبها اليمن السعيد، الذي يخشى تأثر اليمن بحركة التحرر الوطني، وتأثيرها في استعادة حقوق الشعوب، التي كان ولا يزال يستغللها، فأوجد عدة أطراف وأدوات تهتم بشئون اليمن وابقائة بعيداً عن بناء الدولة اليمنية، ومن هذه الأطراف والأدوات من كان يرى أنه يتصرف بنوع من الوطنية، ومنهم من اعتقد –فعلاً- أن وجود اليمن قوياً يهدد بقاءهم، وهكذا وقعت اليمن فريسة لصراعات

خارجية كان مسرحها الساحة اليمنية.

ولمعرفة الأسباب الرئيسية لهذا العداء في اليمن، ومعرفة أدواته وأسبابه وخططة، التي تتجدد وتتغيير بحسب الحاجة، وبما يحقق لها الانتصار، علينا استعراض البدايات.

يواجه اليمن عدواناً خارجياً مستمراً، منذ أن كان يعيش الظلم والاستبداد تحت السلطة المتوكلية، التي أسست النظام الملكي في شمال الوطن، والاستعمار البريطاني المحتل لجنوب الوطن، وعندما استطاع شعبنا، أن يتخلص من الاستبداد والظلم، وأقام النظام الجمهوري، وحرر جنوب الوطن من الاستعمار، لم ينتهِ هذا العدوان أو يتوقف، بل ازداد في تآمره وعدائه؛ لأن العداء لليمن لم يكن موجهاً ضد نظام بعينه، وإنما ضد اليمن بشكل عام، ومنع قيام أي دولة تعمل على إعادة بناء اليمن، كدولة مستقلة ذات سيادة. ولهذا، فإن كل سلطة فيه مستهدفة، وكذلك أي حركة وطنية، أو تحرك شعبي، يهدف لإيجاد نظام ذو سيادة.

وتعرضت اليمن للحرب والاعتداء، من قبل النظام السعودي، منذ بداية تأسيسه في الجزيرة العربية عام 1929م، وكان المراد يومها، ضمن المخطط الإمبريالي، أن تكون اليمن جزءً من النظام الجديد للمملكة، إلا أن هذا المخطط والعدوان لم يفلح وواجه مقاومة عنيفة من قبل الدولة اليمنية الناشئة، بعد تحررها من السلطات العثمانية (التركية)، وتلاحم الشعب مع السلطة في مواجهة ذلك المخطط، الذي يستهدف اليمن تاريخاً وحضارة. وتم إيقاف الحرب، بتوقيع اتفاقية الطائف عام 1934، وتحددت فترة ثلاثين عاماً هدنة بين الطرفين. هذه الهدنة والاتفاق انقلب عليهما النظام السعودي بعد قيام ثورة 26 سبتمبر، وقام بعدوان جديد تحت مبرر إعادة الشرعية الملكية، التي لم يكن على وفاق معها، ولكنه أراد -من خلال ذلك- استغلال هذا الحدث العظيم لتصفية الدولة الجديدة في اليمن، مهما كان لونها أو توجهها. واستمر هذا العدوان حتى فبراير 1968م، الذي دحره

الشعب اليمني، بفضل تلاحمه والتفافه حول قيادة حركة 5 نوفمبر 1967م، التي وجدت من أجل هذه المواجهة، وتثبيت النظام الجمهوري.

وهناك عدوان على اليمن بشكل مختلف، ولنفس الهدف، فقد أرادت بريطانيا أثناء استعمارها مدينة عدن، أن تؤسس دولة مستقلة عن اليمن، وأطلقت عليها اسم دولة الجنوب العربي، تضم إليها المحميات الشرقية والغربية، ولكن انتصار حرب التحرير أفشل هذا المخطط، الذي توج بالاستقلال في 30 نوفمبر 1967م، ولكن العدوان لم ييأس ولم يتوقف، بل عمل -جاهداً كعادته- على احتواء هذا الاستقلال، بدفعه قيادة الجبهة القومية لاستلام الاستقلال، والتعاون مع الجيش في تأسيس دولة مستقلة، وعرضت المساعدات والمعونات اللازمة لهذه الدولة المستحدثة، فتم إعلان إقامة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التي استمرت حتى إعادة الوحدة عام 1990م.

لماذا هذا العداء، وهذه الحروب والتآمر ضد اليمن؟ في حين أنه يعرف عن اليمنيين وعن اليمن -بشكل عام- أنه لم يعتدِ في يوم من الأيام على أحد، وإنما كان ناصراً لكل الشعوب المظلومة، وداعماً لحركات التحرر والاستقلال، وأكد ذلك عندما حدد أهدافه الستة التي أعلنتها ثورة 26 سبتمبر 1962م، ونصت في مجملها على مد يد التعاون مع كل الشعوب والدول.

هذه الحروب والعدوات والحصار، كلفت اليمن الكثير، في اقتصادها وإمكانياتها، ومن أرواح شهدائها، وعدم استقرارها، وظلت اليمن تتنقل بين مشاريع عدوانية مستمرة، فكلما تخلصت من مشروع عدائي واجهت مشروعاً أخر. وظلت اليمن -حتى اليوم- تناضل وتقاتل من أجل تحقيق سيادتها، وتحقيق العدالة لشعبها. وكما يوجد أعداء كُثر يقفون ضد اليمن، ويعملون على مسحها من الخارطة، هناك –أيضاً- أشقاء وأصدقاء يقفون إلى جانبها، ويدعمونها في بناء دولة النظام الجمهوري العادل، الذي يعمل على حماية ثروته وأرضه، ويحترم

حقوق الآخرين، هؤلاء الاصدقاء والاشقاء الذين وقفوا مع النظام الجمهوري عملت الأنظمة اللاحقة في النظام الجمهوري، وبتوجيه من الاعداء على إبعادهم؛ لأننا عند مواجهة العدوان الأخير 2015م الذي قادة التحالف العربي، لم نجد لهؤلاء الأصدقاء والأشقاء دور.

إن هذه الحروب التي تواجهها اليمن، وهذا التآمر العسكري، والاقتصادي، والاعلامي، كلها توجه من قبل قوى الإمبريالية العالمية وأدواتها في المنطقة، للقضاء على الإرث التاريخي والحضاري والسكاني الذي تمثله اليمن، وتخشى منه، ومن تأثيره على مصالحها، التي أسست فيها أنظمة صنعها هذا النظام الإمبريالي، لاستمرار استغلاله واستثماره للثروة البترولية، التي تحتويها الجزيرة العربية.

هذه هي حقيقة هذا العداء لليمن، وهي وراء كل المخططات العدائية والحروب التي تشن على اليمن، بينما ما يجري نقاشه، في مجالس الأمم المتحدة، والقمم العربية، واللقاءات، والمبادرات، كلها بعيدة كل البعد عن هذه الحقيقة؛ لأن هذه المنظمات والمجالس والهيئات تفتقر لأبسط شروط الأهلية والاستقلالية، وتملى عليها الامبريالية العالمية والنظام السعودي، ما يجب القيام به لإخفاء هذه الحقائق عن الرأي العام العالمي.

وتكونت الحركة الوطنية خلال مسيرة النضال، من أجل التخلص من الاستبداد الإمامي، والاستقلال عن الاستعمار البريطاني، واستطاعت -بعد نضال طويل- من تحقيق ثورة 26 سبتمبر، وإقامة النظام الجمهوري، وحددت أهدافه في:

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار، وإقامة نظام حكم جمهوري، يزيل الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني لحماية البلاد وحراسة مكاسبها.

3. العمل على رفع مستوى الشعب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل، مستهدف أنظمته من روح الإسلام.
5. تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية.
6. احترام المواثيق الدولية للأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، والتمسك بالحياد الإيجابي، والتعايش السلمي بين الأمم والشعوب والبلدان.

هذه الأهداف هي خلاصة ما توصل إليه شعبنا، وصارت برنامج عمل الحركة الوطنية، والنظام الجمهوري الذان عملاً لاستكمال تحقيقها.

إن قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، كان نتيجة طبيعية لماعاناه شعبنا من الظلم والاستبداد والاستعمار، وحاول جاهداً القيام بعدة محاولات إصلاحية لتلك الأوضاع، إلا أن الطغاة لم يستجيبوا لتلك المحاولات الإصلاحية، ولم يكن أمام شعبنا، سوى إعداد ثورة مسلحة لتغيير النظام، واستعادة حقوقه، والتخلص من الاستغلال، والاستبداد، وإقامة العدالة الاجتماعية، ليستطيع من خلالها، بناء اليمن السعيد، وإعادة مجده وتاريخه.

توضح الأهداف الستة، هذه الحقيقة، وما يريده الشعب اليمني، ونظامه الجمهوري، الذي اختاره، وتؤكد أن شعبنا وسلطته الجمهورية، يحترمان كل الشعوب، ويمدان يد السلم والتعاون للجميع، وهو بتعامله وموقفه هذا، ينطلق من حضارته التاريخيه العريقة. كما أنه تأثر من خلال معايشة أبنائه للآخرين، أثناء اغترابهم، وترحالهم، واستفاد من تجاربهم أيضاً، التي ساعدته على القيام بثورته، وتحديد أهدافها الستة، مؤكداً إيمانه بالحرية والعدالة لكل الشعوب، وعمل وتبنى رد الجميل، لكل الأشقاء والأصدقاء، الذين احتضنوه في فترات الاغتراب والهروب من الظلم والاضطهاد والاستعمار.

لكن ما حصل من النظام السعودي من عدوان، بينما كان ولا يزال آلاف اليمنيين يعيشون في أرضه، ويعملون على بناء الدولة والنظام في الجزيرة العربية، ويمثلون القوى العاملة الأساسية، كان تصرف النظام السعودي عكس ما كان متوقعاً منه، ولم يراعِ الجوار في الأرض والعيش المشترك والتواجد البشري داخل الجزيرة العربية. لم يعمل النظام السعودي على مبادلة النظام الجمهوري بالدعوة إلى السلام وحسن الجوار، وإقامة علاقة تحافظ على حماية الدولتين، والحياة المشتركة التي يعيشون عليها.

لم تقوم اليمن بأي عدوان على حكام الجزيرة العربية، ولا على شعبها، وتعتبر نفسها جزءً منه، ولكن النظام السعودي استمر في عدوانه ومحاولته القضاء على الدولة اليمنية أياً كان نظامها وسياستها. هذه حقيقية ثابتة، أن العداء هو لوجود دولة لليمن توحد وتقود الشعب اليمني، لأن:

أولاً- اليمن التاريخ والحضارة:

من الأسباب التي تجعل اليمن هدفاً، هو عمقها الحضاري والتاريخي وموقعها الجغرافي، إلى جانب التنوع الثقافي، ما يجعلها هدفاً للقضاء عليها.

ثانياً- مبدأ الشورى الذي يتحلى به اليمنيين:

عرف اليمنيون -منذ قدم التاريخ- تعاطيهم بمبدأ الشورى والديمقراطية، في بناء دولتهم وسلطتهم، وكانوا السباقين في تقبل الرسالات السماوية، وقيام الحضارة؛ لما يتمتع به شعبها من ذكاء، وصفهم الرسول (ص): بـ"الإيمان يمان والحكمة يمانية". وهذه الميزة التي عليها اليمنيون، جعلتهم يدركون عندما استدعت الصهيونية العالمية يهود العالم، إلى التجمع داخل فلسطين. أدرك اليمنيون الهدف

من وراء هذه الدعوة، بأنها تغليب كفة اليهود في فلسطين لابتزازها عن أبنائها، وقابلت الدعوة بالرفض، وإقناع اليهود من أبناء اليمن بعدم ترك أرضهم وأرض أبائهم التي ولدوا فيها وعاشوا سواسية مع باقي أبناء اليمن، حتى لا يفقدوا وطنهم ويسرقوا من الآخرين وطنهم.

شعرت اليمن -شعباً وسلطة- رغم ما كانت عليه من تخلف، ونظام حكم استبدادي فردي، أدركت قبل أي شعب آخر، أنها إذا سمحت لأبنائها اليهود بترك أرضهم فإنها تحولهم إلى مواطنين في دولة بديلة يتم بنائها من قبل الصهيونية العالمية، لتنفيذ أغراض وطموحات تهدف للتوسع الإمبريالي الصهيوني في استثمار الثروة العربية.

طبيعة اليمن هذه، وسلوك شعبها، جعلت القوى الاستعمارية والإمبريالية تخطط باستمرار على ألا تسمح لهذا الشعب بتأسيس دولة مستقلة، بهذا السلوك وبهذه الحضارة، وبهذه المواقف الوطنية والقومية، كما أنه عند انتصار الثورة، وتأسس النظام الجمهوري، اتجه اليمن في تحالف مع الدول التي تنادي بالتحرر من الاستبداد والاستعمار، ونادى بإقامة الوحدة والعدالة الاجتماعية، فكان هذا عاملاً منشطاً ومؤكداً بخطورة التوجه اليمني وتأثيره على الجزيرة العربية، وخاصة وأن الشعب اليمني كان له دوراً أساسي في نشر الحضارة الإسلامية سابقاً، هكذا صار اليمن هدفاً مباشراً للنظام الإمبريالي الصهيوني العالمي.

ثالثاً- النظام الاجتماعي:

اليمنيون -منذ الأزل- يعيشون حياة اجتماعية متنوعة ومنظمة، ويحتفظون بالعادات والتقاليد، ويعملون بالتشاور فيما بينهم، ويلتزمون بالأعراف في علاقاتهم داخل المجتمع. بقيت المذاهب الدينية والطوائف في تعايش سلمي، باعتبارها

اجتهادات للأداء الأحسن للدين الإسلامي، ولم يروا فيها أي تناقض يؤدي إلى العداء فيما بينها. كان اليمن وكل أبنائه وفئاته ومذاهبه وطوائفه ومناطقه، يؤدون الشعائر الدينية، تحت سقف واحد، في مسجد واحد، وفي منزل واحد، لا تفرقهم التقسيمات؛ لأنها ظلت اجتهادات للأداء الأحسن للدين الإسلامي، الذي يؤمنون به ويجمعهم ويوحد صفوفهم.

النظام الإمبريالي الصهيوني العالمي أدرك هذا التعايش، وعمل على تسييس الدين واتستخدامه وسيلة للتقسيم، ولم تفلح هذه السياسة في اليمن، رغم كل الجهود والنشاط الذي بذلته السلطة البريطانية أثناء استعمارها لعدن، ولا نظام الاستعمار التركي ولا النظام الإمامي الملكي، في تحريك هذه الخلافات، رغم أنه استطاع تحقيق شيء منه في بعض الشعوب العربية والإسلامية الأخرى، حينها بدأ بتصدير هذه الخلافات إلى داخل اليمن، وبالذات عبر النظام السعودي، وعن طريق المذهب الوهابي. تماماً كما أدخل الخلافات السياسية عبر الأحزاب القومية، بعد أن أوجد موضع قدم داخلها، ثم كان تسويقها عبر النظام الإيراني، وفي فترة تحالف النظام الإمبريالي الصهيوني مع شاه إيران، وكانت معظم العناصر العسكرية والخبرات العسكرية إيرانية؛ مما ولد بؤراً لتكون خلافات داخل المجتمع اليمني، كان هدفه في ذلك الوقت ولا يزال إلى خلق خلافات تؤدي إلى تقسيم الدولة اليمنية وإضعافها.

هذه هي الأسباب، التي كونت الاختلافات والعداء داخل المجتمع اليمني، وهو مخطط إمبريالي صهيوني، في إدارتها وتفعيلها، واستخدامه لطرق مختلفة، جمعت بين السياسة والدين، وقد كانت هي نفس السياسة التي استخدمها ضد النهضة العربية، وبعد انتصار ثورة 1952م في مصر، وتحقق الوحدة، ودعمها للنظام الجمهوري والثورات العربية ضد الاستعمار والاستغلال.

استخدم المخطط الإمبريالي في إجهاضه النهضة والثورات العربية

والأنظمة التي أفرزتها تلك الثورات، أساليب مختلفة ومتنوعه لإسقاطها، بعد أن فشل في استخدام القوة العسكرية، بسبب رفض المجتمع العالمي لها، وصلابة الشعوب وقوة مقاومتها، فكان من أجل الإبقاء على مصالحه في استغلال الشعوب، أن ابتكر كل الأساليب والمبررات المتنوعة والمختلفة، وهيأ لها من داخل مجتمعاتنا من يتبناها ويقاتل تحت لوائها.

إنه أسلوب جديد لمواجهة انتصارات الثورة العربية، وقيادتها والتوجه القومي، الذي صار تياراً واسعاً داخل الوطن العربي، تقوده الأحزاب العربية التقدمية، التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، وانتصار الحركة التقدمية العالمية المناهضة للاستعمار، وبالذات الثورة الإشتراكية التي كونت الاتحاد السوفيتي.

عمل المعسكر الإمبريالي الصهيوني، المهزوم أمام هذه الحركة الوطنية والقومية والأممية على استخدام الإعلام لتشويه الانجازات والمكاسب التي تحققت للجماهير من قبل الأنظمة الوطنية التي كونتها الثورات العربية بدعم المعسكر الإشتراكي. وإلى جانب العمل الإعلامي، أدخل العديد من العناصر العميلة والانتهازية، للتسلل إلى داخل الأنظمة القائمة والمنظمات الوطنية، هدفها تشويه الأداء لهذه الأنظمة الحديثة والوطنية، وإعاقة العمل والبرامج الاجتماعية والوطنية، وسوء استخدام الموارد وعدم تنظيمها، ما خلق نوعاً من التخلي عن اندفاع حركة التحرر الوطني في استكمال التحرر من الاستعمار وأدواته. وخلق التردد حولها؛ لعدم تحقيق الأهداف التي كانت تسعى إليها الشعوب، وعمل الإعلام على تغطية الأسباب في هذا الاتجاه، بأنه مسؤولية الإدارات الوطنية، وغطت عن إجراءات الإمبريالية الصهيونية، التي كانت وراء عجز الحركة الوطنية وتشويه نتائجها ومصادرتها. كما عملت الإمبريالية الصهيونية على تلميع الأنظمة التي صنعتها، لتجعل الشعوب تقيم مقارنة بين أداء الأنظمة التقدمية العربية المشوهة، الذي تم إفراغها من رجالها وتوجهها، وإحلال الخلافات داخلها، وبروز العناصر

الانتهازية، فصارت أنظمة تخدم القوى الخارجية وتتبنى المصلحة الشخصية، وابتعدت عن مبادئ الحركة الوطنية التي أسستها، ومقارنتها مع الأنظمة التي صنعها النظام الإمبريالي الصهيوني، وأدائها الشكلي في المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، الذي يلمعه الإعلام الإمبريالي، أمام الشباب الصاعد على التربية المصلحية، التي استبدلت عن التربية الوطنية، في سياسة الإمبريالية الصهيونية تجاه الوطن العربي.

سيطر النظام الإمبريالي الصهيوني العالمي، بواسطة الإعلام أولاً، ثم بواسطة البنك الدولي، وعملته الدولار؛ لإحكام قبضته والإمساك وإدارة الاقتصاد العالمي، وكانت الدول التي تحررت من الاستعمار، لم تتحرر من سيطرة الاقتصاد العالمي عليها، تماماً كما هو حال كثير من الدول المتقدمة، التي يحكمها النظام العالمي. من هنا كان استخدام الحرب الاقتصادية، والإعلامية، لإيصال الأنظمة المتمردة على النفوذ الإمبريالي الصهيوني إلى أسوء حال من الناحية الاقتصادية. إلى جانب ما استخدمه النظام الإمبريالي في إيجاد الفساد لأداء السلطة، التي تحولت من الوطنية إلى المصلحية، وتقسمت إلى مراكز قوى وتجمعات متناحرة، مرتبطة بمصادر دعم خارجي متعدد الاتجاهات، بينما عطلت كل عملية الإنتاج، وشجعت كل طرق الاستيراد. كل ذلك لخدمة النظام الإمبريالي العالمي، وغيبت الاكتفاء الذاتي، وأدخلت عالم احتياج الكماليات، وتقمص المظاهر، ما ربط كل البلدان بما ينتظره من إنتاج النظام الإمبريالي الصهيوني، تحت مبرر التطور والتحديث، صادر الاجتهاد والإنتاج والاعتماد على الذات، وصولاً إلى الارتباط والعودة إلى العبودية، وفق المفاهيم الحديثة.

وضع هذا المخطط أمام الثورة العربية سُرَّب عبر قيادات كانت جزءً من قيادة الثورة العربية، ابتداءً من العديد من العناصر، التي كانت إلى جانب الزعيم العربي الجماهيري جمال عبدالناصر. يومها لم يتنبه لأدائها أثناء بداية تأثرهم بالعمالة والمال الخارجي، الذي بواسطته تم التأثير فيها، وكان مبرر

هؤلاء في الدفاع عن أنفسهم هي الخلافات الحزبية، وكان أول إنجاز يتحقق للإمبريالية الصهيونية في ذلك الوقت، إفشال الوحدة العربية، بين مصر وسوريا، من خلال الأداء الذي مارسه هؤلاء الأشخاص على الوضع في سوريا، الذي لا استبعد أيضاً مشاركة الأحزاب؛ لأنها كانت قد اخترقت أيضاً من قبل هذا النظام الإمبريالي، والتقى المخطط الموجه لكل العملاء والمأجورين، لإسقاط الوحدة، معطياً كل طرف المبررات المقبولة، بينما كان الضحية هو الأمل العربي في أول وحدة عربية، تهدد المصالح الإمبريالية الصهيونية في المنطقة، وتبشر بغد قادر على استعادة الحقوق العربية والوحدة العربية والتاريخ العربي. وهؤلاء العملاء، وبالأسلوب ذاته الذي حصل في سوريا، تم إساءة الأوضاع وتشويهها في اليمن، من خلال الأداء العام لنتائج التواجد المصري، من 1962م وحتى 1967م، واستمر هؤلاء في تسترهم على الرغم أن الكثير من القوى الوطنية كانت قد تنبهت اكتشفت علاقاتهم المشبوهة مع الإمبريالية الصهيونية، وأدواتها في المنطقة من الأنظمة الرجعية، لكن معاداة الحزبية كانت هي الغطاء الذي أعمى قيادة الثورة المصرية، من التنبه لانحرافهم، حتى كانت نكسة 1967م، التي أدت إلى اكتشاف أن كثيراً من القيادات كان قد تم توظيفها وشراؤها من قبل المعسكر الإمبريالي الصهيوني وأنظمته المصطنعة في الوطن العربي.

إن النظام الإمبريالي وأسلوبه في شراء القيادات، كان عاملاً مؤثراً وفاعلاً في إعادة سيطرته على الأنظمة العربية، ومن خلاله كانت إثارة الخلافات؛ بهدف القضاء على التوجه القومي، إحدى أهدافه الأساسية، للقضاء على باقي أنظمة الثورات العربية، في مصر وسوريا العراق وليبيا واليمن والجزائر، وغيرها من الأنظمة التقدمية، وتحويلها إلى أنظمة شكلية، كان -شيئاً فشيئاً- يحل فيها عناصره العميلة والمرتزقة، بدلاً عن العناصر الوطنية والقومية من ناحية، ويغير توجهها عبر الإعلام والتربية، حتى يخلق مجتمع غير قابل للتضحية من أجل الكرامة والاستقلال.

الحركة الوطنية وقعت ضحية هذا المخطط الإمبريالي، كما تم القضاء على من تبقى من العناصر الوطنية، بأن دفعوا ضمن مخطط إمبريالي من بينهم إلى ابتداع المزايدة في الشعارات والتباهي بالوطنية والتقدمية؛ لتحقيق مزيد من التقسيم والاختلاف، وهذا ما توضحه حركة التحرر الوطني الفلسطينية، التي صارت أكثر من عشرات الفصائل التي ترفع الشعارات كلها مزايدة على بعضها، بينما كلها تبتعد عن الوحدة التي هي الهدف والأساس لتحقيق الانتصار، وهو نفس الشيء الذي صنعه النظام الإمبريالي العالمي، أو أدواته في المنطقة، داخل الحركة الوطنية بشكل عام. فهذا حزب البعث العربي الاشتراكي الذي حقق انتصارات مشهوداً لها في مساهمته في الوحدة وثورة سوريا والعراق، ومشاركته في الكثير من الثورات العربية، استطاع عبر أدواته شق التنظيم إلى نصفين، أوجدوا نظامين لسلطة الحزب، ذهبت في اتجاه التناقض والاختلاف، بينما الأهداف والمبادئ كانت واحدة ولاتزال، لكن الأداة التي وقعت تحت تأثير الدعاية الإمبريالية الصهيونية وثقافتها، هي المختلفة، إما في فهم الأهداف، أو في العمالة والارتباط بمصالح النظام الإمبريالي، المتمثل في مصالح الأشخاص أنفسهم.

هذه الحالة التي صارت عليها القيادات والأنظمة، أدت إلى الخلافات فيما بينها، ثم خلافات القيادات مع شعوبها، وسهلت عملية إسقاط الأنظمة دون أي مقاومة شعبية تدافع عنها. وهذا ما حصل في إسقاط نظام صدام حسين في العراق، رغم كل الإمكانيات التي كان يمتلكها الجيش العراقي، لكنه افتقد إلى الالتفاف الشعبي الصادق مع القيادة، بسبب ما تم شرحه سابقاً، من خلخلة النظام والتوجه، وغياب الوطنية، وتغلب المصالح، وكذلك النظام الليبي وسقوطه المروع، سقوط هذه الأنظمة خلال فترات زمنية قصيرة، كانت بسبب ضعف المقاومة، وتغييب القوى الوطنية، التي أوجدتها الشعوب، فكان التدخل الخارجي أهون لهذه الشعوب من مقاومته دفاعاً عن أنظمة أساءت مفهوم الثورة الوطنية المنشودة. لم نجد أي

مقاومة فاعلة من قبل الشعوب لهذا التدخل الأجنبي في بلدانها، أولاً لأنه كان قد تم إفراغها وتغييب دورها من المشاركة الجماعية في تحمل وإدارة السلطة والدفاع عنها. وثانياً، أن النظام الأمبريالي كان قد اشترى القيادات المسيطرة، وصارت تحت تأثير ما يمليه عليها، ومعتمدين على حمايتها لهم، بدلاً من اعتمادهم على الجماهير التي حملتهم على اكتافها إلى السلطة.

إنه من المؤسف أن هؤلاء القادة ورؤساء الأنظمة، وحتى الأنظمة الرجعية العميلة للنظام الإمبريالي، لا يدرك حقيقة النظام الإمبريالي الصهيوني، الذي لا يهمه في النهاية إلا مصلحته في الثروة، وأن ما يقدمه من وعود وصداقات وروابط تنتهي عند هذه المصلحة.

في كل الأحداث التي حصلت في اليمن، خلال مسيرة النظام الجمهوري، منذ قيام ثورة سبتمبر 1962م، يؤكد موقف النظام السعودي، المتمثل في القضاء على أي سلطة في اليمن، وأن النظام السعودي يقود هذه الحروب تنفيذاً لرغبة النظام الإمبريالي.

الإعلام الإمبريالي السعودي يتحدث وينشر الأكاذيب، عن مساعدة اليمن ودعمها في المحافل الدولية والعربية، بينما المساعدات والدعم الذي يتحدثون عنه، هو لتكوين وتأسيس مراكز قوى تعمل على تقسيم اليمن وإضعافه، ولا يبقي رئيس حاكم في اليمن، إذا خالف سياسة النظام السعودي، أو تردد عن تنفيذ ما يطلب منه، فهذا، إبراهيم الحمدي تخلصوا منه بعد ثلاث سنوات لا أكثر، ثم عمل على تعيين علي عبدالله صالح، الذي استمر أكثر من ثلاثة وثلاثين عاماً، لم يقدم النظام السعودي أي دعم لليمن كدولة، وإنما كانت كل أمواله تقدم لمراكز القوى، ولإثارة الخلافات الداخلية، وتشجيع كل طرف على الآخر، وعندما كان يريد تأسيس نظام جديد يقسم اليمن إلى ست دول، كان لابد من إزاحة الرئيس المعين من ثلاثة وثلاثين عاماً، بغيره قابلاً ومقبولاً لهذا التقسيم الجديد.

لم يكن أي رئيس ليبقى في السلطة إن لم يكن قابلاً للنظام السعودي، ولم يكن النظام السعودي قابلاً للرئيس حتى لو كان متفقاً معه إذا كان يريد أن يؤسس نظام دولة، وهذا ما حصل للرئيس إبراهيم الحمدي، ما يهم السعودية هو العمل على إضعاف اليمن، بحيث تظل مجزأة ومشتتة ومحتاجة إلى الإعانة الخارجية، حتى لا يتأثر سكان الجزيرة العربية المهضومين، ويطالبوا بحقوقهم.

عملت السعودية على ربط الاقتصاد اليمني بالنظام السعودي، بما فيه استخراج البترول، والاستفادة من إعادة بناء سد مأرب، وهذا ما جعل النظام السعودي يغض الطرف لثلاثٍ وثلاثين سنة لبقاء علي عبدالله صالح في السلطة، وعندما جاءت المصلحة الامبريالية، لإجراء تعديلات جديدة ونظام جديد، وإعادة تقسيم اليمن، على ضوئها عملت على تحريك الشارع اليمني، ضمن فترة ما سمي بالربيع العربي، وهي خطة إمبريالية صهيونية، بهدف امتصاص غضب الجماهير من القوى والأنظمة التي كانت حاكمة، وانغمست في الفساد والظلم، والتسلط والتوريث، وكل هذا بدعم من قبل النظام الإمبريالي، الذي دفع السلطات إلى الوقوف فيه، حتى يتم إخراج الجماهير المخدوعة، مطالبة بالتغيير، فتعمل أدوات النظام الإمبريالي على احتواء هذا التمرد، والعصيان الشعبي، من قبل عناصرها ومراكز القوى التي تعمل لصالحها، ومنظمات المجتمع المدني التي كونتها، فتوجد التقسيم المطلوب لليمن، في منظومة الشرق الأوسط الجديد.

لتحقيق هذا التقسيم، دفعت عبر عناصرها بالمبادرة الخليجية، التي تنص في جوهرها على تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، ولتحقيق هذا التقسيم دون مناقشة، فقد هيأت الشخص المناسب لتبني هذه المبادرة، وما تخفيه من ترتيبات لتأسيس ست دويلات، بدلاً عن الدولة اليمنية، عملت المبادرة على تنظيم مؤتمر حوار وطني لتحقيق هدفها، استمر عدة أشهر، ولم يحقق الهدف الأساسي الذي كان يسعى إليه، وفشل أمام الروح الوطنية التي كانت مسيطرة على الجو العام داخل مؤتمر الحوار، ولم تقبل بتمريرها، وإنما عملت على فرض التوجه الوطني

العام؛ ما أدى إلى إيقاف المؤتمر قبل إعلان نتائجه، وشن حرباً واسعة كان قد أعد لها مسبقاً، لفرض التقسيم.

هذا العداء على اليمن، سببه تلك الميزات التي عليها اليمن وشعبه، وهو ما لا يقبله النظام الإمبريالي، ويريد أن تكون اليمن بدون دولة، أو تكون مقسمة ومرتبطة بغيرها، وبحاجة لمساعدتها، وعاجزة عن التأثير والقيام بأي دور، وهذا ما كان يسعى إليه من خلال المبادرة الخليجية، التي كانت تريد من مؤتمر الحوار إخراج قراراته بما يخدم هذا الموقف الإمبريالي الصهيوني.

دول العالم وشعوبها تقريباً، لا تعي هذه الحقائق، بل أنه لم يتم توضيحها لهم؛ بسبب سيطرة الإمبريالية الصهيونية والمال السعودي على مجلس الأمن، والمنظمات الدولية، جعلهم لا يسمعون إلا ما يريده هؤلاء الأعداء، ولم يعمل المجتمع الدولي، ولا مجلس الأمن، بأن يكلف نفسه كما يتطلب الواجب، إرسال لجنة استقصاء؛ لتقصي حقيقة الأوضاع في اليمن، كما فعل عام 1962م، عند قيام النظام الجمهوري. حتى هذا القرار لابد أن توافق عليه القوى المسيطرة على مجلس الأمن.

هذا الوضع الذي عليه العالم، وحكم الأقوياء والمستغلين، وأصحاب المصالح، يستدعي الانتباه من قبل دول العالم وشعوبه، بدلاً من أن تظل تتفرج لما يحدث وكأنه لا يعنيها. هذه السياسة إذا استمرت ستؤدي إلى غياب مجلس الأمن عن مهامه، ويؤسس إلى إعادة السيطرة والحروب في العالم.

هذه مسؤولية عالمية لكل شعوب العالم، عليها الضغط في تصحيحها، ما لم فإن الحروب قادمة، والاستغلال عائد، وكأن العالم لم يؤسس للمنظمات الدولية التي وصلت اليوم في فسادها وأدائها أسوء من الأنظمة الفاسدة. ونحن -في اليمن- مساهمة في هذا الإصلاح الذي يهم العالم، علينا -قبل كل شيء- أن تعمل القوى الوطنية والخيرة على فصل الدين عن السياسة، وإعادة الأمور والعلاقة

بينها كما كانت؛ لأن هذا الخلط بين السياسة والدين أسلوب لإحداث الصراعات والاختلافات.

إن الدين لله، والوطن للجميع، هكذا أراده الخالق، فالدين علاقة روحية بين الإنسان وخالقه، والأوطان مساحة لكل العائشين عليها، باختلاف أديانهم وطوائفهم وجنسياتهم، وعلى الجميع مسؤولية الدفاع عنه، والاستفادة من ثرواته. على القوى الوطنية هو ألا تتيح أو تعطي الأعداء هذه الفرصة.

إن النظام الامبريالي الصهيوني وقواه العالمية، وصل إلى مرحلة من التغطرس واللامبالة؛ ليخالف إجماع الأمم المتحدة وقراراتها، وينفذ أجندته الخاصة، التي تؤدي إلى تحقيق مصالحه ومشاريعه، ولا ينفذ قرارات الأمم المتحدة؛ لأنه فوق الإجماع الدولي. والسكوت عليه، يؤدي إلى أن يتحمل العالم نتائج هذه الغطرسة، التي نعيشها اليوم في اليمن.

لم تعد هناك دولة في العالم غير خاضعة لهذا المعسكر الإمبريالي الصهيوني، إما عسكرياً أو اقتصادياً أو سياسياً، وبالذات الأنظمة العربية، التي لم تعد تعمل أي حساب لشعوبها. الحكام العرب يتجاهلون كل النضال الذي قادة الشعب العربي قديماً وحالياً، وينفذون ما يمليه النظام الإمبريالي -دون أي خوف- وصارت تقدم الثروات العربية سلاحاً ضد الشعوب، وليس من أجل بنائها. ولتبرير هذا النظام وتلميعه، كوَّن النظام الإمبريالي إعلاماً متكاملاً، كان يتحدث منذ سنوات ويروج لسياسة الفوضى الخلاقة والشرق الأوسط الجديد، وهاهو يتحقق على الواقع، في العراق وليبيا وتونس واليمن والسودان ومصر. ولن يستثني أي دولة عربية؛ حتى تصبح كل الدول العربية القائمة عبارة عن دول متعددة وبأسماء مختلفة. إنه عمل على إدخال الخلافات المذهبية والطائفية ضمن الدساتير، كما هو وارد في دستور لبنان والعراق، الذي أعطى شرعية قانونية لتقاسم السلطة، ومرجعية قانونية للمذاهب والطوائف، ومرر هذه تحت دعوة

تحقيق العدالة، بينما العدالة تكمن في وحدة الشعوب لا في تقسيمها. إنه بهذا يريد تحجيم الدول؛ لتكون أقل قوة ومكانة من النظام الصهيوني، الذي أسسه لحماية مصالحه، وأنه بهذا ينهي وإلى الأبد ما كان قد بدأه العرب من توجه نحو الوحدة والحرية والإشتراكية.

كان الإعلام الوطني في مرحلة النضال هو سلاح المقاومة، وتأسس على أيدي المناضلين لتوحيد صفوفهم؛ من أجل استرداد حقوقهم. اليوم حوَّله النظام الإمبريالي الصهيوني عن هذا التوجه، وعمل على احتوائه وتوجيهه، وحوَّله إلى مؤثر سلبي يناقش الظواهر، والنتائج، والاحداث، ويشجع التعصبات والاختلافات.

الإعلام الوطني عند الحديث حول موقف أمريكا وإسرائيل، يتحدث وكأنهما دولتين مستقلتين عن بعض، بينما الحقيقة التي لا تقبل الجدال، أنهما دولة واحدة للنظام الإمبريالي الصهيوني، الذي يقود العالم، والإدارة الأمريكية هي أداته. يردد الإعلام الوطني عن النظام السعودي وعلاقته بالنظام الأمريكي، بينما الحقيقة التي لا يتحدث عنها، أن النظام الإمبريالي الصهيوني هو من أسس النظام السعودي على أرض الجزيرة العربية، وهو الأداة المنفذة لسياسته. هذا النظام السعودي، وبتوجيه النظام الإمبريالي تحمل دعم الكيان الصهيوني منذ التأسيس، بينما –ظاهرياً- كان يدعي عكس ذلك، وأن ما ظهر هذه الأيام وانكشف يؤكد هذا الارتباط الأساسي بين النظام السعودي والنظام الصهيوني.

كيف يفصل الإعلام الوطني بين أمريكا وإسرائيل؟ أو بين النظام السعودي وإسرائيل، وهم شيء واحد، بينما يضيع كل جهده -هذا الإعلام- لمناقشة موقف هذا الرئيس أو هذا الملك، وهم عبارة عن أدوات ينفذون سياسة يرسمها النظام الصهيوني.

هذه الحقائق مسؤولية الإعلام الوطني توضيحها، ومسؤولية الحركة

الفصل الثالث

مكونـــات

الحركة الوطنية وأطرافها ومكوناتها -التي أتحدث عنها- هي تلك التي تأسست وناضلت وعاشت نضال الشعب اليمني، في مواجهة الاستبداد والاستعمار التي كانت عليه اليمن، وتكونت من أجل التخلص من ذلك الواقع، اللحاق بحركة التحرر العربية، التي بدأت في العديد من الأقطار؛ متأثرة بحركة التحرر العالمية المناهضة للاستعمار.

إن الاضطهاد، والظلم، والاستغلال، الذي يتعرض له الإنسان من قبل السلطات الحاكمة أو الطبقات المستغلة، والتمييز بين أفراد المجتمع وتكويناته، يولد التذمر، ويؤدي إلى التمرد لدى الإنسان ومحاولة التحرر منها، أولاً، بالمطالبة، أو بالتظلم، وعندما لا يستجاب للمطالبات، تتحول إلى حراك شعبي، ثم عصيان، وصولاً إلى الثورة والتغيير.

ولتحقيق الثورة، لابد من تأسيس تنظيمات وتجمعات لقيادتها وتوحيد الجماهير، وتحريك القوى القادرة على التغيير، وتبقى تلك التنظيمات يقظه وفاعلة لإدارة أو مراقبة السلطة، حتى يتسنى لها تنفيذ الأهداف، التي أرادها الشعب من التغيير. هذه هي فصائل الحركة الوطنية، التي تختلف باختلاف تسمياتها، وقياداتها، ولكنها تتفق –جميعاً- في هدف بناء اليمن وتحريره من الاستعمار والاستبداد.

وتتعلم الشعوب من تجاربها، وتستفيد من تجارب الشعوب الأخرى، وهذا ما تنقله الحركة الوطنية، وتهيئ الشعب وتقوده في مقاومة الظلم والاستعمار، كما تتأثر بأسلوب وطرق النضال والمقاومة المختلفة. وهكذا تأثرت اليمن أولاً بحركة الإصلاح التي حصلت في العديد من الدول العربية، وتأثر بها الأستاذ أحمد محمد نعمان، رائد التنوير في اليمن، بعد إطلاعه على تلك الأوضاع في مصر، التي درس فيها، وقارنها بالأوضاع التي يعيشها اليمنيون، وتقدم برسالة كتبها إلى الإمام أحمد حميد الدين، سماها «الأنَّة الأولى»، شرح فيها، المظالم،

والممارسات، التي يعيشها المواطن اليمني، من قبل أجهزة السلطة ورجالها، وطالب فيها الإمام بالقيام بإصلاحها؛ لإصلاح شؤون المواطنين، ومثلت هذه الرسالة المحاولة الإصلاحية على طريقة تقديم النصح للسلطة الحاكمة. ثم كانت الحركة الإصلاحية عام 1948م، التي سبقت بها اليمن كثير من الأقطار العربية، وكان الهدف منها تصحيح الوضع الملكي الاستبدادي، وتحويله إلى نظام ملكي دستوري، وأرادت أن يكون التغيير من داخل النظام، من خلال سياسة الإمام الحاكم، الذي استبدلته بإمام آخر دستوري، ومن داخل الأسرة المالكة، إلا أن تلك الحركة الإصلاحية تم القضاء عليها في أيامها الأولى؛ لأنها لم تستكمل الإعداد الكافي لها، ولم يكن هناك من سند يدعم تحركها؛ لأكثر من سبب، منها سيطرة الجهل بشكل عام داخل المجتمع اليمني، ولأن البلدان المحيطة باليمن، كانت تعيش النظام نفسه، الذي أرادوا تغييره، أو التخلص منه.

بعد إفشال الحركة والقضاء عليها، شدد النظام الملكي قبضته، وقضى على كل الآمال الإصلاحية، ما حول توجه الشعب اليمني إلى الثورة، بعد أن تم تصفية القيادات والاتجاهات التي ارتأت الإصلاح، وتصفية عدد من أبناء الأسرة المالكة، التي كانت ترى في الإصلاح خطوة في استمرار سلطتها على اليمن.

تصفية حركة الإصلاح عام 1948م، أدى إلى هروب باقي العناصر الوطنية، التي نجت من بطش الإمام الإبن، أو اختفت عن نظره، الذي تولى السلطة بعد مقتل أبيه، وأسدل الستار على اليمن وشعبه، وجعله بعيداً عن أي تواصل مع الخارج، حتى لا يتأثر بما وصلت إليه تلك الشعوب والأنظمة، ويكرر محاولته في الإصلاح.

هذا النظام الظالم الفردي المستبد، شدد قبضته على السلطة، وعلى كل أبناء الشعب اليمني، وقضى على كل فرص التجمع، ودفع بالمناضلين، إلى العمل على تكوين تنظيمات سرية، كانت وسيلتها من أجل المقاومة والتغيير،

مستخدمة أنشطة أدبية وثقافية ودينية، كإطار تختفي وتعمل من خلالها، كما هرب الكثير، من الذين تبدأ الشكوك حولهم إلى خارج صنعاء، وإلى مدينة عدن، ومنها إلى خارج اليمن، ثم بدأت المحاولات الفردية، في التخلص من شخص الإمام، كحركة العلفي والهندوانة واللقية في الحديدة، عندما حاولوا اغتياله أثناء زيارته للمستشفى الأحمدي، الذي يسمى الآن مستشفى العلفي، وحركة حسن سعيد إبليس في السخنة، الذي حاول اغتياله، وتمكن من الوصول إلى مقر إقامته، طالباً الزيارة لشخص الإمام، وتمرد الجيش في تعز، الذي قام به الشهيد الثلايا، وكان مقدماً في الجيش اليمني، وإلى جانبه القائد محمد قائد سيف، أحد الضباط الذين تخرجوا حديثاً في ذلك الوقت. كل هذه المحاولات كانت ذاتية، دون أي تخطيط مسبق، أو تنظيم سياسي يوجهها.

وفي الوقت نفسه، كانت عدن تحت الاستعمار البريطاني، ذات طبيعة مختلفة عما كانت عليه صنعاء أو تعز، حيث مكنت هذه المدينة الكثير من الوطنيين الاستفادة من جوها المنفتح، في تنظيم التوعية والتثقيف بضرورة التغيير، فقد كانت مدينة عدن تمثل مجتمعاً حضرياً، تزخر بنشاط تجاري وعمالي واسع، ساعد على تأسيس النقابات العمالية والجمعيات القروية والنوادي الثقافية.

تأسس في مدينة عدن -إلى جانب النشاط السياسي- الذي كانت تمارسه الجمعيات والنوادي، ويتواجد فيها الأحرار الذين هروبوا من سلطة الإمام، تأسس في ذلك الوقت المؤتمر العمالي، الذي ضم النقابات العمالية، وجمعها تحت إطار واحد، وعمل على تقديم الدعم للجمعيات والنوادي القروية، وسهل نشاطها؛ حتى تمكنت من نشر الوعي السياسي، في مواجهة السلطة الإمامية إلى جانب نشاطها التعاوني، لحل مشاكل أبناء المناطق المنتمين لها. كما احتضن المؤتمر العمالي إلى جانب هذه الجمعيات النشاط العام المعادي للاستعمار والإمامة بشكل عام.

وبرغم وجود سلطتين في اليمن في ذلك الوقت، سلطة الاستعمار البريطاني

المحتل لمدينة عدن، وسلطة النظام الملكي المستبد، المسيطر على المناطق اليمنية من أطراف لحج والضالع، وحتى صعدة والجوف، وكانت صنعاء عاصمة هذا النظام الملكي. إلا أن أبناء شعبنا الذين كان نشاطهم يشتعل وينمو ويتقوى داخل مدينة عدن، لم يكونوا يعترفون بهذا الوضع، الذي قسم اليمن إلى شمال وجنوب، تحت سلطتين، إحداها استعمارية، والأخرى استبدادية. كانوا يعيشون كشعب واحد، ووطن واحد، وعلى الرغم من محاولة الاستعمار البريطاني زرع سياسة التمييز، بين الشمال والجنوب، عاش الشعب اليمني متداخلاً ومترابطاً دون تمييز بين أبنائه.

ومع النمو التجاري الذي أحدثه ميناء التواهي العالمي، تم إنشاء مصافي تكرير الزيت، عن طريق الشركة البريطانية للنفط، في عدن، وتوسعت النقابات العمالية؛ نتيجة توسع الحركة التجارية، وظهرت النقابات المختلفة، الذي أدى إلى إنشاء المؤتمر العمالي، الذي جمعها في إطار واحد، وشاركت في هذا العمل التوحيدي، وتأسيس المؤتمر العمالي عناصر سياسية، قومية التفكير، والتقى المؤتمر العمالي مع الجمعيات والنوادي داخل مدينة عدن، وكان حاضناً لجميع أبناء اليمن من جميع المناطق المتواجدين كعمال داخل النقابات التي يمثلها، وتبنى المؤتمر العمالي كذلك النشاط السياسي، وتأثر بثورة 23 يوليو 1952م في مصر، التي حركت النضال الوطني العربي، من أجل التحرر من الاستعمار والاستعباد، والمطالبة بالوحدة العربية.

كان نشاط المؤتمر العمالي، وقيادته للحركة الوطنية والعمالية في الساحة اليمنية، شمالاً وجنوباً، قد استفاد مما حققته الثورة المصرية من إنجازات، وتأميمها لقناة السويس، ودعمها لحركة النهضة العربية، المطالبة بالوحدة والتخلص من الاستعمار والاستبداد، وذلك من خلال ما كان يسمعه شعبنا، ومن خلال وصول بعض العناصر الحزبية، التي انتظمت في الأحزاب القومية، التي تأسست في بيروت ودمشق ومصر، ونقلت أفكار تلك الأحزاب إلى اليمن.

هذا النشاط السياسي العمالي والحزبي، الذي نشطه الطلاب الذين درسوا في مصر، ولبنان، من خلال نقل تجربة تلك البلدان إلى اليمن، كانت البداية بعد ما أحدثوه من نشاط داخل الجمعيات والنوادي القائمة، للدعوة إلى عملية بناء وتأسيس تنظيمات، تكون فرعاً للأحزاب والحركات المتواجدة في الوطن العربي، ونشروا فكرها، من خلال الكتابة في الصحف المحلية، والمحاضرات المسائية، التي كانت تتم في الجمعيات، والنوادي، وداخل المؤتمر العمالي، وشاركوا في تنظيم وقيادة المظاهرات المختلفة.

كانت الإنجازات التي تحققها الثورة المصرية، وبالذات تأمين قناة السويس، والانتصار على العدوان الثلاثي؛ البريطاني الفرنسي الإسرائيلي، وقيام الوحدة بين مصر وسوريا، وأثر نكبة فلسطين على الأمة العربية، بعد احتلالها من قبل النظام الصهيوني، هي المواضيع الرئيسة التي يتم الحديث حولها، والموقف منها، كما كانت المحاولات للقضاء على الإمامة في صنعاء، الفردية، والعسكرية، وتحليل حركة 1948م الدستورية، هي الجانب المحلي، فيما كان يدور من نقاش، ومحاولة فهمها على ضوء التوجه القومي العربي.

أدى هذا إلى بداية تأسيس التنظيمات السياسية، التي هي بداية الحركة الوطنية المنظمة، المرتبطة بالنضال القومي العربي. كانت بداية تأسيس هذه التنظيمات القومية، هي البديل لتلك الأحزاب الوطنية المحلية الضيقة، التي كانت تسمى بـ» حركة الأحرار، الجمعية العدنية، حزب البيومي، الاتحاد اليمني، رابطة أبناء الجنوب العربي»، وغيرها من الأحزاب الصغيرة، كان يسعى الاستعمار لتكوينها، وكانت بعضها قد تكونت رد فعل للوضع المعاش.

1- رابطة أبناء الجنوب العربي

تأسس حزب رابطة أبناء الجنوب،عام 1950م، وكانت البداية الفعلية لتكون التنظيمات السياسية، ذات الطابع الوطني العام. شارك في تأسيسها عدد من المناضلين ذوو ثقافات وتوجهات حزبية مختلفة ومتباينة، واعتبروا الرابطة البوتقة الجامعة لنشاطهم السياسي، ونضالهم من أجل التخلص من الاستعمار، والنظام السلاطيني التابع له، إلى جانب عدد من السلطات والمرتبطين بهم.

ولم يكن التنوع الحزبي لمؤسسي الرابطة، هو السمة الفارقة، بل كانوا أيضاً من مناطق متعددة؛ من حضرموت، ومن عدن، ومن تعز، وغيرها من المناطق اليمنية الأخرى، وكان منهم عائداً من خارج الوطن، وجلب معه ما تأثر به واكتسبه من الوعي الحضري والقيم التحررية، وتأثروا فيمن احتكوا بهم وعايشوهم، وكانوا تواقين لإجراء الإصلاح لأوضاع اليمن. تجمع هؤلاء جميعاً، ومعهم بعض السلاطين، الذين كانوا يظهرون الرغبة في إصلاح الأوضاع المعاشة، كما أن الاستعمار البريطاني أبدى تعاونه في تكوين الرابطة ودعمها، حتى يتجنب تداعيات وجود تجمع آخر، تكون له توجهات قومية يخشاها الاستعمار.

ونظراً لتنوع مكون رابطة أبناء الجنوب واختلاف قوامها، كان من

الطبيعي أن يؤدي هذا التنوع إلى اختلاف مواقفهم من الأحداث الجارية في الوطن، ومطامع وخطط الأطراف المتنوعة الاستعمارية، والسلاطينية، والإمامية؛ ما أدى إلى تباينات داخل الرابطة، وظهور توجهات مختلفة الأهداف والاتجاهات، كالتوجه القومي، الذي يمثله حزب البعث، وحركة القوميين العرب، والتوجه الماركسي، المتمثل في الاستاذ عبدالله باذيب، والاتجاه المحافظ المرتبط بالسلاطين. لذا، فقد كان متوقعاً أن يبدأ الاختلاف والتفكك لهذا التنظيم، وهذا ما حدث بالفعل، فقد انسحب الكثير من العناصر الوطنية، ومنهم شيخان وصالح الحبشي، وعبد الله باذيب، وقحطان محمد الشعبي، ومحمد عبده نعمان الحكيمي، وآخرون. خرج كل هؤلاء من الرابطة، وقاموا بتأسيس جمعيات، ونوادي، وتجمعات، ونقابات، وصولاً إلى تأسيس أحزاباً قومية، كحزب البعث العربي الاشتراكي، ثم حركة القوميين العرب، ثم التيار الماركسي، وسيتم الحديث بإيجاز عن هذه التيارات لاحقاً.

كانت الرابطة هي الحاضنة الأولى للعمل السياسي -كما سبق الإشارة- ولكنها لم تستطع التجاوب مع كل طموحات وتوجهات الحركة الوطنية، التي برز نشاطها بعد انتعاش الوعي القومي العربي المطالب بالتحرر من كل أشكال الاستعمار، والقيام بإعادة الوحدة العربية، فكان عجزها، أو لنقل عدم قدرتها نابع من هذا التناقض والاختلاف، في داخلها من ناحية، ومن ناحية أخرى، أن الهدف من تأسيسها والذي كان خافياً عن الجميع، كان في جوهره تلبية رغبة بريطانيا، لاستباق تكون الحركة الوطنية، وتوجهها القومي. هكذا بدأت أفكار رابطة أبناء الجنوب، تتضح أكثر فأكثر، من خلال قيادة مؤسسها محمد علي الجفري، وبعض السلاطين، والإفصاح عن حقيقة تسميتها رابطة أبناء الجنوب العربي، التي ظلت عليه حتى بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، الذي أظهر ارتهانها وارتباطها بالقوى المعادية لليمن وللثورة اليمنية، وصار مقرها وموقفها إلى جانب النظام السعودي، والبقاء هناك حتى إعادة الوحدة.

ولم تكن رابطة أبناء الجنوب متواجدة أثناء حرب التحرير للجنوب، بل لم تكن مؤمنة بهذا المبدأ، ولهذا لم تكن حاضرة أثناء انتصار الكفاح المسلح، وتحقيق الاستقلال، وظلت خارج الوطن في ضيافة النظام السعودي. أما فيما يتعلق بنشاطاتها، فقد كانت تنشط بين فترة وأخرى، ولكن أنشطتها هذه لم تكن في خدمة الوطن، بل كانت ضمن المخططات، التي كانت تستهدف اليمن، شمالاً وجنوباً، واستمرت بهذه التسمية(رابطة أبناء الجنوب العربي): كتنظيم سياسي يخدم النظام السلاطيني، والتحالف المعادي للوحدة العربية، والحركة الوطنية اليمنية، وفي حضن النظام السعودي، الذي ارتبطت به، واختلفت مع عبدالناصر، ومع الجمهورية العربية اليمنية، وجعلت مركزها في المملكة العربية السعودية.

استمر هذا الوضع لرابطة أبناء الجنوب العربي حتى إعادة الوحدة، الذي حققته الحركة الوطنية، وبالتنسيق مع القوى المعادية لليمن، تم توجيه الرابطة إلى العودة إلى داخل اليمن، فعادت باسم جديد، هو رابطة أبناء اليمن، وذلك للمشاركة في الحياة السياسية، التي تتجه نحو إعادة الوحدة، وكان دورها كما هو في الأساس إثارة الخلافات بين القوى الوطنية، التي صنعت الوحدة، حتى يتم إفشالها. هذا السلوك، وهذه السياسة ليست جديدة، ولكنه كان هذا هو الموقف الذي تأسست عليه هذه الحركة منذ البداية، بينما كان الوطنيون الذين ساهموا في تكوينها لا يدركون هذا الهدف الإستراتيجي، الذي وضعته الدولة البريطانية لها، وكانت من يومها وخلال احتضانها للعناصر التقدمية، هي محاولة لابتلاعهم والتخلص من توجههم.

عندما عادت رابطة أبناء الجنوب العربي باسم رابطة أبناء اليمن، سعت -من خلال تواجدها- وبالتنسيق مع النظام في شمال الوطن، على إعادة الكثير من القوى، التي كانت قد خرجت من اليمن، وبالذات من جنوب الوطن بعد انتصار ثورة 14 اكتوبر 1963م، وقربتهم وأوصلتهم إلى مراكز السلطة، واستعادت حقوق كثيرة لهم، بحجة إعادة الملكية، وعملت على خلق مصاهرات مباشرة،

ومصاهرات وظيفية، حتى صاروا من مراكز صناعة القرار، وأدخلوا معهم -وبدعم من النظام السعودي- المنظمات الإرهابية، المتمثلة في تنظيم القاعدة وأخواتها.

وعندما أعلن علي سالم البيض الانفصال عن الوحدة، وتشكيل مجلس رئاسي وحكومة مستقلة، كانت هي الأقرب إليه؛ لأنها سايرت هذا التوجه، ودفعت به وصولاً إلى تسلم أمينها العام، نائب رئيس المجلس الرئاسي للسلطة الانفصالية، تأكيداً بدورها الانفصالي، ومسايرتها للوحدة للوصول إلى التقسيم الجديد.

وكانت مشاركتها في السلطة الانفصالية، صمام أمان لاستمرار هذا الاتجاه، الذي ينطلق من سلوكها وتكوينها، الذي أعلنته منذ التأسيس، وهو تحقيق الجنوب العربي المعادي لليمن، وقد تحينت الفرصة لإعادة السلاطين، وعملاء النظام البريطاني إلى داخل اليمن، وأمنت لهم تحركهم السياسي، وإعادة ممتلكاتهم، التي لا يملكونها أصلاً، وإنما هي حقوق غيرهم تم الاستيلاء عليها، بحكم سلطتهم ودعم الاستعمار البريطاني لهم. وهذا الأسلوب هو نفسه، الذي كان يديره النظام في الشمال، والذي عممه على كل اليمن بعد الوحدة، وشارك فيه المراكز المؤثرة، التي اعتبرت الوحدة فيداً وغنيمة، من حق القوي والمتسلط أن يأخذ ما استطاع، ويتصرف كما يريد دون محاسبة، وهي الإجراءات والتصرفات التي تؤدي -بدون شك- إلى إفقاد الوحدة معناها، والقضاء على الروح الوطنية، والمنجزات التي تمت وحققتها حركة التحرر الوطني، وبهذا خدمة للاستعمار والقوى الرجعية، ومصلحة لأدواتهم في إدارة سلطة الوحدة.

2 - حزب البعث العربي الاشتراكي

تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر اليمني، عام 1956م، أول ما تأسس في مدينة عدن، ثم امتد بعد ذلك إلى صنعاء، عام 1958م، بأهدافه القومية؛ الوحدة، والحرية والإشتراكية، ويعتبر حزب البعث العربي الإشتراكي أول التنظيمات القومية، التي تأسست في حركة النهضة القومية العربية بشكل عام، وفي اليمن بشكل خاص. كما كانت بداية نهوض هذه الحركة وانتشارها بعد ثورة 23 يوليو 1952م، في مصر، التي تأثرت بأهداف النهضة العربية، ورفعت الأهداف نفسها، التي كان يتبناها حزب البعث العربي الاشتراكي، فكان المواطن العربي لا يرى أي فرق بين توجهات وانجازات الزعيم جمال عبدالناصر، وأهداف حزب البعث العربي الاشتراكي وشعاراته. وكان المواطن اليمني ينظر إليهما كتوجه واحد، وبالذات عند مشاركة حزب البعث العربي الاشتراكي في تأسيس الوحدة بين مصر وسوريا.

استطاع حزب البعث -خلال تلك الفترة- أن يحظى بالتفاف جماهيري واسع حوله مؤيداً لأهدافه، على الساحة اليمنية، وتصدرت كتابات قادته في الصحف اليومية، والأسبوعية الصادرة في عدن، كصحيفة العمال، والعامل، والبعث، والأيام، وفتاة الجزيرة، التي أوضحت فيها أهداف الثورة العربية

والقومية العربية (الوحدة والحرية والاشتراكية)، وعززت تلك الأهداف من خلال نشاطه على مستوى الشارع اليمني، الذي تلقاها بتجاوب واسع، كتيار قومي، في مسيرة النهضة العربية، التي يتزعمها الزعيم جمال عبدالناصر.

بدأ حزب البعث العربي الاشتراكي في عدن نشاطه داخل الحركة العمالية، الذي شارك في تأسيس المؤتمر العمالي، الذي ضم في داخله كل النقابات المتواجدة في عدن، وكان المؤتمر العمالي قلعة نضالية مؤثرة في الداخل، ويملك علاقات واسعة في الخارج، وكان حزب البعث يمثل التيار السياسي الموجه، لهذا النشاط.إلا أن هذا الحال لم يستمر طويلاً؛ بسبب خلافات حصلت حول نظام سلطة الوحدة بين مصر وسوريا، التي كان سببها الحقيقي الإدارة المصرية، التي تم التأثير فيها من قبل قوى خارجية، ممثلة بالنظام السعودي، وحولتها إلى عناصر عميلة ومصلحية، تجاوزت في إدارتها مفهوم الوحدة، وعملت على إثارة التمرد السوري، ورفضه لها، وصولاً إلى إعلان الانفصال، هذه العناصر -ولتغطية أخطائها، وإخفاء دورها- كانت تجير الخلافات، وتتهم به حزب البعث، إلى جانب أن حزب البعث –يومها- لم يتنبه لهذه الخطورة، ووقع هو الآخر في خطأ عدم احتوائها، وهكذا كان تأثير موقف عبدالناصر تجاه الحزب، أكثر أثراً من دفاع حزب البعث على تصرفاته، وتأثر حزب البعث وأبعده كثيراً عن جمهوره.

كان خلاف عبدالناصر مع حزب البعث بسبب الوحدة وانتكاستها، التي سببتها السلطة المسؤولة عن إدارة القطر السوري، الذي تحدثت عنها وفسادها، قد أثرت في شعبية الحزب ومكانته في الوطن العربي، وخاصة في فترة المد القومي، الذي كان قد بدأ انتصاراته مع هذه الوحدة، وكان الشارع اليمني أكثر تحمساً للوحدة، وأكثر انفعالاً ضد المتهمين بانتكاستها، فكان لهذا الموقف اليمني الأثر الكبير على الحزب، الذي لم يكن بوسعه مواجهة غضب الشارع المؤيد والمناصر للزعيم عبدالناصر، ولا يقبل أي اعتراض

على سياسته وأقواله.

انعكس هذا الخلاف على الشارع العربي واليمن بشكل خاص، بسبب وقوف الزعيم جمال عبدالناصر كخصم للحزب، من خلال ما كانت ترده إذاعة صوت العرب، لسان حال سياسة عبدالناصر، كما أن الجماهير العربية واليمنية لا تقبل النقاش حول ما يطرحه وترده إذاعة صوت العرب، الذي يتقبلها المواطن العربي، باعتبارها حقائق لا تقبل الجدل.

كوَّن هذا الوضع والعداء، فرصة مريحة لحركة القوميين العرب، التي استفادت من سياسة العداء للحزبية، وتبنت معاداة الحزبية، باعتبار أنها حركة وليست حزباً، وتولت توجيه الهجوم على حزب البعث، والعمل على أن تحل محله داخل الحركة العمالية، وفي قيادة الشارع تحت شعارها، وشعار القومية العربية، التي يتزعمها الرئيس جمال عبدالناصر، واستطاعت فصل ست نقابات، وإبعادها عن قيادة المؤتمر العمالي، وصار للعمال قيادتان، ما أضعف تأثير الحركة العمالية ومكانتها في قيادة العمل الوطني.

وبالفعل، فقد كان لمحاربة الحزبية وتخوينها تأثيره في تأسيس العمل المسلح، لتحرير الجنوب اليمني، وامتد ذلك التأثير إلى استبعاد الحزبيين، من تشكيل الجبهة القومية، وعلى وجه الخصوص، حزب البعث العربي الاشتراكي، والمؤتمر العمالي، ما أدى إلى التأثير على نشاط الحزب، وعلى نشاط ودور المؤتمر العمالي.

وعند انتصار ثورة 26 سبتمبر 1962م، وقيام النظام الجمهوري، ووصول قوات مصرية، للمشاركة في الدفاع عن النظام الجمهوري، والمساعدة في تنظيم إدارة السلطة، تبنت هذه القوات التي وصلت لنصرة الثورة، سياسة محاربة الحزبية أيضاً، متجاوزة الهدف والمهمة، التي أتت من أجلها، وأسرعت في تطبق سياسة السلطة في مصر، القائمة على محاربة

الحزبية، دون مراعاة طبيعة ودور الحركة السياسية في اليمن، ومكانة هذه الأحزاب في تحقيق الثورة اليمنية، وإنما نظرت إلى أن الحزبية والملكية هما وجهان لعملة واحدة. أدت هذه السياسة، إلى وضع الحزبية بعيداً عن المشاركة، وعن الجماهير، والحركة الوطنية، ومتهمة بالخيانة، تماماً كما هم أنصار الملكية.

تحول حزب البعث إلى النشاط السري، هروباً من الملاحقة المصرية، وأجهزة الاستخبارات التابعة لهم، في الوقت الذي كان الوضع يتطلب جهد كل القوى الوطنية، وهذا ما سهل للعناصر الانتهازية، التي كانت بعيدة عن الوطن، أو متآمرة عليه، أن توجد علاقة وطريقة لمسايرة إرادة القيادة المصرية، والتسلل إلى مفاصل السلطة، ولم تكن القيادة المصرية على مستوى المسؤولية الوطنية والإدراك لهذا التحرك، كما أنها لم تحاول العمل على إيجاد جبهة وطنية واسعة ومتماسكة للدفاع عن النظام الجمهوري، والثورة، واستكمال مرحلة التحرر الوطني، ولم تفصل في موقفها تجاه الحزبية وأسبابه، الذي تأسس عليه هذا العداء والوضع في اليمن، الذي كان لا يزال على خلاف في وجهات النظر وفي النقد والنقد الذاتي لأداء الآخر. نظرت القوات والوجود المصري إلى الحزبية من نظرة العداء والمحاربة فقط، ومن ثم خسرت جزءً كبيراً من القوى الوطنية الجمهورية، أثناء الدفاع عن النظام الجمهوري، وأبعدتهم عن المشاركة.

كانت سياسة النظام والسلطة النافذة في اليمن، الذي تديرها القوات المصرية في معاداة الحزبية قد حجمت أداء قيادة الثورة، وعملت على تغيير أعضائها، وتغيير الكثير من الوزراء، والقيادات العسكرية من اليوم الثاني لتواجدها، حيث تم على الفور استبعاد الأشخاص المحسوبين على الحركة الوطنية، الذين ناضلوا وحملوا رؤوسهم على أكفهم ليلة 26 سبتمبر، واستبدلوا بهم عناصر انتهازية وصولية، فرضهم الوجود المصري؛ ما

أدى إلى إضعاف أو اختفاء التوجه الحقيقي للثورة اليمنية، وأضعف الجبهة الداخلية المقاومة للملكية، وزاد العبء على القيادة المصرية، التي لم تدرك أو تعي أو تراعي ذلك.

أدت هذه الإجراءات إلى إضعاف الحركة الوطنية، الذي استفاد منه أعداء الثورة، بسبب اندفاع القيادة المصرية في محاربة الحزبية، واتهامها كلَّ من تريد التخلص منه، بهذه التهمة، وظل الوجود المصري يواجه العديد من الجبهات، التي يثيرها العديد من الأعداء، إلى جانب الجبهات المفتوحة، من قبل الملكيين طوال فترة وجودهم في اليمن. فخسرت اليمن الكثير من القوى الوطنية، وفقدت وحدة الجبهة الداخلية، وتأثرت القيادة المصرية من توفر التأييد الشعبي لوجودها ودورها الوطني، بسبب ما عكسه تصرفات الكثير منهم، دون مراعاة لطبيعة الشعب اليمني.

وفي هذا الوضع تم تأسيس الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني، وعمل على تغييب معظم القوى الوطنية، امتداداً لمحاربة الحزبية؛ ما أتاح الفرصة لحركة القوميين العرب بأن تنفرد بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، واستبعادها كل القوى التي لا تتفق معها، مستفيدة من الدعم المصري، ووجود وزير لها في سلطة الجمهورية العربية اليمنية، وهو المناضل "قحطان محمد الشعبي"، وكان هذا الانفراد حتى في تسمية الجبهة بالجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، الذي لم يدرك مغزاه أحد، حتى المنضمين إلى الجبهة القومية، إلا عند تأسيس سلطة الجبهة القومية نظام مستقل، بعد استلام الاستقلال للجنوب اليمني المحتل، بدلاً من استمرار حرب التحرير، لاستكمال استقلال اليمن وتخلصها من بقايا النظام الملكي والاستعماري، وإيجاد نظام واحد لليمن، في طريق الوحدة العربية، التي نصت عليها أهداف الثورة.

استمر العداء لحزب البعث حتى عندما استلمت حركة القوميين العرب السلطة، وبعد ما تحولت إلى التوجه الماركسي، وعندما حاول عبدالناصر في ذلك الوقت، بعد تحول الجبهة إلى التوجه الماركسي تجميع القوى الوطنية وإشراكها جميعاً في حرب تحرير جنوب اليمن، ومساعدتها كما كان يقدم للجبهة القومية، ودعا منظمة التحرير، التي تمثل المؤتمر العمالي، وحزب الشعب الاشتراكي، وطلائع حرب التحرير الشعبية، التي تمثل حزب البعث العربي الإشتراكي، ثم حاول الزعيم عبدالناصر توحيد هذه الفصائل في جبهة واحدة، بينما كانت هناك محاولات جانبية، قد بدأت بين بريطانيا والجبهة القومية والجيش الاتحادي، على ترتيب استلام الاستقلال، تحفظت الجبهة القومية على توحيد الفصائل، ودفعت جزءً منها إلى المشاركة، بينما استمر الجانب الآخر في بحث عملية استلام السلطة.

بعد نكسة1967م، التي واجهتها مصر، قررت إعادة قواتها من اليمن، لترتيب وضعها الداخلي، الذي استطاع العدوان الإسرائيلي خلال ساعات من القضاء على أساس دفاعها الجوي، وقواتها الجوية؛ بسبب الخيانات الداخلية، التي كان على رأسها القيادات التي شوهت الدور المصري في اليمن، كما كانت قبله قد لعبت الدور نفسه في إدارة النظام في سوريا، من خلال ارتباطها بالنظام السعودي، وعلاقة النظام السعودي وخدمة للنظام الإمبريالي الصهيوني. وكانت تتبنى محاربة الحزبية، وتدفع عبدالناصر إلى تنفيذه، مدعية معارضة الحزبية لسياسة عبدالناصر، بينما كانت حقيقة موقف البعث هو نقد التصرفات التي كان يحدثها هؤلاء العملاء، وهي مغايرة للتوجه القومي العربي الذي يمثله الزعيم عبدالناصر.

كان قرار خروج الجيش المصري، إلى جانب الاتفاق بين مصر والسعودية، لترك اليمن لوحدها تقرر مصيرها، ثم قرار القمة العربية في الخرطوم، قد وضع اليمن في موقف لا يحسد عليه؛ لأن هذا القرار والاتفاق

بين النظام السعودي والمصري نفذ من قبل مصر، ولم ينفذ من قبل النظام السعودي، وبدأ يعمل على الاستفادة من خروج الجيش المصري، ويمول أعداء النظام الجمهوري لاحتلال المواقع التي يخلوها. كان اليمن بعد خروج الجيش المصري في حالة اللادولة، ولا جيش، ولا مؤسسات، وأمام زحف واسع من النظام السعودي لإسقاط اليمن.

هذا الوضع دفع الحركة الوطنية إلى التحرك لأخذ دورها في قيادة الدفاع عن النظام الجمهوري، ولم يعد هناك وجود مؤثر للقوى التي كانت تمنعها من الظهور، وعاد حزب البعث العربي الاشتراكي من جديد إلى الساحة اليمنية، وظهر مشاركاً لتأسيس مقاومة العدوان، والدفاع عن اليمن ونظامها الجمهوري.

قام حزب البعث العربي الاشتراكي بدور قيادي نشط؛ لتوحيد المواجهة، وترتيب أوضاع الجمهورية ومؤسساتها، وساهم بشكل مؤثر في حركة 5 نوفمبر 1967م، التي وجدت لقيادة الدفاع عن النظام الجمهوري والثورة، وبناء مؤسسات الدولة، التي كانت مشلولة، أو لم تكن مستكملة، وكان بتواجده -من خلال ما يمتلكه من ثقل عسكري- داخل الجيش، كأعضاء ومؤيدين وأصدقاء، كما أنه في فترة العداء له الذي تعرض لها، اكتسب تعاطفاً بين صفوف القوى الوطنية، والشعبية، التي عانت –أيضاً- من أخطاء، الوجود المصري، بالإضافة إلى مواقفه التي كان يحذر منها، واختلف فيها مع السياسة المصرية، هاهي اليوم تتحقق ويواجهها شعبنا كما واجهها الشعب السوري، والجزائري، وغيره من الشعوب، التي عانت من تصرف السياسات التي كانت تمرر عبر عناصر تدعي الوطنية، ولكنها تعمل لصالح المخطط الإمبريالي. تحرك حزب البعث في صفوف القوى السياسية، والاجتماعية، والشخصيات الاعتبارية؛ لحثهم على العمل لملأ الفراغ، الذي سببه خروج المصريين، والاتفاق على حكومة وطنية، وقيادة

عسكرية، وقوى شعبية تكون قادرة على إيقاف الزحف القادم، لإسقاط النظام الجمهوري.

كانت عودة حزب البعث مرة أخرى إلى الساحة السياسية، وإلى ميدان الدفاع عن النظام الجمهوري، الذي شارك في صنعه وتحقيق أهدافه، بعد أن تم استبعاده بناءً على سياسة محاربة الحزبية، التي غيبته حتى عن دوره في الحركة العمالية، والمنظمات الشعبية، وحرب التحرير، بينما كانت تلك أهدافه التي وجد من أجل النضال لتحقيقها. هذه العودة أيضاً واجهت بقايا أعداء الحزب، ودفعتهم إلى العمل على الاستمرار في محاربة الحزب، ومن ثم محاربة حركة 5 نوفمبر 1967م، من خلال مواقف بعض القوى والشخصيات، التي كانت مشاركة في قيامها، والقوى التي كانت قد استلمت السلطة في جنوب الوطن، ولازالت لا تؤمن بالآخر، أو مشاركته. هذه القوى ذهبت إلى العمل التآمري لتصفية تواجد الحزب، وأدت –أيضاً- لتصفية الخط الوطني التقدمي، الذي كان يقوده الحزب، وكل طرف من الذين تآمروا على حركة 5 نوفمبر، كان له أهدافه.

إن التآمر الإمبريالي كان حاضراً، وحرك إمكانياته المباشرة وغير المباشرة؛ من أجل القضاء على توجه حركة 5 نوفمبر التقدمية، وازداد هذا التآمر أهمية من خلال الانتصارات، التي حققتها الحركة، في كسر الهجوم المعادي لتوجه النظام، وخوفه من أن تؤدي هذه الانتصارات إلى استعادة القوى الوطنية وحدتها، وتتوسع بعد تحقيق الانتصار على الاستعمار البريطاني، وتعمل على إقامة جبهة واحدة؛ من أجل استكمال التحرر الوطني.

عمل حزب البعث العربي الاشتراكي أثناء مشاركته في حركة 5 نوفمبر، على تحقيق تلاحم القوى الوطنية والانتصار على العدوان، وتثبيت النظام الجمهوري، ولكنه لم يعمل على تأسيس قيادة سياسية من القوى

الوطنية، تكون مرجعاً للحفاظ على خط الحركة ومسيرتها في المستقبل، كان هذا خطأً أدى إلى أن استطاعت القوى المحافظة -ومن يسندها من القوى الخارجية والداخلية- إلى التخلص من العناصر الوطنية، والقيادات المخلصة باختلاق أسباب ومبررات سيتم استعراضها لاحقاً، أدت إلى إفراغ الحركة من قيادتها الأساسية، وانتصار الجناح الذي كان مؤمناً ومتصالحاً مع القوى المحافظة والمخطط الإمبريالي الصهيوني، والنظام السعودي.

واجه حزب البعث العربي الاشتراكي مباشرة معاداة رئيس المجلس الجمهوري، الذي كان محل تقدير الحزب، وعمل على دعم توليه قيادة المجلس الجمهوري، وهو الذي اجتمع به الحزب قبل مشاركته في الحركة، وطلب منه بحكم ما كان يراه في شخص القاضي الإرياني عدم محاربة الحزبية، لكنه عمل على عكس هذه الثقة والتقدير، وحتى على هذا الطلب، ولم يتنبه الحزب لذلك؛ لأن رفاق من أعضاء الحزب كانوا إلى جانب القاضي عبدالرحمن الإرياني، ومن أقربائه، ومساعديه.

واجه حزب البعث العداء سابقاً عند مشاركته في تأسيس المؤتمر العمالي، بسبب عداء السياسة المصرية، وشخص الزعيم جمال عبدالناصر، وأثرت هذه السياسه عليه، وظلت تلاحقه، ومن خلال الوجود المصري في اليمن، وبعد أن استعاد الحزب مكانته، وممارسة العمل السياسي العلني، ونشاطه ودوره في مرحلة مواجهة العدوان على اليمن، من خلال حركة 5 نوفمبر، واختيار القيادة الجمهورية، وترتيب القوات المسلحة، وكان من نتائجها الصمود والانتصار، واجه تآمر من بعض القوى، التي شاركته المسيرة، وكانت من الشخصيات المحافظة، التي لم يكن الحزب يرى فيها أية مشكلة، بل يرى أنها عناصر مساعدة في مرحلة تثبيت النظام الجمهوري، بينما كانت دون أن تعلن تسعى لإيجاد تصالح مع القوى الرجعية، التي تم مواجهتها والتخلص منها، لكن شخص القاضي عبدالرحمن الإرياني، كان في

قرارة نفسه يخاف من التوجه القومي للحزب، وكان مدفوعاً بواسطة بعض القوى المحافظة، إلى ضرورة التخلص من التوجه التقدمي، ومحاولة الصلح مع هذه القوى المعادية؛ وذلك حفاظاً على التعايش السلمي، وبناء اليمن. بينما غاب عنه أن العداء للنظام السعودي، كان سببه سياسة هذا النظام، الهادفة إلى عدم الإبقاء على دولة يمنية، والدليل -وهو يعرف ذلك- أنه كان على خلاف حتى مع النظام الملكي، واتفق القاضي عبدالرحمن الإرياني في توجهه هذا، مع نظام الجبهة القومية، التي لا تقبل مشاركة الحزب، وكان القضاء على الحزب داخل سلطة نوفمبر، والقضاء على توجه حركة 5 نوفمبر التقدمية بشكل عام.

واجه حزب البعث العربي الإشتراكي كل هذه الخلافات والعداء، مع القوى المصرية، التي شاركته في مراحل النضال المختلفة، ومع سلطة الجبهة القومية، وقبلها حركة القوميين العرب تحت مبررات كثيرة، لكنها كلها لم تؤثر في بنيته وتكوينه، وظل حزباً مؤثراً، يمتلك من الكوادر والجماهير الكثير لمواقفه وسلوكه وأدائه، إلا أن الصراعات التي حصلت داخل مرجعيته القومية، أثناء استلام السلطة في سوريا، وخلال عقد المؤتمر القومي السادس، واتجه الحزب إلى تبني المنطلقات النظرية، كتوجه علمي اشتراكي، أدى هذا القرار -داخل المؤتمر القومي- إلى شق القيادة إلى اتجاهين، بين مؤيد للمنطلقات والتوجه العلمي، وبين محافظ يرى فيها تسرع وتوافق مع المعسكر الاشتراكي، وأدى هذا إلى وجود ثغرة، دخل منها المخطط الإمبريالي، وعمل على شق الحزب على المستوى القومي، عند قيام الثورة في العراق بقيادة الحزب، حيث ذهبت تلك السلطة إلى تبني الطرف الآخر المعروف باختلافه مع منطلقات الحزب الجديدة، وتأسست، بعد ذلك للحزب قيادتين قومية، عكست نفسها على التنظيمات الحزبية في الوطن العربي، ومنها اليمن، وبدأ ظهور اختلافات، كان الحزب في اليمن يعمل على معالجتها وتجاوزها، لكن نظام السلطة، وانحراف السلطتين على

مبادئ الحزب الأساسية، استخدمت إمكانيات الدول والسلطة التي عليها، بدأت تتواصل مع المنظمات القومية، وتعمل على شرائها، من خلال الاعتمادات. التي لم تكن في فترة ما قبل السلطة ممكنة، ولا موجودة، ولكنها أوجدتها المصالح والتأثيرات الخارجية، وتحويل الحزب إلى جماهير مؤيدة، لا منتقدة.

هذا الوضع الجديد الذي صار عليه الحزب على المستوى القومي، أثر في وحدة الحزب، واستطاع تقسيمه في اليمن، وصار حزبين؛ بفعل ما قام به بعض الرفاق، الذين أرسلوا المال لشراء المؤيدين، وتركيب قيادات جديدة، تعتمد على توزيع المساعدات والهبات، تاركة إرثها الحضاري جانباً. ثم جاءت فترة الانفتاح السياسي، والتعدد الحزبي في اليمن، الذي تبناه نظام سلطة الوحدة، شكلاً، وعمل على تفريخ الأحزاب إلى أكثر من حزب وبنفس الأسلوب، فصار حزب البعث الذي قبل على نفسه هذا الانقسام سابقاً، أن تقسم إلى أربعة أحزاب، موزعة بين بغداد ودمشق، وبين السلطة في اليمن، ولم يعد ذلك الحزب الجماهيري الذي عرفناه، وترك معظم المناضلين الوطنيين، الذين تربوا وعاشوا هذا الحزب، واكتفوا بما قدموه؛ خوفاً من أن يقعوا في نفس الخطأ، الذي وقع فيه من حاول أن يخدم هذه التنظيمات الجديدة، أو تنظيمات السلطة.

هذه نبذة قصيرة عن حزب البعث العربي الاشتراكي، ودوره النضالي في مرحلة التحرر الوطني من الاستبداد والاستعمار، وكان مناضلاً ومشاركاً في كل الأحداث الوطنية، وسباقاً إلى تأسيس الحركة العمالية في اليمن، وتبنى النشاطات الشعبية، والحشد للدفاع عن النظام الجمهوري، ودعم الثورة اليمنية، هذا على مستوى الداخل. وعلى المستوى القومي، كان السباق في تبني الوحدة والحرية والاشتراكية، وساهم في قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وحقق ثورتين في سوريا والعراق، وكان في اندفاعه هذا، قادراً على الوصول إلى أكثر من قطر لتحقيق الوحدة العربية، رافعاً شعار "أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة"، لكنه تعرض لمخططات النظام الاستعماري الاستغلالي الصهيوني، الذي غرس أولاً،

معاداة الحزبية، وثانياً، نشطت عناصره العميلة إلى داخل صفوف الحزب عبر الأنظمة التي تكونت، والمصالح التي كونتها، ومن خلالها ذهب لتقسيم الحزب وتشتيت قوته، الذي لم يستطع إنهاءه أو مواجهته، ولكنه أضعفه من الداخل.

3 - حركة القوميين العرب

تأسست حركة القوميين العرب في بيروت، لتمتد منها إلى الوطن العربي، وذلك بعد فترة ليست كبيرة من تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي، وكان المؤسسون يختلفون شكلاً مع حزب البعث العربي الاشتراكي، في التمسك بكلمة الثأر كهدف تدل على اختلافهم عن الحزب، إلى جانب ترتيب أولويات الأهداف، وهي قضايا كانت المزايدة فيها هي الاساس، كما كان معظم مؤسسي حركة القوميين العرب من أبناء فلسطين. هذا الخلاف رغم أنه لا يمثل سبب بحد ذاته، ولكنه أدى إلى ظهور روح التمييز، تأثرت باختلاف المجتمعات التي تكونت قيادة الأحزاب منها. الخلاف الجوهري، هو ما ظهر بعد هذه المحاولة، التي كانت بارزة. الخلاف الجذري، هو ما حصل بين حزب البعث والزعيم جمال عبدالناصر، الذي تبنته حركة القوميين العربي، وقامت باستخدامه للحلول محل حزب البعث، باعتبارها حركة في دائرة تيار الزعيم جمال عبدالناصر، مستفيدة من مكانته وجماهيره، على مستوى الوطن العربي.

تبنت حركة القوميين العرب بشكل مباشر معاداة الشوعية عند تأسيسها، إلى جانب ما ذكر في تعديل ترتيب الأهداف، وكل هذا كان لإظهار تميزها عن حزب البعث، ليس إلا، وعندما بدأت بتكوين جماهير، بدأت في الاختلاف حتى

مع المناضل ياسر عرفات، الذي كان له مكانة خاصة في مصر عبدالناصر، واستمرت على هذا الحال، وكانت وراء أول انشقاق في الحركة الفلسطينية لتحرير فلسطين، ثم تحولت أثناء تكوين هذه المنظمات الجبهة الشعبية، والجبهه الوطنية لتحرير فلسطين، إلى التوجه الماركسي، واستمرت عليه في عدن عبر الجبهة القومية، إلى أن أسست الحزب الديمقراطي في عدن، وأبقت على الجبهة القومية واجهة مسلحة في حرب التحرير.

تأسس فرع حركة القوميين العرب في اليمن، في وقت كانت لاتزال فيها الحركة تتبنى توجه الزعيم جمال عبدالناصر، وتركز نشاطها على معاداة حزب البعث، مستفيدة من الخلاف مع عبد الناصر، مما ساعدها على الانتشار داخل الحركة العمالية، والتأثير في عدد من النقابات، تحت هذا التوجه، وصارت خلال فترة قصيرة، تمثل وجود جماهيري واسع داخل الحركة الوطنية والعمالية، في أوساط جماهير عبدالناصر، ثم كان انفرادها بقيادة الجبهة القومية التي تكونت لتحرير جنوب اليمن، وكانت هي القائد الوحيد لحرب التحرير، تدعمها وتأيدها القيادة المصرية في اليمن، وبهذا جمعت لها جماهير واسعة ومؤيدين، واستمرت تستفيد من هذا الوضع حتى بدأت حركة القوميين العرب في بيروت تتحول إلى حركة ماركسية، توجه فرع حركة القوميين العرب في اليمن إلى تأسيس الحزب الديمقراطي كواجهة سياسية؛ لتظل الجبهة القومية قائدة للكفاح المسلح، وتحافظ على ما اكتسبه هذا الاسم من جماهير ومكانة شعبية.

التحول في حركة القوميين العرب، كان تحولاً إيجابياً في ظل تطور الفكر العقائدي، لكنه ظل فكراً يردده المناضلون دون أن يجسدوه في سلوكهم وأدائهم، وظلت نظرية معاداة القوى الأخرى كما كانت، ولم يعملوا على توحيد فصائل العمل المسلح والعمل السياسي، على ضوء هذا التوجه الجديد، في عقيدتهم السياسية، والعمل على تكوين تنظيم جديد، يشمل كل المناضلين الذين يعتنقون هذا التوجه، واستمروا -وهم في هذا التوجه الجديد- بالسلوك القديم نفسه، حتى عند

تأسيس الحزب الاشتراكي، الذي ضم القوى الماركسية، ظلت في نفوس وتفكير القيادات المتنمية للجبهة القومية، نفس التفكير الذي تربوا عليه، ولم يتجاوزوه.

في الوقت الذي كانت فيه هذه الخطوة والتحول، بداية صحيحة لبناء حزب جماهيري، يقود الحركة الوطنية، ظل سلوك الجبهة القومية متواجداً، كما كان في البداية داخل الحزب الاشتراكي، الذي صار بديلاً عنه، وكان ما كسبته من جماهير، وحافظت عليهم، هو ما يحافظ على بقاء قيادتها، للعمل الجماهيري، ومن خلال الحزب الجديد لم تظهر مساوئ هذا التفكير إلا عندما تم إعادة الوحدة، ولمس كل المناضلين هذه الآنانية، أثناء تقاسم السلطة بين النظامين.

ومثل استلام السلطة من قبل الجبهة القومية، التي هي وليدة حركة القوميين العرب، وانفرادها خطأ ارتكبته الحركة، واستمرت -من خلال السلطة- في محاربة باقي فصائل العمل الوطني، وهذا ما زاد في تعميق الخلافات داخل الحركة الوطنية. هو تأسيس دولة مستقلة عن اليمن، وسع الهوة في تقسيم اليمن، وهو مخالف لكل المبادئ والأهداف، التي تعمل من أجل الوحدة الوطنية في طريق الوحدة العربية.

قامت حركة القوميين العرب بدور بارز في الحركة الوطنية، بعد تسلمها قيادة الكفاح المسلح، ومحاربتها الحزبية، وارتباطها بعبد الناصر، وهذا ما مكنها من استلام السلطة، وإقامة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. كانت هذه استفادات تنظيمية ضيقة، أنانيتها أدت بها إلى إضعاف الحركة الوطنية وانقسامها، وصولاً إلى الاقتتال.

لم تكن -في اعتقادي- تهدف إلى هذا الوضع، ولكنها كانت ترى في ذلك وبفعل التأثير الخارجي أنها أقدر على التنفيذ، وأكثر إخلاصاً في النضال الوطني، لكن هذه الأنانية التي شتتها الحركة الوطنية، خدمت الرغبة الإمبريالية، في القضاء على المقاومة الوطنية، التي تعتمد على تصفية كل أدوات ووسائل

الحركة الوطنية.

هذه المواقف لحركة القوميين العرب وسياستها، أثرت في وجود السلبيات، التي وصل إليها الحزب الاشتراكي اليمني، وأثرت في سلوك القيادات، التي كانت قد وصلت إلى مراكز القيادة، بعد تصفية القيادات التاريخية خلال مراحل الصراعات والخلافات؛ لأن القيادات التي وقعت على إعادة الوحدة، ذهبت إلى البحث عن مصالحها، ولم تعتبر إعادة الوحدة هدفاً أساسياً من أهداف الحركة الوطنية.

هذا ما جعل الجماهير تبتعد عن الحزب الاشتراكي الذي كان املها كما اثبتت نتائج الانتخابات عام 1993م، وكذلك ماأثبتته تحرك الجماهير واعتصامه لاسقاط السلطة عام 2011 التي كان الحزب الاشتراكي قد غيَّب دور فصائلها المناضلة، وأضاع نفسة داخل السلطة كما عمل المرتمر الشعبي الذي قضى على الفصائل الوطنية في الشمال وحولها إلى جهاز إعلامي للسلطة.

4 - التيار الماركسي

التيار الماركسي مثل وجوداً فكرياً وعقائدياً داخل الحركة الوطنية، التي كانت تقود النضال الوطني من أجل التحرر من الاستعباد والاستعمار، وعندما تمدد الفكر القومي العربي أثناء نهوض التيار القومي كان هناك فكر ماركسي تولد عبر حركة التحرر العالمية وانتصار الثورة الاشتراكية، وصل هذا التيار إلى اليمن، ولم يستطيع تكوين تنظيم خاص لارتباطه بالحركة الشوعية العالمية، التي لم تكن مقبولة في أوساط الجماهير العربية بشكل عام، واليمن بشكل خاص؛ لأنها تختلف مع تيار عبدالناصر، الذي يمثل الوجود الأكبر والمسيطر على توجهات الشعوب العربية، ولهذا بدأت عناصر التيار الماركسي تظهر داخل التجمعات والنوادي والنقابات كأشخاص وفكر، ابتداءً من حزب رابطة أبناء الجنوب والمؤتمر العمالي (النقابات) والجبهة الوطنية، وفي التجمعات الثقافية والنوادي والجمعيات، كتأثير فكري سياسي نضالي، دون الإفصاح عن خلفيته الحزبية، ولا الدعوة لتكوين تنظيم مستقل بذاته، فكان له عناصره داخل الحركة الوطنية، بما يمتلكون من وضوح في العقيدة وما استفادوا من تجارب الفكر الماركسي وتجربة الاتحاد السوفيتي يومها، والمعسكر الاشتراكي العالمي، كان لعناصره تأثير واحترام داخل الحركة الوطنية، إلا أن يومها لم تكن تتقبل

الماركسية كتنظيم سياسي بما تأثر به الرأي العام من الدعاية الإمبريالية حول موقفها من الدين.

ظل تواجد التيار الماركسي يلعب دوراً من خلال فصائل الحركة الوطنية وقياداتها، وساهم في تأسيس النشاطات والمنظمات التي ظهرت في تلك الفترة، وبالذات العمالية والثقافية، من خلال نشاطات المناضل عبدالله باذيب، عبدالله عبدالمجيد السلفي، وعمر الجاوي وغيرهم، وظل هذا النشاط من خلال الفصائل الأخرى، حتى جاءت الفرصة وتم تأسيس الاتحاد الشعبي الثوري، الذي تزامن مع تحول حركة القوميين العرب إلى التيار الماركسي، وعند استشهاد المناضل عبدالله عبدالمجيد السلفي تم تسمية التيار الماركسي باسمه (التنظيم السلفي)، تيمماً باسم المناضل عبدالله عبدالمجيد السلفي، وبدأ يشارك في الحركة الوطنية كتيار مستقل، ويمثل الفكر الماركسي الذي بدأ يتقبله الواقع اليمني، من خلال مواقف المعسكر الاشتراكي ودعمه للثورة اليمنية شمالاً وجنوباً، وعندما بدأ توحيد فصائل العمل الوطني (الفصائل الماركسية) كان إحدى تلك الفصائل المؤسسة للحزب الاشتراكي اليمني.

5 - التيار الإسلامي

لم يكن هناك ما يعرف بتنظيم سياسي إسلامي خلال تأسس ظهور الحركة الوطنية وتكونها من أجل التحرر من الاستبداد والاستعمار؛ لأن الإسلام في اليمن هو دين الشعب اليمني كاملاً، ولا يمثل بالنسبة له حركة، ولكنه اعتقاد ديني للجميع، وكان كل المناضلين المهتمين بالحركة الوطنية يشاركون دون تحديد خاص بالهوية الدينية لأنها أمر مفروغ منه. شارك في الحركة الوطنية القضاة وأئمة المساجد وكل علماء الدين، وعملوا مرشدين وموجهين، من خلال المسجد والمنبر للتحريض على محاربة الاستعمار، وتصفية الاستبداد، استخدموا المساجد التي يؤدي فيها المسلمون فرائضهم الدينية، ومثَّل تجمعاً لهؤلاء، استفاد منه أئمة المساجد لإيصال روح المقاومة والتحرير على مقاتلة الظلم وتصفية الاستعمار، وكان هذا يخدم الحركة الوطنية بشكل عام، ويسهل عليها التغطية التي تثيرها التجمعات المفتوحة. كما أن الدين الإسلامي نفسه، وكما أراده الله هو دين مقاومة للظلم والاستغلال والاستبداد.

أدرك المعسكر الإمبريالي الصهيوني هذا التأثير الذي يقوم به الدين وأماكن العبادة ورسالة الإسلام في التأثير على جمع القوى وتوحيدها لمواجهة الظلم والاستجابة السريعة والقوية في هذا التوجه، فعمل المعسكر الإمبريالي إلى

الدخول في هذا الوسط وتسييس الدين، وحوله إلى تجمعات ثم أحزاب، وزرع داخلها الخلافات حول مفهوم الرسالة السماوية وتفسيرها.

حرض التجمعات الدينية التي تم الدفع بتأسيسها والأحزاب الدينية على بعضها، وفق المذاهب التي كانت قد وجدت وكانت اجتهادات للأداء الأحسن للإسلام، ولم تكن وسيلة للخلاف، وبهذا ظهرت عدة توجهات واتجاهات داخل التيار الإسلامي، بسبب هذا التدخل الإمبريالي الصهيوني، الذي يعرف جيداً سهولة تقسيم الإسلام بين تلك المذاهب. والتقسيم كما هو معروف يؤدي إلى الضعف من ناحية، والاختلاف والتقاتل من ناحية أخرى.

هذه السياسة أدارها الاستعمار البريطاني الصهيوني، ابتداءً من تنظيم الإخوان المسلمين في مصر، الذي تبناه النظام البريطاني، وقدم له الإمكانيات والتسهيلات، لأنه يختلف مع التوجه القومي، الذي يمثل الطريق إلى الوحدة العربية، واستطاع أن يفصل بين توجه الدين وتوجه السياسة، على الرغم أن الصحيح هو ألا يكون هناك فرق ولا اختلاف حول وحدة الأمة العربية، والصحيح –أيضاً- أن الإسلام كان أول من وحد العرب وأسس دولتهم الإسلامية، التي عملت على تصفية الظلم والاستغلال وحررت الشعوب منها وبعدها ظهور المعسكر الاشتراكي في هذا الاتجاة.

عمل الاستعمار في مصر على تحريض الإخوان المسلمين، لمحاولة أغتيال الزعيم جمال عبدالناصر؛ لأنه يمثل خطر الدعوة إلى الوحدة والقوميين العربية، الأمر الذي لا يسمح به الاستعمار.

من هذه السياسة الإمبريالية، بدأ العمل على استخدام الدين داخل الحركة الوطنية على مستوى الوطن العربي، واليمن بشكل خاص، كأداة لتقسيم الأوطان وإضعاف حركة المقاومة، وتبنى هذه السياسة نيابة عن الامبريالية النظام السعودي الذي تأسس على وفق المذهب الوهابي الذي عملت أمريكا على الجمع

بينه وبين مؤسس النظام السعودي.

من هنا برز التيار الديني خارجاً عن الحركة الوطنية، وحول المساجد إلى الدعوة لتنظيمات خاصة مختلفة عن حركة النهضة الوطنية القومية، وبدلاً من التحريض ضد الاستعمار والاستبداد، روجت ودعت إلى محاربة بعض فصائل الحركة الوطنية بتهم يرددها الاستعمار عنها، ثم ذهبت لتحقيق مزيد من الاختلافات إثارة المذاهب الدينية ضد بعضها، بعد أن كان شعبنا لا يرى في ذلك خلافاً، وإنما كان ينظر إلى المذاهب أنها اجتهادات العلماء في الأداء الأحسن.

النظام الإمبريالي بدأ بتسييس الدين منذ الخلافة العثمانية، وذلك عبر إثارة الاستحقاقات والخلافات المذهبية، ثم بدأ بالتأسيس المباشر للتنظيمات السياسية الإسلامية في مصر الإخوان المسلمين، وفي العراق المذهب الشيعي، وسوريا المذهب العلوي كذلك. وبعدها بدأ بإثارة الخلافات بين المذهبين، الشيعة والسنة، وكأن عالمنا العربي أو الإسلامي مشكلته هي في هذه المذاهب، أما الاستعمار والاستبداد والاستغلال الذي نهب ولايزال حقوق الشعوب يُستدعى ليكون مرشداً ومساعداً في حسم الخلافات التي أوجدها.

كان بداية الخلاف داخل اليمن بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يأخذ هذا الطابع الديني، رغم أن وجود نظامين هو صنيعة سببه الاستعمار، وأن المهمة أمام الحركة الوطنية كانت الاتحاد وتكوين جبهة واحدة وبناء سلطة واحدة، تمثل توجهات الشعب اليمني.

بدأ التنظيم الديني السياسي في اليمن، عبر بعض الطلاب الذين تأثروا به وانضموا إليه أثناء دراستهم في مصر وغيرها، ونقلوا هذا التوجه إلى داخل الوطن. وذهبوا عن طريق وزارة التربية والتعليم ومؤسساتها الدراسية، المدارس والمساجد ومكاتب الإرشاد والجمعيات التي عملوا على تأسيسها، حيث كانت هذه هي مجال نشاطهم الذي وجههم إليه النظام الإمبريالي، حتى يزرع التأثير

في المدارس والمعاهد العلمية والجمعيات داخل المجتمع، لقيادة نشاطاتهم داخل المجتمع والدولة.

بعد استقلال الجنوب وتأسيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتبنيها الفكر الماركسي من ناحية، ورفعها شعار تحرير الشمال اليمني، استفاد من هذه السياسة التيار الإسلامي السياسي، لتأسيس جبهة إسلامية لمواجهة النظام في عدن وإسقاطه، وتبنت السلطات في الشمال دعم وتبني هذا التوجه، دون أن تعي الخطر المترتب على ذلك.

صارت اليمن تعاني من هذا التيار، الذي أصبح قوياً وفاعلاً؛ لأنه أولاً، يدعي الإسلام، والإسلام مكرم لدى اليمنيين. وثانياً، لما اكتسبه من إمكانيات ساعدت السلطة على تقديمها لهذا التنظيم. وثالثاً، ارتباطه بالتيار الإسلامي العالمي المرتبط مع المخططات الإمبريالية، والذي أفرز المؤسسات الإرهابية (القاعدة، داعش، النصرة) وغيرها.

6 - التيار الناصري

وجدت الناصرية في اليمن مع بروز زعامة جمال عبدالناصر وأهدافه القومية في الوحدة والحرية والاستقلال، برز كزعيم عربي يقود النضال ضد الاستعمار والاستبداد، وبدأ اسم ناصر يكون هو رمز هذه الشعبية، ومثل التيار الناصري في اليمن.

من هذه التسمية كانت الناصرية هي حاضنة لكل الجماهير التي تتكون منها فصائل العمل الوطني، ولم تكن الناصرية تنظيم بذاته، ولكنها كانت حركة جماهيرية واسعة. تأسست بعد قيامثورة 23 يوليو 1952، والانتصارت التي حققتها بزعامة جمال عبدالناصر.

بدأت الناصرية كتنظيم بعد رحيل الزعيم جمال عبد الناصر، عندما تبنى الرئيس الليبي معمر القذافي الاستمرار في توجه عبد الناصر وقام بدعم التكوينات والتنظيمات المؤيدة لها، ومن هنا ظهرت التنظيمات الناصرية في الوطن العربي بشكل عام، واليمن بشكل خاص، وبسبب تكونها وتربيتها كتيار جماهيري للزعيم جمال عبدالناصر، ظلت الناصرية أقرب إلى الارتباط بزعامة الرؤساء والسلطات، كما كانت أيام الزعيم جمال عبدالناصر والزعيم القذافي، التي كانت تمثل الجماهير لتلك السلطات ورؤسائها، وظل مفهوم وسياسة محاربة

الحزبية ومعاداتها مسيطر على التوجه العام لجماهيرها حتى اليوم.

في فترة الرئيس إبراهيم الحمدي، أستخدمها لتكون الجهاز السياسي للسلطة التي يديرها إبراهيم الحمدي، استفاد منها كما أنها استفادت منه إلى حد ما، إلا أن علاقة الناصرية بالأحزاب والحركة الوطنية كانت غير واضحة، وبعدت عنها بحكم نظرتها للحزبية، بينما كانت شريكا في السلطة أو تمثل الجماهير السياسية للسلطة، ولم تقرب في علاقاتها مع الحركة الوطنية، وظل الناصريون محتفظين بهذه العلاقة لوحدهم في السلطة، بينما كان الرئيس إبراهيم الحمدي -ومن خلالهم- يعمل على التفكير بإيجاد تنيظم جماهيري يتبنى توجهه، ويحل محل القوى السياسية الأخرى، وخلال هذه الفترة الجيدة بين إبراهيم الحمدي والناصريين، لم تستفد الساحة اليمنية منها، ويتم إيجاد تقارب بين القوى الوطنية والسلطة التي يمثلها إبراهيم الحمدي، وكانت لها توجهات وطنية تخدم جماهير الشعب، وتفتقد إلى التفاف القوى الوطنية، ظهر ذلك عندما تمت تصفية إبراهيم الحمدي، أثبتت تلك العلاقة الثنائية بين الناصريين والرئيس إبراهيم الحمدي أنها كانت غائبة عن باقي فصائل العمل الوطني، إن لم تكن تلك الفصائل مطاردة ومحاربة. افتقدت اليمن بسببها شخص إبراهيم الحمدي وبرنامجه الوطني، وعدم وجود البديل الذي كان يمكن للجماهير الالتفاف حوله والاستمرار في تحقيق الانجازات الوطنية، كما أن المحاولة الانقلابية التي أعدها وحاول فيها التنظيم الناصري لأخذ الثأر من قتلة إبراهيم الحمدي، كان غياب الحركة الوطنية وانفرادهم إضافة إلى العيوب التي كان عليها التنظيم الناصري سبباً في فشلها وأدى إلى تصفية الكثير من قيادتها الوطنية.

هذه هي مكونات الحركة الوطنية التي نتحدث عنها؛ لأنها هي التي قادت وشاركت في نضال شعبنا لإنجاز ثورة 26 سبتمبر 1962، وتحرير الجنوب، وإعادة الوحدة، وأن خلافاتها التي وقعت فيها بفعل التدخلات الخارجية من ناحية، والافتقاد لاستمرار التربية الوطنية، أسباب وعوامل ذاتية وخارجية أفقدتها

الاستمرار في وجودها بعد أن بدأت تبتعد شيئاً فشيئاً عن وضعها القيادي، وظهر بديلاً عنها القوى الانتهازية والمصلحية، سوى المعادية للثورة والجمهورية أو المعادية للتوجه التقدمي والاشتراكي للثورة.

كانت هذه الحركة الوطنية لها توجه وهدف واحد، هو التخلص من الاستبداد والاستعمار وإقامة النظام الجمهوري، وإعادة الوحدة الوطنية، ثم جاءت الخلافات وغيبتها عن دورها في الاستمرار لاستكمال هذه الأهداف وأدخلتها في صراعات جانبية وعمالات مع السلطات التي وجدت وتغيرت في سلوكها، وتحولت إلى أنظمة مرتبطة بالسياسة الإمبريالية العالمية، وتاهت عن استكمال التحرر الوطني، وعاد شعبنا من جديد إلى معاناة الاضطهاد والفساد والتشرد.

كان للاستعمار وقوى الإمبريالية وأعداء بناء الدولة اليمنية الأثر الأول في زرع أسباب الخلافات، وكان لمحاربة الحزبية دوره أيضاً، الذي ساعد على خلق تردد الجماهير وابتعادها عن أحزابها النضالية، وتمكن بعد ذلك للأسباب الذاتية التي بدأت تتكون داخل الحركة الوطنية إلى أن تظهر تجمعات جديدة دفع بها هذا النظام الاستعماري ووجه بتكويناتها؛ لتعمل على التصفية النهائية لعناصر الحركة الوطنية، وبروز هذه التجمعات بديلة للعمل السياسية الجماهيري.

هذا ما وصلت إليه اليمن اليوم، غياب القيادات الجماهيرية المناضلة في قيادة الدفاع عن حقوق الشعب اليمني، وصارت خارج الساحة السياسية أو تحولت إلى عمالة فائضة لدى أنظمة السلطة والتجمعات التي أسستها؛ لتكون بعيدة عن العمل الجماهيري ومروجه لأسياسات السلطة من خلال وجودها ضمن ما أسسته الأنظمة المسيطرة من تجمعات بديلة.

لم تدرك الحركة الوطنية يومها هذه المخططات الخارجية وأهدافها، واستسلم الكثير منها للمصالح والمناصب التي توفرها السلطة، وتاه في المكاسب الشخصية التي تحولت إلى عمالات محلية وخارجية، وهكذا كشفت إعادة

الوحدة هذه الحقائق، حيث برزت الوحدة وكأنها مكون جديد يوحد بين إدارتين تتقاسم المصالح والنفوذ، وليست الوحدة الهدف الأساسي الذي تعمل من أجله الحركة الوطنية، وظهر على الساحة المؤتمر الشعبي العام، بزعامة علي عبدالله صالح هو البديل عن كل القوى الوطنية، التي ناضلت من أجل الوحدة والتحرر والاشتراكية، بعد أن صارت أعضاء داخل هذا المؤتمر، ثم ضاعت، وكان ذلك هو الهدف من تأسيس المؤتمر الشعبي العام، كما ظهر أن الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان جامعاً للتوجهات الحزبية والفصائل الوطنية التقدمية الماركسية في سلطة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وصار ممثلاً لها في مفاوضات إعادة الوحدة. هذا الحزب أيضاً استطاعت القوى الخارجية والتربية القاصرة في بعض القيادات إفراغه من المفهوم التقدمي الاشتراكي الوحدي، لا يختلف عن المؤتمر الشعبي إلا من خلال الاسم.

اليمن وبعد إعادة الوحدة كشفت هذه الحقائق، وكيف أن القوى السياسية ضاعت وبعدت عن قيادة الجماهير وارتباطها فيها؟ وذهبت القيادتان التي وقعت على الوحدة تبحث عن التقاسم والاستفادات الشخصية، دون إدراك لما يعانيه الشعب ولا إحساس بالوطن .

وحلت محل القوى الوطنية تنظيمات صارت القوى المؤثرة في الشارع اليمني كما ثبت عند قيام الحراك الشعبي في فبراير 2011م، الذي كان نتيجة الحراك ضياع التوجه العام، الذي خرج من أجله وتاه عن أهدافه؛ لأن القوى المسيطرة على الحراك العام كانت تلك التجمعات التي وجهته وقادته إلى عكس الأهداف التي أرادها شعبنا.

فصائل العمل الوطني ضاع معظم قيادتها ورجالها داخل هذه التجمعات البديلة، التي أسستها إما السلطة أو الارتباطات الخارجية والقوى المعادية لليمن.

التنظيمات التي أسستها السلطة

لم أدخل التنظيمات (الأحزاب) التي صنعتها السلطة ضمن الحركة الوطنية، رغم وجود بعض الأشخاص من رجال الحركة الوطنية تم توظيفهم فيها، لأنهم تقبلوا ذلك، هذه التنظيمات تمثلت في المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والمرحلة الثانية لأنصار الله. مرحلة ما بعد استلامهم السلطة، وتحولوا من حراك ديني كون مقاومة شعبية ثم تحول إلى تنظيم سلطة كما كان وضع المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ولا يزال. وكما حصل أيضاً لبعض الأحزاب القومية، ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي بعد استلامه السلطة في العراق وسوريا، كذلك الحزب الاشتراكي اليمني بعد استلامه السلطة في جنوب الوطن.

إن الأحزاب التي تؤسسها الدولة لا يمكن أن تكون حركة وطنية، لأنها مكونة بواسطة سلطة وإمكانيات الدولة، وتكون أحد أدوات السلطة، مهما ضمت من جماهير.

عندما أسس جمال عبدالناصر الاتحاد الاشتراكي العربي ورغم توجهه الوطني والقومي، وما جمع داخل الاتحاد الاشتراكي من عناصر وطنية، لكنه كان حزباً في السلطة، وكانت ضمانته الوحيدة هو توجه السلطة التقدمي في ظل

وجود الرئيس جمال عبدالناصر.

النظام الإمبريالي الصهيوني وجد في هذه الأحزاب ما يريده للقضاء على الحركة الوطنية، لأنها قابلة لأن تضم في صفوفها العناصر الانتهازية والعميلة، بعكس الانتماء إلى الأحزاب الوطنية التي تمر عبر مراحل اختبارية لأعضائها، بينما في الأحزاب التي توجدها الدولة الانتهازية وحدها هي التي تحدد القيادات لهذه التنظيمات.

النظام الإمبريالي الصهيوني الذي فقد مصالحه بقيام الثورات العربية والحركة الوطنية استفاد من سياسة محاربة الحزبية، إن لم يكن هو من دفع إليها، وعمل على استخدام هذه السياسة ضد الأحزاب القائمة ودخل في صفوفها، وبالذات بعد أن استلمت السلطة، كما حصل في حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الاشتراكي اليمني، وأدى تواجد عناصره داخل هذه الأحزاب إلى تشويه أداء الأحزاب بالدرجة الأولى والسلطة التي أنجزها لصالح الشعوب، مستفيداً من أن إدارة السلطة جديدة على نضال تلك الأحزاب.

في اليمن، ومع انتصار ثورة 62 سبتمبر، والشروع في تحرير جنوب الوطن المحتل، كان تأسيس الجبهة القومية من قبل السلطة، وبدعم من الوجود المصري المعادي للحزبية، فكان نتائج هذا تأسيس تنظيم مسلح عن طريق السلطة بدلاً من تكون هذا التنظيم من قبل الحركة الوطنية، فكان لهذا الإجراء سلبياته واستبعاد عناصر الحركة الوطنية، والوصول إلى تأسيس دولة مستقلة بدلاً عن استكمال التحرر الوطني والوحدة الوطنية لليمن. وهذا ما أثر في تأسيس الحزب الاشتراكي لاحقاً، لأن العناصر المناضلة في صفوف الجبهة القومية المكون الأساسي للحزب الاشتراكي كانت قد تربت على سلوك السلطة.

المؤتمر الشعبي العام:

كان هذا وضع الأحزاب التي أفسدتها السلطة، لكن المؤتمر الشعبي هو حزب سلطة بامتياز منذ البداية، أوجدته السلطة ليكون بديلاً للحركة الوطنية وفصائلها المناضلة، وبتوجيه ودعم خارجي وعمل المؤتمر على إشراك الفصائل الوطنية تحت شعار توحيد العمل السياسي، وصدقت الجماهير وكوادر تلك الأحزاب من ناحية، كما أن الحالة التي عاشتها الحركة الوطنية من خلافات وانقسامات واضطهاد من قبل السلطة جعلها تقبل الحل المطروح من أجل تحقيق الإصلاح واستكمال بناء الوطن.

إلا أن المؤتمر الشعبي العام كان الهدف المرسوم له هو تغييب العمل السياسي النضالي وتحويله إلى عمل إعلامي دعائي، يمارس التهييج الشعبي الإعلامي والدعائي، ولا يناقش المضامين والنتائج، وحول العمل الحزبي إلى عمل وظيفي، والتسلسل اعتمد على مدى تقديم الكوادر من خلال ما يقدمه من خدمة للسلطة. وهكذا تم القضاء على العمل الوطني، وتأسيس الصراع حول المصلحة الشخصية، حتى من كان يمثل الفصائل الوطنية ضاع في هذا التوجه.

التجمع اليمني للإصلاح:

إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ووجود الحزب الاشتراكي اليمني واستمرار النضال الجماهيري الذي كان يتحرك في أوساط الجماهير، ويختفي من مراقبة السلطة، أو قبل الانضمام في المؤتمر الشعبي العام في انتظار الفرصة حتى يعود إلى الساحة. كل هذا كان النظام الإمبريالي الصهيوني يدرك وجوده ويعتبره خطر قادم لابد من القضاء عليه، كما أنه يخشى أن يضيع الكثير من جماهير المؤتمر الشعبي ويعودوا إلى توجههم الهادف لاستكمال الاستقلال والتحرر، فكان التفكير بإنشاء تنظيم لمواجهة الحزب الاشتراكي من ناحية، وداعم للمؤتمر الشعبي من ناحية أخرى، فتم تأسيس التجمع اليمني للإصلاح على أساس ديني سياسي، عملت السلطة والمؤتمر الشعبي بدفع الكثير من القطاع التجاري والقبلي إلى هذا التنظيم الجديد، تحت مبرر أن المؤتمر الشعبي العام سيكون مشاركاً مع الحزب الاشتراكي، وهذا يحد من صراعه مع الحزب ولابد من وجود طرف أخر يستفيد من أخطاء الحزب الاشتراكي التي كانت واضحة من خلال تصرفه أثناء إدارته للسلطة في الجنوب، إلى جانب استغلال الدعاية التي يبثها النظام الامبريالي الصهيوني التوجه الاشتراكي والاختلاف مع الدين، وهكذا كان الهدف الأساسي لهذا التجمع استكمال القضاء على فصائل العمل الوطني، ومواجهة الحزب الاشتراكي، وتأسيس مبررات التقسيم للوطن وللشعب اليمني، كما هو الهدف المرسوم لمرجعيته العالمية، ما يوضحه استعانة التجمع بالمنظمات الإرهابية التي عملت قيادة التجمع وبالذات الجانب العسكري منها على احتضان تلك الحركات، وإيجاد علاقات قريبة منها، وكانت نتائجها تنفيذ التصفيات الجسدية للكثير من المناضلين، والعمل على إعادة الإسلام إلى الجنوب اليمني.

حركة أنصار الله:

كان الحراك الشعبي الذي حدث في فبراير 2011م، وتزامن مع الربيع العربي التسمية التي أطلقها النظام الإمبريالي الصهيوني بدأ في كثير من الأقطار العربية ومنها اليمن، هذا الربيع التي أسست له الإدارة الأمريكية من خلال ما كانت تروج لسياسة الفوضى الخلاقة والشرق الأوسط الجديد، واندفع شعبنا كغيره غاضباً من الأوضاع التي أوصلتنا إليها السلطة وفسادها وتقاسمها واستغلالها لكل الثروات والأعمال والوظائف والعمالة للخارج.

هذا الحراك الذي وجد نفسه في ساحات الاعتصام دون قيادة وطنية، إلا من هذه التنظيمات المصطنعة، والتي هي شريكة ومساهمة في أداء السلطة وسياستها، وها هي الآن تتصدر قيادة هذه الجماهير المعتصمة وكأنها ليست سبباً ولا شريكاً في الفساد المطلوب إسقاطه.

في هذه الأحداث كانت حركة أنصار الله التي انطلقت من صعدة كتنظيم جماهيري شعبي ديني، وكان لها مطالب مشروعة واجهتها السلطة وهذه التنظيمات المصطنعة بالمواجهة العسكرية، وجدت فرصتها الوصول إلى ساحة الاعتصام، لمواجهة السلطة الفاسدة وأدواتها، وكانت التجمع المقبول من قبل الكثير، لأنهم لم يكونوا من أدوات السلطة، وإنما من معارضيها.

انطلق انصار الله من هذا الموقف الوطني والتأييد الجماهيري، وبدأ يتحول إلى حراك شعبي ضد الفساد بعد أن تم الاتفاق على المبادرة الخليجية، التي أرادت احتواء الحراك الشعبي وتمرير المخطط الإمبريالي الصهيوني الذي هو أساساً وراء الفساد في اليمن وفي كل الأقطار العربية، وهو الذي أوجد أو حرك هذا الحراك للوصول إلى إسقاط الأنظمة التي أفسدها وخلق تقسيمات جديدة تتناسب ومصالحه في الوطن العربي. فكانت حركة أنصار الله هي المعارض

الفصل الرابع

السلطـــات المتعـاقبـــة
على النظـــام الجمهـــوري

من ثورة 26 سبتمـبر 1962م

بعد نضال طويل وتضحيات قدمها الشعب اليمني، للتخلص من النظام الملكي المستبد والاستعمار البريطاني، استطاعت الحركة الوطنية في 26 سبتمبر 1962، إسقاط النظام الملكي في شمال الوطن وإعلان النظام الجمهوري. نظاماً سياسياً اختاره الشعب وحدد مهمة تحرير الجنوب اليمني المحتل، الذي بدأته الحركة الوطنية قبل قيام ثورة 26 سبتمبر واستمرت فيه وهي تقاتل العدوان على النظام الجمهوري؛ بهدف تحقيق الوحدة الوطنية في طريق الوحدة العربية.

العلم الوطني لليمن- علم الوحدة العربية- رفعه النظام الجمهوري بعد انتصار ثورة 26 سبتمبر 1962م، وهو يعبر عن:

- الأحمر: النضال والدماء التي قدمها شعبنا.
- الأبيض: الصفاء والسلام، يتوسطه نجمة خضراء تمثل اليمن.

سلطة الزعيم عبدالله الســـلال
(1967 - 1962)

تولى رئاسة النظام الجمهوري الزعيم عبدالله السلال، بعد انتصار الثورة ليلة الخميس 26 سبتمبر 1962م، ورئاسة مجلس قيادة الثورة، السلطة العليا للنظام الجمهوري، وأُعلن أهدافها الستة وأعضاءها وتشكيل الحكومة برئيسها ووزرائها، وحدث منذ اليوم الثاني للثورة وبداية العدوان على النظام الجمهوري أن وصلت القوات المصرية، التي بادرت إلى احتضان النظام الجمهوري والدفاع عنه سياسياً وعسكرياً، واستمرت هذه السلطة الجمهورية حتى 5 نوفمبر 1967م.

النظام الجمهوري هو خيار الشعب اليمني، ناضل من أجله سنوات طويلة، وانتصر من خلال ثورة قادها عدد من الضباط الوطنيين، وخططت لها العديد من الفصائل الوطنية والقوى العربية الوحدوية، ممثلة بالجمهورية العربية المتحدة والمغتربين اليمنيين، الذين ساهموا بأموالهم وجهودهم، إلا أن النظام الجمهوري واجه عدواناً غاشماً شنَّه عليه النظام السعودي مدعوم من القوى الإمبريالية والاستعمارية عن طريق الجنوب اليمني. حيث كان نفوذ بريطانيا لايزال مؤثراً عبر السلاطين، ومباشرة في دعم العدوان السعودي بالخبراء والقادة من إيران ومن الأردن؛ بهدف إنهاء النظام الجمهوري والدولة اليمنية بشكل عام، وضمه

إلى النظام السعودي في الجزيرة العربية، وهذا المخطط كان قد توقف مؤقتاً عام 1934م، عندما وقع ملك اليمن يومها يحيى حميد الدين اتفاقية هدنة لمدة ثلاثين عاماً، وجدت السعودية في قيام الثورة فرصتها للانقضاض على اليمن قبل أن ترتب أوضاعها في بناء الدولة، وشنت حرباً تحت مبرر دعم الأسرة المالكة، وتحت رايتها، بينما كان النظام السعودي في الأساس مختلف مع السلطة في اليمن منذ وجوده في الجزيرة العربية، فالخلاف هو حول وجود اليمن، وقيام دولة أي كان لونها.

كان لتواجد الجيش المصري والإدارة المصرية، الذين جاءوا إلى اليمن من أجل الدفاع عن النظام الجمهوري واستكمال بناء مؤسسات الدولة التي كانت مفقودة. وتم خلال تلك الفترة إلى جانب المهمات الدفاعية القتالية تأسيس بداية المؤسسات المطلوبة لإدارة الدولة، وكان في البداية إعادة تشكيل الجيش اليمني وتنظيم الوزارات وإيجاد القوانين والأنظمة لها، وتأسيس الاقتصاد بداية بإنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير حيث لم يكن هناك أي بنك، وكان الاعتماد على أمناء الصناديق، ثم تم إعداد عدد من المؤسسات الاقتصادية، التي تشارك الدولة فيها مباشرة، أو عبر البنك الذي تساهم فيه بـ 51%. وكانت هذه الاجراءات الاقتصادي مقتبسة من النظام الاقتصادي الذي كانت عليه السياسة الاقتصادية لثورة 23 يوليو 1952م في مصر.

حل الوجود المصري محل السلطة والقيادة الموجة في اليمن بدلاً عن مجلس قيادة الثورة، ونقل سياسة النظام المصري في إدارة السلطة، وعمل على إجراء التعديلات الوزارية والتعيينات القيادية، وتبني محاربة الحزبية، أضعفت هذه السياسة الأداء اليمني في إنجاز واستكمال التحرر الوطني، والقضاء على بقايا الإدارة الملكية السابقة، حتى أنه أثر في نمو وإخراج المؤسسات الاقتصادية وأدائها، وظلت تراوح دون تحقيق أو إنجاز المهام المطلوبة، وكذلك في بناء الوحدات العسكرية، بقيت ناقصة وغير مستكملة، ولم تتاح الفرصة للكثير من

الضباط الذين تخرجوا من الاتحاد السوفيتي بممارسة أعمالهم إلا في حدود ضيقة جداً، خوفاً من توجهاتهم السياسية والحزبية.

واستفادت العناصر الانتهازية والعميلة جهل الإدارة المصرية بالأوضاع اليمنية والقوى الوطنية، واستطاعت تلك العناصر أن تتقرب إليها وتتسلل إلى كل المؤسسات والوزارات، وشكلت معظم أفراد الأجهزة الاستخبارية. ساعدت هذه السياسة الكثير من العناصر القيادة المصرية، التي كانت مسؤولة عن إدارة الأمور في اليمن، لها ارتباطات مع الخط الإمبريالي الرجعي المعادي للنظام الجمهوري اليمني، كما أنه معادٍ –أيضاً- للنظام القائم في مصر، ولم يدرك نشاط هؤلاء وعلاقاتهم الزعيم جمال عبدالناصر، واعتمد عليهم دون أي شك في تلك العلاقة التي هم عليها، المتواطئين مع القوى المعادية التي تريد إساءة الوجود المصري في اليمن. فكانت مهمة تغييب القرار اليمني وتمرير الكثير من الأخطاء، التي أسهمت إسهاماً كبيرة في تشويه الوجود المصري، والدور القومي الذي يقوم به.

أما السلطة اليمنية برئاسة عبدالله السلال، كانت عبارة عن جهاز تنفيذ أو جهاز للموافقة على تنفذ تلك السياسات، وعلى رغم هذه الحالة التي وصل اليها الوضع في اليمن، وغياب الدور اليمني في قيادة السلطة واستبعاد الحركة الوطنية، فإن ما تحقق في فترة رئاسة الزعيم عبدالله السلال، ومن خلال الوجود المصري من إنجازات وطنية، تمثلت في بناء الاقتصاد العام والمختلط، وإنشاء بعض المدارس والمعاهد والمستشفيات، بالتعاون مع بعض الدول الصديقة. كانت تعتبر أمام مرحلة الحرب والدفاع عن النظام الجمهوري إنجازات كبيرة وذات مدلول إيجابي، بينما كان محاربة القوى الوطنية هو الخطأ الذي كانت بدونه أن تكون لهذه الإنجازات أسس قوية لخلق اقتصاد قوي، ومؤسسات قادرة على إنشاء سلطة جمهورية قادرة على الدفاع عن نفسها. تخرج مئات من الضباط والخريجين في التخصصات المختلفة، في الطب والهندسة وغيرها، ولكنهم

كانوا يواجهون السياسة المصرية، التي بنيت على الشك، وخضعت للوشاية التي يروجها أعداء بناء اليمن.

هذا التصرف والسلوك والإدارة غير المسؤولة، التي مارسها الوجود المصري، الذي كان متوقعاً منه أن يتبنى القوى الوطنية، التي كانت وراء استدعائه لمساعدة اليمن، دفعت بالعديد من الوطنين والشخصيات العامة إلى تنبية النظام المصري من مخاطر هذه السياسة وأثرها على النظام الجمهوري واستقلاله. مؤكدين بأن الوجود المصري لابد أن يأتي يوماً يعود فيه ويعتمد اليمن فيه على ذاته، ولابد أن يساعدنا الأشقاء على هذا اليوم القادم، وأن يعمل الوجود المصري على بناء الدولة اليمنية والجيش اليمني.

الوطنيون والشخصيات الاجتماعية عملت على إيصال هذا الرأي لدفع الإدارة المصرية إلى تقبل إتاحة الفرصة لإدارة اليمن من خلال أبنائها كان أولاً عبر التواصل المباشر والنصح، ثم من خلال عقد المؤتمرات القبلية لتشكل ضغط جماهيري، وكانت هذه المحاولات لا تخلوا من التناقضات والأهداف متنوعة الاتجاهات والاغراض، و كان هناك من يريد الإصلاح للأوضاع، وكان هناك من ينفذ مخطط القوى الرجعية المعادية للنظام الجمهوري، وكان هناك من يعمل على إفشالها من القوى الانتهازية والعميلة، التي كانت مرتبطة بفساد النظام.

خلال هذه السلطة التي لم تكن تملك قرارها، وأمام التأثيرات التي سيطرت على التوجه السياسي للتواجد المصري، تم محاربة الكثير من العناصر الوطنية، وتم محاكمة عدد من الضباط الوطنيين المعارضين لهذه السياسة، ونفذ في حقهم حكم الإعدام، وخلال هذه الأحداث كان الرئيس السلال نفسه يتعرض للاحتجاز بين وقت وآخر، ووصل الأمر إلى احتجاز الحكومة اليمنية بالكامل في مصر، التي ذهبت من أجل اللقاء المباشر مع الزعيم جمال عبدالناصر، لتوضيح الموقف؛ ذلك لأن العناصر التي كانت مكلفة بإدارة السلطة في اليمن حجبت هذه

المحاولة، وطرحت على القيادة في مصر عكس ما كانت تقصده الحكومه في مقابلة قائد النضال.

ومن الإنجازات التي تحققت في فترة سلطة المشير عبدالله السلال وجود الإدارة المصرية، تأسيس الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، لكنه إنجاز عكس الوضع الذي تعيشة اليمن في ضل محاربة الحزبية تم من خلاله استبعاد القوى الوطنية، والاعتماد على حركة القوميين العرب في تأسيس للجبهة القومية وتشكيلها، وهذا ما أضر بوحدة الحركة الوطنية، إضافة إلى ما كانت تعانيه، ووصل الخلاف إلى الاقتتال خلال الحرب من أجل تحرير الجنوب وبعد الاستقلال.

كانت نكسة 1967م، التي بسببها كان قرار مصر أعادة جيشها من اليمن قبل أن يستكمل مهامة فيها من ناحية، ولم يكن هناك بديل للحلول محلة، حيث ترك اليمن دون وجود المؤسسات التي تستطيع مواجهة أعداء اليمن، وزيادة في هذا الوضع أن استطاع النظام السعودي خلال مؤتمر القمة العربية في الخرطوم عام 1967، على استخراج قرار بتكليف لجنة ثلاثية لاستطلاع رأي الشعب اليمني حول النظام الذي يريده. هذا النظام يريد إلغاء وجود أي دولة في اليمن، ويريد إبقاء اليمن ضمن دإرة نفوذه، كما تريدها القوى الإمبريالية. حفاظاً على المصالح التي يستثمرها النظام العالمي في الجزيرة العربية، لكون اليمن هي الدولة الوحيدة في الجزيرة العربية خارج الباقة التي يسيرها هذا النظام وصار وجودها يهدد المصالح الإمبريالية.

ما أنجزته سلطة السلال تحت الإدارة المصرية للمدة من 26 سبتمبر 1962 وحتى نوفمبر 1967م، أوجد وضعاً تعيش فيه اليمن عندما عاد الجيش المصري الى بلاده:

1. لم تكن هناك سلطة ونظام متكاملين، وكان الوضع يعتمد على القيادة

العربية مصدر القرار والتوجيه.

2. القيادة العربية التي تمسك السلطة في اليمن هي تلك التي ثبت خيانتها لاحقاً وعمالتها مع القوة المعادية لتوجه الزعيم عبدالناصر القومي العربي.
3. سياسة محاربة الحزبية التي قضت على الحركة الوطنية وأبعدتها عن ممارسة أي دور في تحمل المسئولية الوطنية.

هذا الوضع الذي أوصلتنا إليه السياسة، التي صادرت القرار اليمني، وجعلت اليمن في وضع هش وغير متماسك، لا يستطيع مقاومة التدخلات الخارجية.

كما هو معروف عظمة شعبنا وقدرته على الصمود، والدفاع عن حقوقة فقد تحرك ذاتياً ودون أي توجيه لمواجهة وصول اللجنة الثلاثية، التي تشكلت بناء على رغبة النظام السعودي، وضغطه على مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، وأجبرها على العودة، وخرج في مظاهر بشوارع صنعاء، وحتى باب القيادة العربية التي كانت لاتزال تحتفظ بها، بينما كانت قد انحسبت معظم قواتها، ونتيجة لهذا الرفض والمظاهرات الشعبية سقط عدد من الشهداء، كان من بينهم من أبناء مصر الشقيقة، كان حدثاً غير مقبول، ولكن هذه ثورة شعب أمام سلطان جائر .

وبخروج هذه المظاهرات صارت السلطة عملياً بحكم الغائب، ولم تبقِ سوى أسماء مختبئة في بيوتها، نهضت الحركة الوطنية لقيادة ثورة الشعب، وتنظيم حركته لإيجاد سلطة وقيادة على مستوى المسؤولية في الدفاع عن النظام الجمهوري والثورة.

سلطة 5 نوفمبر 1967م إلى أغسطس 1968م

قبل الحديث عن حركة 5 نوفمبر، لابد من الإشارة إلى بعض الاجتهادات، التي كانت تدور في تفكير الكثير من الشباب، وكانت تهدف إلى القيام بأعمال فدائية، تشعر الوجود المصري بعدم الارتياح والموافقة على تصرفاتها.

تحرك بعض الضباط في مدينة صنعاء، كان منهم عبدالرقيب عبدالوهاب، والنقيب عبدالواسع عبدالله صالح، لإيجاد تمرد داخل الوحدات، على شكل تذمر عسكري، على أداء القوات المصرية، وبعدها كانت هناك محاولة في تعز، قام بها الأستاذ الرفيق عبدالواحد الشيباني، والرفيق أبوبكر محمد أحمد اللسواس؛ لخلق مقاومة جراء تصرفات المصريين، التي كانت تسيء إلى دورهم وتواجدهم، ثم كانت المحاولة الأكبر، وهي نزول عدد من الضباط من صنعاء، بعدم السماح بنزول الرئيس عبدالله السلال في مطار تعز، وإجباره على النزول في صنعاء، حيث كان هناك ترتيب لاعتقاله، بينما كانت الحكومة معتقلة في القاهرة.

هذه المحاولات تدل على أن اليمنيين قد تعبوا من الوضع الذي تسيره السلطة، والوجود المصري، كان هذا شعور عام، أن الوجود المصري رغم دوره القومي في مساندة النظام الجمهوري، إلا أن أدائه الإداري والسياسي في السلطة في اليمن قد أثر على مشروع اليمن الجمهوري.

الأوضاع في اليمن، إلى جانب محاولات النظام السعودي إسقاط النظام الجمهوري، مستفيداً من خروج القوات المصرية، وهشاشة الأجهزة الحكومية، ابتداءً من رئاسة الجمهورية، وحتى قيادات الوحدات العسكرية، وكانت مشلولة وعاجزة عن القيام بأي دور، حتم إلى ضرورة إيجاد سلطة قادرة على قيادة المرحلة، فكان قيام حركة 5 نوفمبر 1967م، لاستعادة الإرادة والقرار اليمني، وتمكين القوى الوطنية من قيادة النظام الجمهوري لاستكمال التحرر الوطني، وبناء الدولة الحديثة.

تداعت القوى الوطنية والشعبية والشخصيات الاجتماعية إلى لقاءات لمناقشة الحلول المطلوبة، وحاولت أولاً أن تضع السلطة القائمة فيما توصلت إليه من آراء ومطالب، تهدف إلى إعداد الشعب والسلطة لمواجهة الوضع، إلا أن السلطة وعلى رأسها رئيس الجمهورية لم يتجاوب بشكل إيجابي؛ لما كان قد عاشه من اتكالية على غيره، وتخوفه من جسامة المسؤولية، ومعرفته بمواقف مراكز القوى الشعبية تجاه إدارته التي شوهها انقياده الكامل واعتماده على الوجود المصري، فكان لابد من التحرك لإيجاد هذه الحركة.

في 5 نوفمبر قامت حركة تصحيحية، وعملت على تشكيل مجلس رئاسة من قيادات تاريخية عرفت بنضالها الوطني المناهض للاستبداد الإمامي، واختارت حكومة وطنية، وضعت فيها الوزراء المعروف فيهم الكفاءات الإدارية والوطنية التي لمسها الشعب خلال مسيرته النضالية، وأعطى لهذه الحكومة أوسع الصلاحيات لقيادة مرحلة الدفاع عن النظام الجمهوري داخلياً وخارجياً، كما عملت الحركة على انتخاب قيادة عسكرية عبر ممثلين عن الوحدات العسكرية؛ لتحقيق وحدة القيادة وقبولها من كل المقاتلين. ثم دعت إلى تكوين المقاومة الشعبية سنداً للقوات المسلحة في الحفاظ على الأمن ومتابعة العملاء وحراسة صنعاء من جميع المغرضين والمرتزقة، ودعت الحركة إلى دعوة القوى الشعبية من أبناء القبائل والمشائخ الوطنيين لإيجاد حماية دعم بشري للوحدات العسكرية المكلفة

بالدفاع عن صنعاء، وكسر الهجوم.

كان هذا التشكيل الذي أوجدته حركة 5 نوفمبر، لمواجهة العدوان، هو ما أجمعت عليه الحركة الوطنية، وساهمت في اتخاذ القرارات في الاختيار والتعيين، ومثل إجماعاً شعبياً لكل أبناء اليمن، عدا مجموعة كانت قد غادرت اليمن عندما وصلت اللجنة الثلاثية، واتجهت إلى المناطق الوسطى في انتظار سقوط صنعاء لتحريرها.

إن أهداف حركة 5 نوفمبر تلخصت فيما يآتي:

1. تشكيل قيادة وطنية من حكومة ومجلس رئاسي وقيادة عسكرية، تمثل الكفاءات الوطنية.
2. بناء الجيش ودعمه وتسليحه لتغطية الجبهات التي يفتحها الأعداء حول العاصمة وغيرها.
3. دعوة أبناء الشعب في الانخراط ضمن المقاومة الشعبية، لدعم القوات المسلحة، وحماية صنعاء.
4. دعوة القبائل الجمهورية والمشائخ الوطنيين لحماية مناطقهم، والمشاركة في دعم الجيش في الجبهات التي تتطلب ذلك.

هذه المطالب التي تهدف إلى حماية النظام الجمهوري والدولة اليمنية، واستمرارية ثورة 26 سبتمبر، تبنتها الجماهير ونفذتها بعد قيام الحركة، واستطاعت تحقيق الصمود والانتصار وإنهاء الحصار. هزمت القوى المعادية التي استهدفت اليمن بكل إمكانياتهم وحصارهم، وأنهت بذلك الحرب التي استمر منذ 26 سبتمبر 1962. صمود صنعه اليمنيين بقواهم الذاتية وإرادتهم، الذي كان يوم الثامن من فبراير 1968، يوم كسر حصار صنعاء هو النهاية لحرب شنها النظام السعودي ومن يدعمه، وثبت نصر دائم لم يستطيع العدوان المحاولة مرة أخرى، وتحول أسلوبه في محاربة اليمن الى طريقة أخرى تعتمد على السياسة

والإعلام والمال.

انتصار سلطة 5 نوفمبر 1967م للنظام الجمهوري كانت بسبب إعادة الذاتية اليمنية، وإتاحة المجال للعناصر الوطنية لتسليمهم المسؤولية، ولكن هذا الانتصار لم تحافظ عليه القوى الوطنية، التي ترتبط بالأنانية وعدم الثقة بالغير، واعتبار ذاتها أكثر نضالية ووطنية من الآخرين، وعملت على محاربة سلطة 5 نوفمبر1967م وقيادتها، التي تم انتخابها وقادت الدفاع عن صنعاء، وذلك من خلال الاتفاق مع الخط المحافظ الذي كان موجوداً داخل الحركة، ونظرت الحركة إليه عندما أشركته المسؤولية أنها في مرحلة تثبيت النظام الجمهوري، وأن عملية تحديد هوية النظام مرحلة ثانية تبدأ بعد استكمال الانتصار على الأعداء الرئيسيين. عندها تبدأ معركة النضال من أجل شكل النظام الجمهوري وأهدافه وتوجهه، هؤلاء الرفاق الذين تسلموا السلطة في عدن، ولم يتحدوا أو تتحد معهم الحركة الوطنية لتأسيس جبهة واحدة؛ من أجل بناء النظام الجمهوري العادل والمنشود، هؤلاء المناضلون الذين استلموا السلطة بعد ثلاثة أسابيع من قيام حركة 5 نوفمبر، وفي فترة كانت الحركة لاتزال تقود مرحلة الدفاع عن صنعاء، هم من عمل على التعاون مع الخط المحافظ لإسقاط قيادة الحركة التقدمية، منطلقين من أساس فكرة محاربة الحزبية -التي كانوا يقودوها- ومن خلالها تم إزاحة ومعادة حزب البعث والمؤتمر العمالي والكثير من القوى الوطنية أثناء الكفاح المسلح.

عمل الأصدقاء أولاً على إعادة الضباط الذين تركوا المعركة وذهبوا لتأسيس الكفاح المسلح في اعتقادهم حتمية سقوط صنعاء، عاد هؤلاء وبدأوا بإدارة الخلافات داخل القوات المسلحة، وكانوا يجيدون الحماية من قبل رئيس المجلس الجمهوري. ثم كانت أحداث 22-23 أغسطس 1968م، التي أدت إلى ترحيل كل القيادة العامة للقوات المسلحة التي حمت صنعاء وحققت الانتصار وملحمة السبعين. هذه أدت إلى خروج القيادة الفعلية لحركة 5 نوفمبر، وكانت البداية لنهاية السلطة الحقيقية لحركة 5 نوفمبر 1967م.

من أهم إنجازات هذه المرحلة بين نوفمبر1967م وأغسطس 1968م هي ما يلي:

1. اختيار المجلس الجمهوري قيادة جماعية للجمهورية بدلاً عن رئيس الجمهورية.
2. اختيار حكومة بإجماع وطني من عناصر كفوة ومناضلة وبصلاحيات كاملة بما فيها إدارة الجيش .
3. انتخاب قيادة عسكرية مباشرة عبر الوحدات الإدارية والقتالية وانتخاب مجلس دفاع بدلاً عن منصب القائد العام؛ وذلك لتحقيق الوحدة الوطنية داخل الجيش.
4. تكوين مقاومة شعبية وجيش شعبي لمساعدت القوات المسلحة حتى استكمال تكويناتها.

التأمر على حركة 5 نوفمبر 1967م:

استطاعت حركة 5 نوفمبر أن تنجز المهام التي رفعتها، وتواجه العدوان في عدة جبهات، بينما كان النظام في عدن يرتب أوراقة بعد استلامه الاستقلال، وتأسيسه لنظام مستقل، دون أي شعور بالمسئولية حول ما يواجهه الشمال.

كما أن القاضي الإرياني عمل على الاعتراف بالسلطة المستقلة؛ ليضمن موافقة الدول العربية التي كانت تسير خلف النظام السعودي، عند بروزه قائداً للنظام العربي إثر نكسة 1967م. إنه باعترافه يضمن الموقف العربي وبالذات النظام السعودي، وكانت موافقة الاستاذ العيني لإدراكه هذا الوضع، وأن كثير من الدول العربية تقف إلى جانب النظام السعودي، بعد تحييد عبدالناصر وإغراقه في الأوضاع الداخلية.

هذا الموقف من قبل القاضي الإرياني، واعترافه بسلطة في الجنوب، دفعت الجبهة القومية لإعادة الضباط الذين تركوا صنعاء في بداية الحصار، أعادتهم بالتوافق مع القاضي الإرياني، الذي مهد لهم الوضع؛ لنسف التشكيل الذي أسسته حركة 5 نوفمبر للقوات المسلحة، كما عمل منفرداً على تعيين الفريق العمري بدلاً عن مجلس الدفاع، وحمل الضباط العائدين معهم خطة النظام في الجنوب؛ لإسقاط النظام في الشمال، وتحريره عبر الكفاح المسلح.

التقت مصلحة النظام في عدن، ورئاسة السلطة في صنعاء، في التآمر على قيادة 5 نوفمبر، وتغيير قيادتها الفعلية، ولكل نظام هدفه من وراء هذا الاتجاه. القاضي عبدالرحمن الإرياني يريد الانفراد، والتخلص من المعارضة، والنظام في الجنوب يريد إضعاف النظام وسقوطه، حتى يتم تحريره بالكفاح المسلح.

في فرحة انتصار وكسر الحصار عن صنعاء، اتفق القاضي رئيس المجلس الجمهوري مع رئيس هيئة الأركان، لإجراء تعديل داخل القوات المسلحة، مشروع حمله الضباط العائدون من عدن، عمل على إعادة تشكيل هيئة الأركان، وقيادة الوحدات العسكرية والإدارية، وتم إبعادي من نيابة رئيس الأركان، وتعيين عبدالرقيب الحربي أحد العائدين بعد فك الحصار، وتعيين قائد لسلاح المشاة وقائد لسلاح المدفعية؛ بسبب سفر القادة المنتخبين، ولكن اعترض على هذا التغيير ضباط سلاح المدرعات، ولم يقبلوا بتغيير قائد سلاح المدرعات، وكذلك الكلية الحربية، واجه هذا التغيير أعتراضاً عاماً داخل الجيش.

هذه التغييرات وافق عليها رئيس المجلس الجمهوري مجاراتاً للسلطة في الجنوب، وكان –أيضاً- ينفذ مخطط مشيخي إصلاحي مدعوم من النظام السعودي، يهدف إلى التخلص من الخط التقدمي للحركة، لتحقيق المصالحة مع النظام السعودي.

أحداث 22-23 أغسطس :

كان هذا التآمر على الحركة، يمهد الوضع لإسقاط القيادة الفعلية لحركة 5 نوفمبر وتوجهها التقدمي الوطني، وإنجازاتها في إفشال التسلط السعودي، ومن نتائج هذا التآمر وأساليبه كانت أحداث 22 – 23 أغسطس.

الكثير من الناس يريدون أن يعرفوا عن حقيقة هذه الأحداث، والكثير من الذين يعرف عنها وعاشوها يجهلون طبيعتها وأساسها وأهدافها، فهذه الأحداث لم تكن عفوية، وإنما كانت نتائج خطة محكمة لعبها أطراف عديدة، لعبوها بامتياز للقضاء على الوجه التقدمي الوطني لحركة 5 نوفمبر التي هزمت العدوان وانتصرت للجمهورية، كما تهدف –أيضاً- إلى تصفية عناصر الحركة الوطنية؛ لأن حركة 5 نوفمبر أعادت هيكلة القوات المسلحة والسلطة والقيادة من خلال عناصر وطنية كانت وراء الإنجازات التي تحققت، فكان هدف المخطط العدائي لهذه الحركة، يهدف إلى تغييب الأسس التي بني عليها نظام السلطة المقاوم من خلال:

1. الغاء مجلس الدفاع وتعيين قائد عام للجيش.
2. تغيير القيادات المنتخبة وإيجاد عناصر بديلة انتهازية.
3. تغييب القيادة الجماعية للمجلس الجمهوري ومجلس الوزراء.

هذه الخطوات الثلاث تسهل التخلص من العناصر التي حققت الانتصار والصمود وتقف عقبة أمام المصالحة المطلوبة مع النظام السعودي.

لتحقيق هذه الخطوات بدأ الضباط العائدون من عدن يطرحون مشروع إعادة تنظيم الجيش من خلال إحالة الضباط الذين تخرجوا قبل الثورة إلى التقاعد، واستبدالهم بالضباط الذين تخرجوا من الكليات الحربية بعد الثورة من اليمن، أو مصر أو غيرها، ورغم فشل هذا المشروع، إلا أنه أوجد شرخاً داخل

ضباط القوات المسلحة بعد أن كانت الحركة قد تجاوزتة عندما أجرت انتخابات مباشرة للقيادات العسكرية.

هذه الأحداث لعبت الدور الأساسي فيها العناصر التي عادة من عدن بعد فك الحصار وكانوا يحملون مشروع القضاء على وحدة الجيش لإسقاطه واستكمال حرب التحرير الشعبية، ووجدوا ظالتهم عند وصول باخرة عسكرية تحمل أسلحة من الاتحاد السوفيتي للجيش اليمني، وكانوا يعملون في رئاسة الأركان وبعض الوحدات العسكرية، ولم يكن لديهم التأثير الكبير في باقي القوات المسلحة فأرادوا استلام الشحنة الواصلة من الأسلحة وتأسيس وحدة جديدة من خلالها، وفعلاً شكلوا قيادة لهذا الغرض وأرسلوها إلى الحديدة لاستلام الشحنة.

عند علمنا بهذا الموضوع، وبعد التشاور مع القاضي المناضل عبدالسلام صبرة كان الاتفاق ضرورة تدخل القائد العام الذي كان متواجد في تعز، وحل موضوع السلاح قبل أن يؤدي انقساماً داخل الجيش، وهكذا تحرك القائد العام وحسم هذا الأمر، كان قد تمكن الضباط المكلفون باستلام السلاح من تجميع عدد من أفراد المقاومة الشعبية تحت مبرر أن هذا السلاح أرسل إلى المقاومة والسلطة تريد الاستيلاء عليه، وحدثت بعض المناوشات، ولكنها لم تكن مؤثرة، وتم تحويل السلاح الى صنعاء.

في صنعاء كان قائد سلاح المدفعية المعين حديثاً قد أعلن تمرده ورفضه لأي إجراء يخرج عن تسليم الأسلحة للقيادة التي تم تشكيلها، ودعى القائد العام لاجتماع القيادة العامة للجيش؛ لمناقشة هذا الأمر، وفي الاجتماع كلفت مع الأخ المقدم محمد محمد الآنسي، والنقيب محمد صالح فرحان، قائد سلاح المشاة بالذهاب إلى معسكر المدفعية، والعمل على إقناع قائد سلاح المدفعية بالعدول عن موقفه، عند وصولنا لم يسمح لنا بمقابلته، واعتقل نائب قائد السلاح المناضل عبدالكريم الكتف، أو أمر باعتقاله، وإعلان حالة الاستنفار داخل معسكر المطار

الجنوبي. عدنا إلى مقابلة القائد العام للعمل على أخذ فرصة ووقت حتى نتمكن من اللقاء بقائد سلاح المدفعية المتمرد، ووجدنا أن عدداً من الضباط ورجال القبائل والراغبين في الاقتتال قد اجتمعوا حول القائد العام محرضين على حسم الموقف بالقوة وعدم السماح بهكذا تمرد .

حاول المناضل محمد صالح فرحان قائد سلاح المشاة ورفيق القائد المتمرد أن يأخذ فرصة من القائد العام واعداً بحل الإشكال، لكن دعاة الشر كانوا أقوى في السيطرة على اتخاذ القرار.

عند عودة القائد محمد صالح فرحان إلى مدرسة المشاة الواقعة في العرضي الدفاعي مقر قيادتة وجدها محاصرة من قبل قبائل مسلحة ومحتلة كل المباني المطلة عليها وبوصولة بدأوا الضرب على المدرسة سقط خلالها شهيداً .

انتشر الخبر، وتحركت كل المواقع لتتخذ موقفاً مع هذا الطرف أو ذاك؛ نتيجة لما كان قد تم غرسه أثناء مشروع إعادة ترتيب الجيش القاضي بابعاد ضباط ما قبل الثورة، وإحلال ضباط ما بعد الثورة، بين الجيل القديم والجديد، ولا يخلوا من الجانب الطائفي زيدي شافعي، وكل هذا كانت أعذاراً، بينما الحقيقة هي القضاء على الجيش بشكل أساسي .

استمر تبادل إطلاق النار بين المواقع المحيطة بصنعاء؛ ما أزعج الأهالي وأقلقهم وأثار تخوفهم وتحرك عدد من الوزراء الدكتور حسن مكي، والأستاذ محمد عبدالله عبد الغني، والأستاذ أحمد عبده سعيد لمقابلة القائد عبدالرقيب عبد الوهاب، الذي كان قد قدم استقالته من رئاسة الأركان، وظل قائداً لسلاح الصاعقة، هؤلاء الوزراء تم اعتقالهم ولولا تدخل عبدالرقيب عبدالوهاب لكان مصيرهم مجهول. كانت أحداث أغسطس هي إحدى نشاطات الضباط العائدين من عدن، لأن مشروعهم كان إسقاط النظام في صنعاء، وكانت محل تقبل من القاضي الإرياني، يرى فيها التخلص من الطرفين والذهاب إلى المصالحة مع

النظام السعودي، وعند تدخل العقلاء كان التقاء الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، والأخ عبدالرقيب عبدالوهاب، وهو لتأكيد أن هذا الصراع يمثل صراعاً طائفياً، وليس سياسياً، واتفقا أمام الحشد الجماهيري الذي كان داخل ميدان التحرير على الاجتماع في القصر الجمهوري.

وفي الاجتماع الذي حضره القادة العسكريون للوحدات العسكرية والإدارية في الجيش سرب رئيس المجلس الجمهوري وعبر المقدم طاهر الشهاري- قائد اللواء العاشر يومها أن يسافر القادة ويتركوا العمل لنوابهم إلى أي دولة شقيقة لأخذ راحة ومراجعة مواقفهم، ثم يعودوا وقد صفت قلوبهم واتحدت مواقفهم، تلقى رئيس الجمهورية هذا المقترح وكأنه من داخل الاجتماع، وبدأ يبارك هذا التوجه مؤكداً للحاضرين أن هذا هو الصواب والجميع بحاجة إلى استراحة، وأنه عملياً قد تواصل مع الرئيس الجزائري هواري بو مدين الذي رحب باستقبال الجميع، إما ضيوفاً أو دارسين، وأن الجزائر ستوفر كل ما يحتاجون إليه، ولم يحصل أي اعتراض وإنما كانت الموافقة بالإجماع، حاولت الاعتراض عندما أضيف اسم سلطان القرشي إلى قائمة المسافرين؛ وذلك لأنه لم يكن موجوداً في صنعاء، كما أنه لم يكن من ضمن القوات المسلحة، إلا أن القاضي الإرياني طلب مني ألا أعكر هذا الإجماع، وكلف -بشكل مباشر- من يبحث عنه ويبلغه القرار، ويلحق بنا إلى الحديدة حيث انتظرنا تجهيز النقل الجوي.

إنها رغبة القاضي عبدالرحمن الإرياني التخلص من القوة المعارضة، لما يسعى إليه من تصالح من الجانب السعودي، وهكذا تم التخلص من كل القادة وبموافقتهم وبسفر هؤلاء والوضع الذي كانت عليه الحكومة بعد إجراء بعض التغييرات فيها، وانفراد القاضي بالمجلس الجمهوري تحولت سلطة الجمهورية إلى رأس واحد هو القاضي عبدالحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري.

سلطة القاضي عبدالرحمن الارياني
رئيسا للمجلس الجمهوري 1968م - 1974م

ابتدأ القاضي عبدالرحمن الإرياني بالخدعة التي تقبلناها، وسافرنا إلى الجزائر وبعضنا اصطحب معه عائلته، وعندما وصلنا لم نجد من يستقبلنا أو يسمح لنا بدخول المطار، ولم يكن هناك أي اتفاق ما حمل السفير اليمن الاستاذ محمد علي الأسودي يومها تدبير إدخالنا إلى الجزائر والبحث عن فنادق تقبل استضافتنا، وعلى حساب السفارة، وبعد فترة تجاوزت الأسبوعين تم مقابلة العميد حسين الدفعي الرئيس الجزائري الذي كان يحمل الرسالة الموجة من رئيس المجلس الجمهوري بصفته مندوباً شخصياً له، وعند الاطلاع على محتوى الرسالة كانت الحقيقة المرة، وهي أنه يطلب من السلطات الجزائرية احتجازنا ومنع سفرنا بما فينا مندوبه الشخصي، إلا أن الرئيس الجزائري رفض هذا الطلب، مؤكداً أن الجزائر لاتقبل أن تكون سجناً لأحد، وأننا في خيار من أمرنا البقاء أو السفر، وهنا بدأ كل واحد يرتب وضعه في العودة إلى القاهرة، ومن القاهرة تشتتنا في البداية، تم خروج مجموعه بطلب من حكومة الجنوب وبعدها عاد الباقون إلى صنعاء.

في الداخل بدأ نظام السلطة في صنعاء يتجه نحو المصالحة ومحاربة العناصر الوطنية بتهمة أحداث أغسطس وبدأ النفوذ السعودي بالظهور بالمال؛ لشراء القيادات والتوجه السياسي للبلد، وتكوين مراكز متصارعة، مكونة من قبل بعض المشايخ وربطها بالمكتب السعودي (السفارة السعودية).

خلال سلطة القاضي الإرياني والتدخل السعودي بدأت الحروب المباشرة مع النظام في عدن بهدف استهلاك الجهد والمال والبشر وخلق فوضى، وكانت بداية الأنهيار الاقتصادي وفقدان قيمة العملة، وعملت السلطة على الابتعاد عن الأصدقاء السوفيت الذين كانوا واقفين ومساندين للقوات المسلحة، وفي الوقت نفسة كانت مصر غارقة في المشاكل التي أثرت فيها واكتشفتها في نكسة 1967م. واتجه الاهتمام السوفيتي لاحتضان النظام في عدن، وبموت عبدالناصر واستلام السادات زمام الأمور لم يبقِ هناك أي أمل أمام السلطة غير الارتما في مخطط النظام السعودي.

إنجازات هذا العهد هي:

1. القضاء على التوجه الوطني التقدمي لحركة 5 نوفمبر.
2. إدخال اليمن تحت إدارة النظام السعودي.
3. محاربة القوى الوطنية بتهمة أغسطس وتصفيتها.
4. تكون مراكز قوى مختلفة ومتقاتلة فيما بينها.
5. حروب وخلافات مع النظام في الجنوب.

وصل اليمن إلى هذا الوضع في فترة سلطة القاضي الإرياني؛ ما أدى إلى البحث عن تغيير أو تصحيح، وبدأت المحاولات من قبل بعض الشخصيات الوطنية الاجتماعية حتى استطاع المقدم إبراهيم الحمدي ومن خلال وجوده نائباً لرئيسي الوزاراء ونائب القائد العام للقوات المسلحة القيام بحركته التصحيحية

في 13 يونيو 1974م.

اغتيال المناضل الوطني
عبـــدالرقيب عبدالوهـــاب

عملية تصفية عبدالرقيب عبدالوهاب، كانت امتداداً لأحداث أغسطس، وتنفيذاً لرغبة أعداء اليمن، وهو أسلوب جديد لم تعتاده اليمن، كما أن عبدالرقيب عبدالوهاب لم يكن من القوى المرتبطة بالجبهة القومية أو النظام في الجنوب، ولهذا كانت عودته إلى الشمال.

عاد عبدالرقيب بعد تواصلته مع زملائه في قوات الصاعقة، ووصل إلى جبل عيبان، حيث كان موقعاً لسلاح الصاعقة، وتواصل مع السلطة في صنعاء، وتم إعطاؤه موافقة وأمان النزول، بضمانة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وعند وصوله صنعاء، رتب له سكن، ووعدوه بترتيب العمل. كان هناك من لا يرتاح لعودته، وبدأو في ترتيب تآمر للقضاء عليه.

عمل هؤلاء على إيجاد تصور لدى القائد العام حسن العمري، بأن عبدالرقيب يعمل على ترتيب الضباط وتجميعهم، الذين تضرروا من أحداث أغسطس، وعندما تأكد لهم تقبل الفريق لهذا الطرح، وفي إحدى الليالي التي

كانوا موجودين فيها مع الفريق العمري في منزله، أبلغوه أن عبدالرقيب يمنع مرور الناس في مقر سكنه؛ ما يثير تذمر المواطنين، وهذا أدى في تلك الساعة المتأخرة من الليل استدعائه إلى منزل العمري، وحصل شجار بينهم، تواصلوا مع رئيس المجلس الجمهوري، وطلب بقاء عبدالرقيب في منزل العمري حتى الصباح، بعدها خرج أحد الذين كانوا لدى العمري أثناء الشجار، وأبلغ عبدالرقيب أن هناك مؤامرة لتصفيته، وعليه أخذ الحذر. على إثره تحرك واتجه إلى منزل حسين الدفعي، ثم إلى منزل حمود الجائفي، ثم منزل علي سيف الخولاني، الذي استضافه حتى الصباح.

في الصباح وصلت مجموعة من الأمن المركزي، مرسلة من الفريق العمري، ثم وصلت مجموعة من الصاعقة، أو ترتدي ملابس الصاعقة، مرسلة من قائد الصاعقة الذي تعين بدلاً عن عبدالرقيب، وهي التي أحدثت إطلاق النار تجاه عبدالرقيب، المتواجد داخل المنزل، سقط على إثرها شهيداً، ولم تكتفِ هذه المجموعة بهذا، وإنما أخذته إلى ميدان التحرير، ليتم سحبه في شوارع صنعاء، كما كانت تعامل عناصر الملكية. لولا وصول الشيخ أحمد علي المطري، والعميد مجاهد أبو شوارب، اللذين أقفوا هذه المهزلة، وتولوا دفنه.

تم تصفيته، ولم يفده ضمانة الشيخ الأحمر، بل لم تتحرك الدولة ولا السلطة لمسائلة القتلة، وكأنه لم يكن شيئاً، وهو أحد أبطال فك الحصار، إن لم يكن الرجل الأول في الدفاع عن صنعاء قدم روحه مراراً فداءً للوطن، حتى انتهى بهذه الطريقة، التي تعتبر سجلاً أسود في سلطة القاضي عبدالرحمن الإرياني.

في اليوم الذي تم فيه تصفية المقاتل الوطني عبدالرقيب عبدالوهاب، الذي زاملته في رئاسة الأركان، وفي كثير من اللقاءات، التي تهدف إلى تصحيح الأوضاع، قبل قيام حركة 5 نوفمبر. في ذلك اليوم كنت قد وصلت إلى مكتب وزير الداخلية العميد محمد عبدالولي، بحثاً عن أي معلومة حول مكان تواجده؛

للعمل على احتواء الموضوع، وبينما كنت في مكتب الوزير، رن جرس التلفون وبعد الاستماع للخبر وأقفله الوزير؛ ليرفع السماعة ويتصل قائلاً انتهى الرجل، وعند السؤال، من هو الرجل الذي انتهى، قال لي إنه عبدالرقيب رحمه الله، أكد لي أن عملية التصفية كانت بتخطيط مسبق، ولم تكن بمحض الصدفة، وأن السلطة في أعلى مستوياتها، كانت وراء ذلك.

بدأت أفكر في الأمر، بتحديد وضعي بعد هذه التصفيات، كان هناك توجه لدى القيادة العسكرية بتعييني قائداً للمظلات، بينما كان هناك منحة دراسية، قدمها لي الأصدقاء السوفيت، تقديراً لموقفي في تحليل موقف أثناء الحصار، وكان هناك مندوب من قبل السفارة على تواصل يومي معي، لمتابعة سير المعارك في الدفاع عن صنعاء، بعد أن نقلت السفارة الروسية وبقية السفارات إلى الحديدة.

كان صديقي السوفيتي الذي أعرفه من خلال عملي في المركز الحربي، يثق بتحليلاتي بعكس ما كان عليه الوضع العام، الذي يقيم الأمور عبر معطيات مقارنة بين قوى الطرفين. كان تقييمي الثقة بصمود الشعب اليمني، وقدرته على الدفاع عن نفسه، وعندما حصل الانتصار، كان هذا الموقف محل احترام وتقدير، وقدموا هذه المنحة لمزيد من الحصول على الاستفادة العسكرية من كليات الاتحاد السوفيتي، فكان قراري الذهاب في هذه المنحة؛ لأن الوضع لم يعد فيه أمان للعناصر الوطنية، وغير مستبعد أن تستمر عملية التصفية التي تمت لعبدالرقيب لغيره أيضاً من الذين يصرون على البقاء في الداخل.

ذهبت في هذه المنحة، وأصطحبت معي الرفاق عبدالسلام الدميني، ومحمد علي السميري، بموافقة الأصدقاء السوفيت، وأدخلونا أكاديمية لينين للعلوم السياسية والعسكرية، لمدة خمس سنوات، وكانت تعتبر أهم أكاديمية يومها، وكنا الوحيدين من خارج دول المعسكر الاشتراكي.

في مدينة موسكو توطدت علاقاتنا مع السفارة اليمنية، التي كان على

رأسها العميد حسين الدفعي، وكان في كادرها الدبلوماسي الأستاذ غالب علي جميل، والأستاذ أحمد حيدر، والملحق العسكري المناضل محمد عبدالخالق، وبعدها التحق بالسفارة الرفيق عبدالكريم الكتف، وهذا ما جعل تواجدنا في الاتحاد السوفيتي مفيداً لما لقيناه من تعاون ومشاركة في العمل السياسي، من قبل السفارة بوجود هؤلاء الرفاق، إلى جانب العديد من الرفاق الدارسين في موسكو، منهم محمد عبدالملك العلفي، ومحمد الزارعي، وعبدالله البشيري، وأحمد الفسيل. وتم خلال هذه الفترة، انضمام العديد من الرفاق، منهم، محمد اسماعيل العلفي، ومحمد الشفق، ويحيى الخراشي، وجابر عبده فارع، ومنصور أحمد سيف، وعبدالله غالب عثمان، وأحمد عثرب، وعبدالواسع أحمد عمر، عبدالدائم مقبل، وآخرون لا أتذكر أسماءهم.

خلال بقائي في موسكو، كنت مسؤولاً عن تنظيم حزب البعث فيها، قمت بزيارة حزبية إلى دمشق، بعد انقلاب حافظ الأسد على الحزب القومي في العام 1971م، وخلال انعقاد المؤتمر القومي للحزب. كانت الزيارة بتكليف من القيادة القطرية لحزب البعث في موسكو؛ لمعرفة حقيقة الانقلاب والأوضاع بعد حصوله، عدت بعدها لإبلاغ الرفاق، والذين كان معظمهم من القطر السوري في اجتماع لهذا الغرض في السفارة العراقية، التي تعاون معنا السفير المناضل صالح مهدي عماش لعقد الاجتماع؛ بسبب عدم إمكانية ذلك في السفارة السورية. أبلغت الرفاق أنه لم يعد هناك حزب، وإنما سلطة يمثلها الرفيق حافظ الأسد. هذا ما لمسته في الشارع السوري، وداخل منظمات الحزب، التي عقدنا فيها لقاءات مع الرئيس حافظ الأسد، وأخطر ما سمعت عندما حاول أحد الحاضرين من ممثلي المنظمات القومية للحزب الذين حضروا للقاء مع حافظ الأسد، وكانوا من السودان، حاول معرفة الموقف من تصرف النميري تجاه الحزب الشيوعي السوداني، كان جواب الأسد، إن ما قام به النميري هو أقل شيء، ولو كان هذا الوضع هنا في سوريا لأعدمت الجميع. كانت هذه إشارة كافية بأن الحزب تحول

العلم الذي رفعته جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عند إعلان تأسيسها، وقد أدخلت عليه مثلث أزرق على يسار العلم يتوسطه نجمة حمراء.

إلى زعامة شخص، ولم يعد للقيادة دور، كما أن معظم القيادات تقبلت هذا الوضع، وضاع الحزب عن أهدافه وبرنامجه وخططه. قد يكون حافظ الأسد يتحلى بتربية وطنية وقومية، كما كان الزعيم جمال عبدالناصر، لكننا فقدنا الحزب، وفقدنا القيادة الجماعية، وبقى هو التوجه العام للدولة، أما الأدوات والمناضلين تحولوا إلى منفذين بدون المشاركة في الرأي والتطوير.

كما قمت بزيارة للعراق، قابلت فيها الزعيم صدام حسين، عندما كان نائباً للرئيس أحمد حسن البكر، إلا أنه كان المتصرف الأول في الأمور، سياسياً وحزبياً، وأصطحبت معي الرفاق عبدالمجيد الخليدي (همرشلد)، ودرهم عبده نعمان، وعند مقابلتنا عرض أن تقوم العراق بتحمل دعم الميزانية التي كانت تقدمها السعودية ومضاعفتها، مقابل الخروج عن المخطط الذي يقوده النظام السعودي، وخلال النقاش الذي استمر أكثر من ساعة ونصف، اتضح لي أن شخصية صدام ومنذ ذلك الوقت في العام 1971م أو 1972م، تمثل شخصية فردية نرجسية متعالية، وأن الروح القومية ضعيفة، أمام الأنانية الشخصية التي هو عليها، لمست ذلك من خلال الخارطة التي كانت تتصدر مكتبه، التي تحتوي على العراق فقط، وتؤشر إلى كل الجيران المرتبطة بحدود العراق بتهمة الأعداء، وبهذه الروح والنظرية التي عليها لم يكن مستبعد أن يصل العراق تحت قيادته إلى ما وصل إليه؛ لأنه حَّول العراق إلى شعب بعضه مصفق وانتهازي، وبعضه الأخر والأغلب خائف ويبحث عن العمالة، للخروج من بطش هذا المتكبر.

سلطة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
1967-1990م
(الجبهة القوميـة، الحزب الاشتراكي)

عند استقلال الجنوب اليمني المحتل من الاستعمار البريطاني في 30 نوفمبر 1967، تم تأسيس دولة ونظام على أرض الجنوب اليمني، قادته الجبهة القومية لتحرير الجنوب، وانفردت في تشكيل حكومة وسلطة، كما انفردت سابقاً في استبعاد باقي فصائل العمل الوطني من المشاركة في حرب التحرير، وأعلنت دولة وسلطة مستقلة لجنوب اليمن، تحت اسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

قيام سلطة الجبهة القومية ساعدت بريطانيا على تحقيقه لاغتيال الاستقلال، الذي تحقق بجهود كل القوى الوطنية، وذلك من خلال تأسيس سلطة مستقلة بدلاً مما كان يهدف إليه النظام الوطني في إعادة الوحدة اليمنية، وهكذا كانت هذه السلطة قد نفذت رغبة بريطانية في إقامة نظام مستقل عن الوطن الأم، وتنفيذ تقسيم اليمن إلى نظامين مهما حاولت سلطة الجبهة القومية القول إنها بهذا النظام تسعى إلى تحرير باقي أجزاء اليمن. إنها بإقامة سلطة ومناوشتها ثبتت وجود دولتين، ودفعت النظام في الشمال إلى محاربة الحركة الوطنية ومحاصرتها قبل

استكمال ثبات النظام الجمهوري، ومنعاً لتحقيق الوحدة اليمنية، الذي هدف إليها شعبنا ووضعه على رأس أهداف ثورة 26 سبتمبر.

صار لليمن سلطتان: في الشمال الجمهورية العربية اليمنية برئاسة القاضي الإرياني، الذي أوجد أو حاول أن يوجد علاقة جيدة مع سلطة الجبهة القومية، من خلال اعترافه بها، وفي الوقت نفسه كان يعمل على التواصل مع النظام السعودي لإيجاد علاقة حسن جوار كما كان يدعي، ولتحقيق حسن النية عمل على محاربة القوى الوطنية وتصفيتها، وفي مقدمتهم قيادة حركة 5 نوفمبر 1967، التي لم تبادر السلطة في الجنوب إلى التنسيق معها من أجل إيجاد جبهة وطنية تستكمل إنجاز التحرر الوطني الكامل لليمن.

وفي سلطة الجنوب، سلطة الجبهة القومية، تأسست جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، دولة مستقلة استمر في حدود عشرين عاماً، معظم حياتها السياسية كانت خلافات وصراعات مع الشمال، وتصفية داخلية للقوى الوطنية وانقلابات، ولم يستطيع النظام في الجنوب التوجه في الطريق الصحيح لاحتضان القوى الوطنية، التي كانت شريكة له، بل كانت مناضلة قبل وجوده ضد الاستعمار والاستبداد، وإنما سيطر عليها الانفراد واتهام الآخرين بالعمالة أو الرجعية أو التخلف، كيفما توفر لها الوضع أن تصف غيرها به.

عملت سلطة الجبهة القومية على بناء النظام الاشتراكي كتوجه لسياسة النظام، الذي كان من خلاله يبررون موقفهم تجاه المناضلين، ويصفون بها سلطة الجنوب، لكن هذا التوجه لم تكن قيادة الجبهة القومية يومها ولا أعضاءها قد استوعبوا الفكر الاشتراكي العلمي، وإنما كان نوع من المزايدات غير الواعية هي السائدة بشكل عام داخل السلطة والتنظيم، في محاولة إثبات توجهها التقدمي في إقامة اليمن الديمقراطي الاشتراكي. تلك كانت ضمن توجيهات بعض القيادات الفلسطينية التي وجِدت لتوجيه حرب التحرير، ثم بناء السلطة وإدارتها، لم يراعي

هؤلاء ولا قيادة الجبهة القومية الوضع الاقتصادي الذي يعيشه اليمن، الذي لم يكن قد بدأ حتى بتأسيس البنى الاقتصادية الضرورية ولم تكن هناك مؤسسات مستغلة، كان لايزال النظام خدميه والسائد في المجتمع، ويتطلب تأسيس نظام عادل يؤدي إلى تنفيذ التوجة الاشتراكي العلمي، ويتجاوز ظهور قوى الاستغلال.

كانت المزايدة والتقليد دون وعي أو إدراك، هو السائد ومثل أعباء إضافية على العمال والمواطنين والتزامات السلطة، وأدت إلى تدهور أوضاع العمال وتدني دخلهم، وزادهم عبئاً وهموماً، وعرضت الكثير للخروج من الوطن إلى أي مكان، لإيجاد ما يكفيه ويستطيع إعالة أسرته، فكان النظام الاشتراكي قد وصل إلى تأميم حقوق هي من حق الطبقات العاملة، فذهب إلى تأميم المطعم والدكان والمنزل، وحتى الجمل وقارب الصيد. مفاهيم بعيدة عن الاشتراكية، بدلاً من أن يقوم النظام بتأسيس الرقابة وتطوير هذه المنشآت والملكيات بطريقة اشتراكية تحد من الاستغلال وتكون رأس المال المستغل، ومع هذا تحملت الجماهير هذه السياسة، لإيمانها الفطري بالاشتراكية، حتى بدأت الاختلافات داخل القيادات السياسية في السلطة وداخل الحزب حول مفهوم السلطة وإدارتها، وتقييم النظريات والتوجهات المتعددة داخل التيار الاشتراكي، ما أدى إلى تصفية بعضها طبقاً لتلك الخلافات.

ذهبت سلطة الجبهة القومية أثناء مناقشة هذا الوضع، وأمام اجتهادات بعض القيادات الحزبية إلى إعادة النظر في طبيعة العمل السياسي بتنظيم الجبهة القومية، ابتداءً من إعلان التنظيم السياسي للجبهة القومية ثم حزب من طراز جديد إلى تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني الذي جمع الفصائل الماركسية الموجودة في جنوب اليمن، إلا أن تنظيم الجبهة القومية وهو المشارك الإساسي في هذا الحزب كانت الخلافات المناطقية والقبلية قد عشعشت فية، ومن خلالها تواجد تدخل خارجي واحتضنة ضعف الوعي الفكري والسياسي في أعضائها، فانتصرت فيه المصالح الشخصية لعدد من القادة، لم يستطع الحزب بعد تكونه

من إيجاد ثورة فعلية داخل أعضائة حتى يكون قائداً جماهرياً قادراً على كشف الاختراقات والاختلالات لهذا السلوك، وإنما كان يحتفظ بمواقف منفصلة عن بعضها، وكان من نتائجها أحداث يناير 1986م الضربه المؤثرة، التي قضت على القيادة التأريخية للحزب الاشتراكي اليمني .

لم يحقق تحول السلطة في عدن من سلطة الجبهة القومية إلى سلطة الحزب الاشتراكي اليمني هدفه، وإنما ظل الحزب وكأنه تجميع لجهود مساعدة له وتابعة، وظل يعتبر أعضاء الجبهة القومية هم الأساس.

عمل الحزب الاشتراكي اليمني وقبله سلطة الجبهة القومية على تكوين مؤسسات عامة خدمية للمواطنين، وسعى إلى توفير المواد الضرورية والأساسية، ومراعاة إمكانية القدرة الشرائية المتوفرة، وتأمين السكن، كما حافظ النظام الاشتراكي على الملكية العامة للأرض، وعدم استخدامها للمتاجرة، وكان يعالج الحالة الاجتماعية التي يعيشها المواطن في الجنوب، من حيث ضئالة المصادر والإيرادات، وضعف الاقتصاد، ومنع ظهور التباين والتمايز داخل المجتمع، من خلال ترتيبات نضالية أدارها الحزب. حافظ على تعايش الموطنين، وتقارب حالتهم الاجتماعية.

هذا الوضع وما واجهه من أخطاء؛ بسبب الوعي غير الكامل للنظام الاشتراكي، والمزايدة فيه من ناحية؛ وبسبب عدم توفر الظروف التي تساعد على تحسين الحالة المعيشية، كانت مقبولة للاغلبية من أبناء المجتمع، وعلى أمل تحسنها مستقبلاً، لكن الصراعات والخلافات التي وقعت فيها القيادات السياسية، والتدخل من قبل النظام الإمبريالي في تشويه الأداء الاشتراكي والتخويف منه، ولَّد تذمراً شعبياً خاصة عندما بدأت بعض القيادات تظهر بعمالاتها للقوى الخارجية.

عاش المجتمع اليمني في عدن تحت سلطة الحزب الاشتراكي، في مستوى متقارب دون امتيازات بارزه، واستمرت السلطة حتى قيام الوحدة عام

1990م بهذا السلوك وهذا الحال، الذي لو أخلصت قيادتها وتوحدت القوى الوطنية وابتعدت عن الأنانية والمصالح الخاصة لكانت نموذجاً تحتذي به الجماهير اليمنية أثناء تحقيق إعادة الوحدة وفي سلطتها التي استقبلتها الجماهير في جميع أنحاء اليمن، على أمل النجاة من الأوضاع الفاسدة المسيطرة على النظام في شمال الوطن، والاستفادة من الثروات الطبيعية من قبل كل الشعب، بدلاً من استغلالها من القوى الخارجية والسطلة في الداخل. هذا ما كان يتمناها ويرجوه كل أبناء شعبنا من إعادة الوحدة، إلا أن عدم إخلاص القيادات التي شاركت في إعادة الوحدة، ووقوعها في المصالح الشخصية الذي رتبت لها بعد إعادة الوحدة، جعلها تبتعد عن الوطنية ونست كل نضالها التي خاضته من أجل اليمن.

إن ابتعادها عن الوطنية جعلها تنسى كل ما كانت تتبناه، وتعمل من أجله كقيادة شعبية تهدف لبناء نظام اشتراكي عادل، وصارت تلهث وراء قادة النظام في الشمال، الذين كانوا يخافون انتقال تجربة الجنوب وتمدده على الوطن بشكل عام، لكن ما حدث أن المعايير انقلبت، وصارت قيادة الحزب الاشتراكي تتأثر وتنقل تجربة الشمال الفاسدة إلى الجنوب.

وجود نظامين في صنعاء وعدن جعل التنقل بينهم أصعب وأبعد من الوصل الى أية دولة في أي قارة، وعاشت معظم الأسر الواحدة منقسمة بين الشمال والجنوب، ولم يتجه النظامان إلى حل هذه الماساة، بل كان هناك من يعمل على تثبيت الانقسام باعتبرة حقيقة ثابتة.

سلطــة إبراهيم الحمــدي
(13 يونيو 1974- 13 اكتوبر1977)

بينما كانت اليمن تعيش التشطير تحت نظامين مختلفين، نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب، ونظام سلطة الجمهورية العربية اليمنية في الشمال، كانت سلطة الشمال مكونة من تحالف المحافظين والمشايخ، يقوده ويوجهه النظام السعودي منذ نهاية 1968م، بعد تصفية قيادة حركة 5 نوفمبر 1967م، وكان هذا النظام يعتمد على مراكز قوى مختلفة من مشايخ وضباط وبعض الشخصيات الاجتماعية، يحضى باعتمادات ومساعدات مالية، يقدمها النظام السعودي لإبقاء النظام غير مركزي وضعيف أمام اتخاذ أية قرارات خارجية.

في هذا الوضع في صنعاء، كان رئيس المجلس الجمهوري عاجزاً عن أي دور، فاقداً لأي سلطة، وبعيداً عن الوعود التي كانت تقدم له من النظام السعودي، وإنما وجد أنه أمام مراكز لا يستطيع حكمها أو السيطرة عليها، وكان يلجأ إلى السفر أوالاعتكاف، ثم القبول بعملية التراضي والصلح، الذي سرعان

ما يعود إلى صراعاته السابقة.

وكان الوضع في الجنوب يعيش حالة من الركود، مكتفياً بالاسم الوطني الديمقراطي الاشتراكي دون أن يعمل على تحقيقه، وتحقيق الأهداف التي ترجوها القوى الوطنية من خلال ما حققته من حرب تحرير الجنوب، وبقى الوضع في صراعات وخلافات داخلية، تبرز خلالها تغييرات وتصفيات بعيدة عن العمل الوطني الواحد تجاه اليمن.

كما أن المعسكر الاشتراكي لم يعمل على الأخذ بيد هؤلاء المناضلين ودفعهم في اتجاه استكمال الثورة اليمنية، والعمل على وحدة القوى الوطنية؛ لإعادة الوحدة وإيجاد نظام اشتراكي على الساحة اليمنية، فقد كان النظام الاشتراكي قد بدأ يعيش حالة من الركود التي أدت إلى بداية الانهيار؛ بسبب عدم تطوير أدواتها النضالية وتحديثها مقابل ما حدث في المعسكر الإمبريالي من تطورات وأساليب في معاداة التوجه الاشتراكي العالمي.

الوضع الذي كانت اليمن تعيشه، سلطتان وسياستان مختلفتان أيضاً، والشعب فاقد قواه الوطنية التي واجهت التصفية من قبل النظامين في الشمال والجنوب. تحرك المقدم إبراهيم الحمدي ومن داخل نظام صنعاء، ومن خلال مركزه القيادي نائباً لرئيس الوزراء ونائباً للقائد العام وقائد الاحتياطي العام، مستفيداً من علاقته مع العديد من مراكز القوى المتواجدة داخل النظام، وعمل على إقناع كل الأطراف موهماً كل طرف أنه يسعى لصالحه، وذلك بإقناع الجميع بضرورة إيجاد تغيير. استطاع إقناع رئيس المجلس الجمهوري بأنه لابد من إعادة هيبة الدولة وسلطتها، وأن هذا الوضع لا يتحقق إلا إذا قدم استقالته بشكل مؤقت لكي يستطيع أخذ موافقة المراكز الأخرى بتقديم استقالتها، بعدها يتم ترتيب الأوضاع وعودته إلى السلطة.

كانت هذه الفكرة أو الخطة التي وضعها إبراهيم الحمدي لإقناع مراكز

القوى الأخرى لتقديم استقالتهم، طالما ورئيس المجلس الجمهوري جاهز لتقديم استقالته، ومن ثم بعد التخلص من القاضي الإرياني يتم ترتيب الأوضاع بالتوافق بين مراكز القوى باختيار نظام جديد يراعي مصالح الجميع، وهكذا استطاع إبراهيم الحمدي أن يتحصل على استقالة الجميع في وقت واحد، حيث قدم الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر استقالته من مجلس الشورى، والشيخ سنان أبو لحوم من محافظة الحديدة (المصدر المالي للدولة)، واستقالة القاضي عبدالرحمن الإرياني من رئاسة المجلس الجمهوري.

مباشرة أعلن إبراهيم الحمدي قبول هذه الاستقالات، وتكوين مجلس قيادة، كما أعلن تشكيل حكومة راعى فيها إرضاء مراكز القوى ظاهرياً، من خلال تكليف الاستاذ محسن العيني رئيساً للوزراء إرضاء لبيت أبولحوم، والمقدم مجاهد أبوشوارب، والعميد يحيى المتوكل إرضاء للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وضمن بهذا إجماع وتأييد جميع مراكز القوى، كما أن الجانب السعودي لم يكن يرى في إبراهيم الحمدي شخصاً مرتبطاً بالتيار الوطني الذي يخافه في اليمن، وعمل على تأييد حركة المقدم إبراهيم الحمدي يوم 13 يونيو 1974م.

أمسك الحمدي بزمام السلطة، وبدأ باتخاذ إجراءات بعيدة عما كان يعلنه سابقاً، ابتداءً بإبعاد التكليف لمحسن العيني بتشكيل الحكومة، وهكذا أرضى الجانب السعودي، ثم ذهب إلى إبعاد آل أبولحوم، وبعد فترة تم إقالة يحيى المتوكل، ثم إقالة (مجاهد أبو شوارب). هؤلاء جميعاً كان يرى فيهم أنهم يمثلون مراكز قوى لابد من إزاحتهم حتى يستطيع التحرك وفق مخطط يتبناه، بعيداً عن المحاصصة والاختلافات والاعتراضات التي تعرقل ما يهدف إليه، وفي الوقت نفسه، عمل على البحث عن بدائل للنفوذ والتمويل السعودي، لمواجهة عجز موازنة الدولة التي أوصلتنا إليه الحروب من ناحية، والتدخل الخارجي الذي حال دون العمل على بناء الاقتصاد الوطني الذاتي، وعمل على إغراق اليمن بالمصروفات بما يتجاوز الإيرادات، وأدى إلى هبوط العملة إلى أكثر من 400%، حيث وصلت

قيمة الريال اليمني مقابل الدولار إلى (4.5 ريال). أوصله الأصدقاء والأشقاء بعد أن كان الريال اليمني أكبر من الدولار ويساوي (4 ريال) سعودي.

مع بداية سلطة إبراهيم الحمدي، عمل على بقاء العلاقات مع النظام السعودي، ولكنه بدأ يعزز علاقة مستقلة مع دول الخليج، وبالذات الإمارات العربية المتحدة والشيخ زايد بن سلطان، حتى استطاع خلال سلطته القصيرة إنجاز خطوات مهمة ومفيدة في بناء الدولة، وإنشاء البنوك الخدمية والجمعيات الاستهلاكية والتنقيب على النفط، وبناء سد مأرب، وخدمة المواطن والموظف من خلال الجمعيات الاستهلاكية والسكنية ودعم التعاونيات الزراعية، وتأسيس اللجنة العليا للتصحيح، ومحاربة الفساد، والتفكير والإعداد لبناء تنظيم سياسي. هذه الإنجازات كانت ضرورية وخدمة المواطن لا تقبلها السعودية ولا تسمح بها؛ لأنها تؤسس لبناء دولة يمنية، وهو أمر مرفوض من قبل النظام السعودي.

ما وقع فيه من خطئ أنه لم يعطِ أهمية للتحالف مع القوى الوطنية، والتفَّ حوله التنظيم الناصري فقط، مع عدد من الفادسين الذين كانوا قريبين منه، وهذا كان نقطة الضعف الوحيدة؛ لأن الكثير من الانتهازيين والمصلحيين سايروا توجه إبراهيم الحمدي، واستطاعوا الدخول إلى الكثير من تلك الانجازات والتغلغل فيها.

إن أهم ما يجب أن نؤكد عليه، أن الرئيس إبراهيم الحمدي كان متجهاً لبناء دولة يمنية مستقلة، واستطاع خلال فترة وجيزة تحقيق الأمن والاستقرار، والتفت حوله جماهير واسعة، وهذا ماتنبه إليه النظام السعودي، وأثار تخوفه من طموحات هذا الرجل، الذي لم يكن يتوقع منه ذلك، كما أن تصفيته لمراكز القوى حولها إلى مراكز عداء ظلت تستهدفه كشخص، وهناك تحرك النظام السعودي بكل إمكانياته إلى تحريض تلك القوى والمراكز، والاتفاق معها على تصفيته.

إن توجه النظام بقيادة إبراهيم الحمدي لبناء اليمن الواحد لإعادة مكانته

التاريخية، وتحقيق الاستقلال اليمني في القرار، كان اجتهاداً شخصياً لم يشرك فيه القوى الوطنية التي كان هذا هدفها، وظلت غائبة أو مختلفة مع سياسة إبراهيم الحمدي وقيادته.

الحركة الوطنية كانت غائبة ومختلفة، ولم تدرك دورها في هذا الوضع، وفي مساعدة هذا الرجل في توجهه الوطني، الذي كانت إنجازاته تثبت ذلك، وبالذات عندما بدأ النظام السعودي بمحاربته، وكذلك مراكز القوى المرتبطة بالنظام السعودي. كانت القوى الوطنية ما زالت تشك في صدق توجه الرئيس إبراهيم الحمدي، وظلت كذلك أثناء تعاملها معه، لاسيما أنه كان معتمداً بشكل كبير على جهاز الأمن السياسي، الذي كان حتى عهد سلطته يتبعه مباشرة، ولم تستطع القوى الوطنية أن تراجع إنجازات إبراهيم الحمدي، فكان هو والتنظيم الناصري في اتجاه، بينما كل القوى الأخرى في الاتجاه الآخر.

لم يتحرك التنظيم الناصري في إيجاد علاقة بين إبراهيم الحمدي والقوى الوطنية، واكتفى بأنه قريباً منه، وهذا ما عكس طبيعة التنظيم الناصري في ارتباطه الدائم بالسلطة، وتحوله لمعاداة كل من يعادي السلطة، وهي تربية قديمة ولا تزال.

كان التخلص من الرئيس إبراهيم الحمدي، بسبب هذا التوجه، وشروعه في تأسيس الدولة اليمنية الواعدة، أثناء قراره السفر إلى عدن في عيد ثورة 14 أكتوبر، وكان الحديث هو بحث إعادة الوحدة. وكانت خطوة مخيفة للكثير من القوى المتخلفة في اليمن وغير مقبولة من قبل النظام السعودي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى أنه أقدم عليها دون أن يكون لديه شركاء من القوى الوطنية، ولم يكن قد رتب البيت الداخلي الذي لابد أن يكون عليه نظام السلطة في صنعاء في حالة إذا ماحصل له أي مكروة .

لهذا كانت تصفية الرئيس إبراهيم الحمدي، تصفية للتوجه الوطني الذي

كان يهدف إلى بناء دولة وإقامة وحدة وإعادة حضارة اليمن، وأزعج ذلك وأخاف النظام الإمبريالي الصهيوني وأدواته في المنطقة، فكانت تصفيته هي الحل الوحيد أمامها؛ لأن القوى الإمبريالية تدرك أنه كان يمثل هذا التوجه كشخص، وبالتخلص منه يتم التخلص من هذا الاتجاه، وهذا ما حصل.

بعد التخلص من إبراهيم الحميد، عمل النظام السعودي وتنفيذاً لرغبة النظام الإمبريالي الصهيوني على توجيه الأنظمة التي تكونت، على إجراء عمليات جذرية في تغيير البرامج التربوية والإعلامية، والعمل على تشويه، وإضعاف المواد الوطنية والتاريخ والجغرافيا، والقضاء على كل المؤسسات التي تشكل اقتصاداً وطنياً.

كما أن القوى الوطنية ومواقفها ودورها أثناء رئاسة الحمدي، لم تساعده في تنفيذ القواسم المشتركة بينهما التي كان يهدف إليه والحركة الوطنية، كما أن السلطة في عدن -وهي الممثلة للقوى الوطنية- لم تعمل على التقارب للوصول إلى طريق واحد لتحقيق آمال الأمة، وإنما كانت ترى الوصول إلى ذلك عبر الكفاح المسلح.

لتحقيق الوحدة، عمل ابراهيم الحمدي على إيجاد تقارب بين الشمال والجنوب من خلال علاقة ثنائية مع الرئيس سالم ربيع علي، وقد تنبة النظام السعودي إلى هذا التقارب، ولم تتنبه له الحركة الوطنية، ووجد النظام السعودي في هذا التقارب الفردي إمكانية الاستفادة منه؛ لتشويه النتائج وتحويلها.

إن العلاقة الثنائية التي بناها إبراهيم الحمدي مع سالم ربيع علي، أخافت النظام السعودي، وكانت هي الدافع وراء تصفيته من ناحية، واستغلوا هكذا علاقة وكونوها بين الرئيس المكلف أحمد حسين الغشمي، والرئيس سالم ربيع علي، حيث رتب للغشمي في المدة القصيرة التي ظل فيها رئيساً علاقة ثنائية خيطية بينه وبين الرئيس الجنوبي، لا تمر عبر أجهزة الجبهة القومية، هذه العلاقة مكنت

المقدم الغشمي من إرسال أحمد الرحومي -وهو عضو في قيادة الجبهة الوطنية ومن ضباط سبتمبر- إلى عدن، ومقابلة سالم ربيع علي، والاستماع منه لمعلومات كانت تعتبر في غاية السرية حول نشاط الجبهة الوطنية، دعى بعدها الرئيس الغشمي قيادة الجبهة للاجتماع، وإصدار بيان بتأييد قيادته للبلد، الأمر الذي فاجأ قيادة الجبهة عن طبيعة هذه العلاقة، وكيف استطاع استدراج المقدم أحمد الرحومي للحصول على هذه المعلومات.

في هذا اللقاء كان للرفيق سلطان أمين القرشي، الذي كان يومها الرئيس الدوري للجبهة الوطنية، التأكيد على الرئيس أحمد الغشمي، بأن موقف الجبهة يعتمد على الأعمال، فكلما بعد الغشمي عن النظام السعودي، تكون الجبهة إلى جانبه، وكلما قرب من النظام السعودي، بعدت عنه وعارضته، وكان هذا الموقف من الرفيق سلطان، هو السبب في اعتقاله وإخفائه حتى الآن.

التخلص من القائد عبدالله عبدالعالم:

قبل هذا اللقاء كان المقدم أحمد الغشمي قد تخلص من القيادة التي كان يعتمد عليها الرئيس إبراهيم الحمدي، ممثلة بقائد العمالقة عبدالله الحمدي الذي تم تصفيته بنفس المكان والزمان الذي صفي فيه الرئيس إبراهيم الحمدي، وتم تصفية بعد ذلك علي قناف زهرة قائد القوات الخاصة والمسؤول عن حراسة العاصمة، وكذلك قائد الحرس الخاص للرئيس إبراهيم الحمدي، وكان قائد المظلات عبدالله عبدالعالم هو القائد الوحيد الذي لم تشمله هذه التصفية، لكنه تعرض للمضايقات والتحرش الذي دفعته إلى الخروج من العاصمة والتوجه إلى مسقط رأسه في القريشة مديرية الحجرية، وفي الطريقه إليها مر على علي عبدالله صالح الذي كان قائد اللواء في تعز.

وبدأت محاولة تصفيته وخلق الأسباب المؤدية إلى ذلك، فكان أن دفع بعدد من أعيان ومشايخ تعز التواصل معه لإيجاد حل من ناحية، ومن ناحية أخرى، كانت هناك عناصر تدفعه للتمرد في جبل منيف المطل على تربة ذبحان، وخلال هذه المساعي التي كان أساسها إيجاد حلول وداخلها محاولات خلق مبرر لتصفية القائد عبدالله عبدالعالم، حدث أن تم تصفية المشايخ والوجهاء الذين كانوا يقومون بالوساطة من قبل قوى مجهولة، تحمل مسؤوليتها القائد عبدالله عبدالعالم، مما دفعه الذهاب إلى عدن ومنها إلى دمشق.

ولأن الشيخ الوطني أحمد سيف الشرجبي لم يكن ضمن هذه المجموعة، وكان له موقف أبلغه للسلطة يومها، ممثلة بقيادة تعز، التزم فيها ترك هذه المباحثات على مسؤوليته، وهو مسؤول بعمل حل لها دون تعريض البلاد لمثل هذه الأحداث التي لم تعرفها داخل منطقة الحجرية، لكنه تم تصفيته لاحقاً بسبب هذا الموقف، مما يدل أن هناك مخطط استهدف تصفية الأعيان والوجهاء الوطنيين لمحافظة تعز وتحميل عبدالله عبدالعالم المسؤولية. ولإخفاء هذه الحقيقة التي طال البحث عنها، تم تصفية الشاهد الوحيد الذ كان مرافقاً لعبدالله عبدالعالم أثناء هذه الأحداث، وأثناء سفره إلى عدن ثم إلى دمشق، عندما تم استدعائه وتصفيته في صنعاء، بينما كان ضيفاً على السلطة، هذا الشاهد زميله عبدالرقيب القرشي.

سلطة علي عبدالله صالح 1978-2012م

- الجمهورية العربية اليمنية 1977-1990م
- الجمهوريـة اليمنيـة 1990 – 2012م

بعد تصفية إبراهيم الحمدي، كان البديل هو المقدم أحمد الغشمي، بصفته نائباً لإبراهيم الحمدي، وهذا وضع طبيعي وكأن تصفية إبراهيم كانت حدثاً عادياً أدت إلى أن يحل محله النائب، حتى يتم اختيار البديل.

إن النظام السعودي كان يتابع هذه الأحداث، ويتدخل من أجل ترتيب البديل بعد تصفية إبراهيم الحمدي، الذي تم تصفيته أثناء دعوة غداء في منزل المقدم أحمد الغشمي، بمناسبة تم ترتيبها لاستدراج حضور إبراهيم والاختلاء به وتصفيته.

استمر المقدم أحمد الغشمي على رأس السلطة لفترة قصير حتى يتم ايجاد البديل الذي يعده النظام السعودي، بينما كان الغشمي يرتب وضعه لمتابعة المسئولية الثقيلة التي لم يعهدها، وقد كان نائباً لإبراهيم الحمدي، و بقي على هذا الحال لفترة لم تتجاوز (7 أشهر)، خلالها كان يتابع تجهيز وضعه في همدان

والإعداد والتهيئة لمقر قيادته، يستطيع من خلالها أن يوجه السلطة، تاركاً صنعاء تحت إدارة تتبع أوامره وتوجيهاته.

وبينما هو في هذا الشأن والإعداد، كانت هناك ترتيبات أخرى تقوم بها أطراف خارجية؛ بهدف إسقاط النظامين في اليمن شمالاً وجنوباً، بدأ هذا المخطط عندما رتبوا تواصلاً ثنائياً بين المقدم أحمد الغشمي، والرئيس سالم ربيع علي. هذه العلاقة وصلت إلى مستوى تبادل المعلومات حول نشاط الحركة الوطنية والجبهة الوطنية التي كان مقرها مدينة عدن، وعد خلالها الرئيس سالم ربيع علي بإرسال وثائق مهمة حول نشاط عناصر في صنعاء كان يحتاجها المقدم أحمد الغشمي، لاستخدامها أثناء ترسيخ سلطته، إما بتصفيتها أو الحصول على تأييدها، وأرسلت هذه المعلومات ضمن حقيبة مباشرة إلى صنعاء، مع مندوب خاص وتعليمات مشددة تصل إلى شخص الرئيس أحمد الشغمي.

هذه الحقيبة حملت متفجرات بدلاً من الوثائق، وانفجرت مباشرة أثناء فتحها في مكتب القائد العام للقوات المسلحة مكتب المقدم أحمد الغشمي، كانت الحصيلة مقتل أحمد الغشمي، والمندوب المرسل، وبهذا انتهت فترة رئاسة الغشمي دون أي إنجاز يذكر؛ بسبب الوقت والظروف، ولأنه في اعتقادي لم يكن بقاء أحمد الغشمي في السلطة إلا مؤقتاً، بينما يتم إعداد الظروف والشخص المناسب، وهو ما وفره تصفية الرئيسين في وقت واحد.

تحرك علي عبدالله صالح من منطقة قيادته في محافظة تعز إلى صنعاء، وبدأ في الدفع بالسلطة التي توزعت بين القاضي العرشي رئيساً مؤقتاً، وعبدالعزيز عبدالغني رئيساً للوزراء، والمقدم علي الشيبة قائداً عاماً للقوات المسلحة، وتولى علي عبدالله صالح وباختيار هذه القيادة منصب نائب القائد العام ورئيس هيئة الأركان؛ لما كان يمثله ويعلن عنه بأنه الصديق الأساسي للشهيد أحمد الغشمي، بينما كانت الحقيقة أن الغشمي وبمعرفة مني شخصياً أنه ما كان يصل إلى صنعاء

حتى يلزمه العودة إلى تعز.

استغل علي عبدالله صالح اغتيال الغشمي وبتلك الطريقة في الوصول إلى صنعاء، والمشاركة في تشكيل قيادة جماعية مكونة من القاضي العرشي رئيس مجلس الشورى والأستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء، والمقدم علي الشيبه رئيس هيئة الأركان، علي عبدالله صالح قائد لواء تعز، تكلف القاضي العرشي القيام برئاسة الجمهورية، والمقدم علي الشيبة قائد عام للقوات المسلحة، وتم تكليف علي عبدالله صالح نائباً للقائد العام ورئيس لهيئة الأركان، ومن وسط هذا التشكيل وتدخل النظام السعودي المستمر والمباشر من الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الذي كان يتابع الأمورمن خلال مكتبه وسفارة النظام في صنعاء، منذ بداية تخوف النظام من نشاط إبراهيم الحمدي، وكان واضحاً أن هذا المكتب السعودي قد استطاع -منذ فترة- إيجاد علاقة مباشرة مع علي عبدالله صالح أثناء عمله قائداً للواء تعز، ولهذا بدى واضحاً التوجه بإعداده وتوليه السلطة من خلال النشاط الذي أبداه والتحرك داخل الوحدات للمطالبة بالثأر والدعم السعودي وفي تجميع الأصوات المطالبة باختياره رئيساً لليمن عبر مجلس الشورى.

تم اختيار علي عبدالله صالح، رغم وجود أسماء كثيرة كانت أقرب إلى مهمة رئاسة السلطة وأكثر تجربة وعلاقة اجتماعية ومكانة شعبية، لكن الإرادة السعودية كانت وراء هذا الاختيار ولهذا القائد، على الرغم من بعده عن السلطة وفهمه لها؛ ذلك بسبب العلاقة السابقة وما كان يطرحه من خلال زياراته للمواقع العسكرية والمعسكرات الثأر لمقتل الغشمي، حيث تطابقت تصريحاته مع طموحات المخطط الإمبريالي الرجعي، والقوى المعادية للسلطة في الجنوب وللنظام الجمهوري بشكل عام، التي تهدف إلى وجود قتال بين النظامين تؤدي إلى سقوط الأنظمة القائمة والقضاء على الدولة اليمنية، وتأسيس مراكز قوى متصارعة ترتبط بالنظام السعودي والدول الإمبريالية.

حالة الشارع وهول المصيبة الذي أحدثه اغتيال الغشمي، الذي لم يتوقع حدوثه بتلك الطريقة من قبل الأشقاء، وهو أسلوب لا يعرفه اليمنيون في خلافاتهم، جعلت الشارع اليمني في شمال الوطن يتقبل صعود هذا القائد ويؤيده دون وعي أو إدراك لما يترتب على ذلك. هذا هو ما مهد له الطريق لاستلام السلطة، وبقرار مجلس الشورى، وظل يعتبره أنه قرار ديمقراطي، وأن استلامه للسلطة كان خياراً وتكليفاً، ولم يكن رغبة، بينما الحقيقة أن هذا القرار خطط له ومول من قوى خارجية وداخلية، وكان الأمن السياسي الذي ارتبط بالنظام السعودي والقوى الغربية له دور مهم في توجيه المطالبة بتحمله المسؤولية، حتى يستمر -من خلاله- بتصفية القوى الوطنية بتهمة أحداث 22-23 أغسطس 1968م.

استلم علي عبد الله صالح السلطة رئيساً للجمهورية في هذه الظروف، وبدعم هذه القوى، ولكنه كان يظهر للناس وللعامة أنه امتداد لفترة الرئيس إبراهيم الحمدي، في الوقت الذي كانت تصرفاته تدل على عكس ذلك، كان ذلك وسيلة ووفق مخطط مرسوم له من قبل النظام الإمبريالي وأدواته في المنطقة (النظام السعودي)، الذين دعموا صعوده واستلامه للسلطة.

إن اختيار علي عبد الله صالح من داخل التشكيلة التي أدارت السلطة بعد مقتل الغشمي، يثير تساؤلات عن سبب الاختيار، هل الإجماع في اختيار ما كان يطرحه من شعارات ومطالبة بالثأر؟ أم كان لارتباطات سابقة لهذا الرجل بالنظام السعودي؟، وكان الإعداد له قبل فترة هذا الاختيار، وربما في فترة رئاسة الزعيم إبراهيم الحمدي، لكن الواضح هو الدور الكبير الذي لعبه الأستاذ عبدالله عبدالمجيد الأصنج، الذي كان مقرباً من النظام السعودي ومختلفاً ومعادياً للنظام في الجنوب، كان ملموساً من خلال تحركه في تلك المرحلة لاختيار علي عبدالله صالح. هذا النشاط التقى مع ما يريده أعداء اليمن، من وجود شخصية عسكرية لن تتردد في الدخول في معارك مع الشطر الجنوبي، هذه المعارك حتماً تعمل على تصفية قوى الطرفين، وتؤدي أمام ضعفها وتقسمها إلى الامتثال لاملاءات

النظام السعودي.

ابتعد علي عبدالله صالح من اندفاعه إلى الحرب تحت مبرر ترتيب الوضع العسكري وبناء الجيش لتحقيق الانتصار، وأقنع بهذا كل القوى الداعمة له أولاً، ومن خلالها هدأ الاندفاع الذي كان عليه الشارع، وكان هو من وراء هذا يسعى إلى تكوين مركز قوي يستطيع من خلاله التعامل مع مراكز القوى المتعددة داخل الوطن.

بدأ رئاسته بالحديث عن استكمال التصحيح الذي تبناه الرئيس إبراهيم الحمدي، وعمل على تشكيل لجنة حوار وطني، لإعداد ميثاق وطني للشعب اليمني كافة تمخض عنه مؤتمر شعبي عام، وبهذا استطاع جمع كل القوى وفصائل العمل الوطني في إطار واحد هو القائد والموجه لها، وانطلق لتصفية ومطاردة من لم يقتنع بهذا التوجه الوطني، متهماً المعارضين بالعمالة وعدم الرغبة في الوحدة الشعبية، وبالنسبة للتعاونات الزراعية أظهر المحافظة عليها، ولكنه عمل على إفراغها من قواها الذاتية حتى اضمحلت وتقوقعت وصولاً إلى الاختفاء دون قرار، أما العلاقة الخارجية مع الدول الأخرى، فقد أضعف العلاقة المباشرة مع دول الخليج، حين جعلها عبر النظام السعودي الشريك الأساسي والموجه للنظام في اليمن.

هذه السياسة وما يريده النظام السعودي، هو تصفية التعاونيات الزراعية والجمعيات الاستهلاكية والتعاونية، وإلغاء كل بناء اقتصادي أو مؤسسة اقتصادية تهدف إلى بناء اقتصاد وطني مستقل يعتمد على الذات اليمنية والإنتاج اليمني. النظام السعودي يريد من الأنظمة الحاكمة في اليمن العمل على الاعتماد الكلي في إعاشة المواطنين على ما يستورد منها أو من خلالها؛ خوفاً من حصول نهضة يمنية واستعادة للتاريخ اليمني والدولة اليمنية التي تهدد سيطرة النظام السعودي على الجزيرة العربية.

أسس المؤتمر الشعبي العام ليكون بديلاً عن فصائل الحركة الوطنية، ومحتكراً لكل النشاط الإعلامي والسياسي، وصار يخدم نشر وتعميم السياسة التي يقودها علي عبدالله صالح، الذي بدأ فترته في السلطة يدعو إلى للقاءات واجتماعات ويستمع للمتحدثين فيها حول القضايا الوطنية والسياسية والمطالب الجماهيرية، ويستوعب كل تلك الحوارات، ثم يحدد مواقفه وأفعاله من خلال الآراء التي استمع إليها، مظهراً تبنيه تلك القرارات والنتائج، لكنه كان دائماً يرسم طريقه وفقاً لما يرى ولا يختلف مع النظام السعودي، الذي أوصله إلى السلطة، وبهذا كان الكثير من الذين يلتقون معه يرون أنه يتحرك بما يراه الشعب، بينما هو يأخذ ذلك للاسترشاد والبحث عن تمرير ما هو مرسوم له دون الصدام مع ما يطرحه الشارع. كان أسلوباً ناجحاً في إدارة السلطة وأخذ الموافقة الشعبية وعدم إغضاب القوى الخارجية المؤيدة له.

اعتبرت الكثير من الشخصيات الوطنية والقيادية أنه يمتلك القدرة والكفاءة؛ ما يجعله أجدر من غيره في زعامة الوطن وقيادته، وأنه يتمتع بشخصية قيادية وإدارية مؤهلة أكثر من تلك الشخصيات الوطنية والحزبية. استفاد من عناصر الحركة الوطنية، وأخذ كل ما استطاع من آرائهم وتوجهاتهم، وأجاد الإمساك بالسلطة والتعامل مع كل طوائف المجتمع ورجال القبائل وعقالها ومشايخها، وذلك باستخدام المال والوظيفة التي احتكرها بيده، ليستطيع ربط الجميع وحاجتهم بشكل مباشر بشخصه وقيادته.

صار حاكماً قوياً، وجعل مراكز القوى المرتبطة بالخارج شريكة معه، حتى لا تظل تتصرف خارجة عن السلطة التي يديرها، وعمل على إقناع القوى الممولة لها بهذا، فكان على دراية ومتابعة ومشاركة فيما يقدمه النظام السعودي من مساعدة وميزانية. أقنع النظام السعودي أن يتقبل بناء جيش، وهو ما لم يكن النظام السعودي يرضى عنه طوال الفترات السابقة والأوضاع التي سبقت الرئيس علي عبدالله صالح؛ لأن النظام السعودي تأكد له أن هذا الجيش ليس إلا قوة

تحافظ على التوازن بين مراكز القوى في الداخل، وتكون حماية لشخص الرئيس المرتبط بهم في مواجهة التكتلات القبلية، وأنه حول قيادة الجيش وضباطه إلى أفراد أسرته وعائلته، وأبعد العناصر الوطنية أو المستقلة لم يعطِ القوى المستقلة التي تدافع عن اليمن بهذا الجيش أي مسؤولية داخل الجيش.

أدار علي عبد الله صالح السلطة، وكان يوهم الأطراف أنهم أحرار فيما يريدون ولا قيود عليهم، بينما كان ينفذ ما يريد هو، كان يقرأ متطلبات الجماهير من خلال لقاءاته المفتوحة والضيقة معهم، ويعطيهم الوعود بحل تلك المطالب، لأنه يسبقهم في طرحها؛ ما يعطيهم الثقة بتفهمه لمشاكلهم، وأنه حتماً يعمل على تخليصهم منها، وهذا جعل الكثير من أبناء الشعب يعتقدون أنه بعيد عن الفساد، وأنه ضد ما تقوم به مراكز القوى، بينما كان عملياً هو الراعي والمؤسس للفساد وعناصره، الذي من خلاله كان يثبت سيطرته على أطراف الفساد التي تتقاتل وتختلف حول ما تجنيه من مكاسب من هذا السلوك، فكان الشريك المقسم بينهم تلك المغانم.

عند إعادة الوحدة استخدم هذا الأسلوب في توظيف الفساد، واستطاع من خلاله إشراك عناصر الحزب الاشتراكي الذين مثلوا جانب السلطة في الجنوب اليمني داخل الوحدة، ووقعوا في سباق اللهث وراء المكاسب والمصالح والمناصب، بدلاً من الوقوف والتمسك بمبادئ الحزب التي تؤكد على أن الوحدة هدف شعبي يسعى إلى التخلص من الفساد ويقيم نظام عادل لكل اليمنيين.

لإدراك النظام السعودي حقيقة نوايا علي عبدالله صالح وموقفه المناهظ لإعادة الوحدة، لم يعمل على محاربته كما حصل للمناضل الزعيم إبراهيم الحمدي، وإنما دعموا هذا التوجه وهم لا يقبلون حتى بسلطة قوية أو أي ديمقراطية، فما بالك إذا توحد اليمن وارتضى الديمقراطية خياراً سياسياً، فأن هذا يضاعف من قوته ويجعل منه نداً لايقبل التبعية والارتهان لأية قوة مهما عظم شأنها، فما بلك

بالنظام السعودي. لقد كان النظام السعودي على علم مسبق بأن هذا الرجل لن يخيب أمالهم، وأن مساهمتة في إعادة الوحدة لن تكون فعلية أو حقيقة، وسوف يفرغها من محتواها، ويدفع بها بطريقة أو بأخرى إلى العودة لحالة التشطير، إن لم يجعلها أكثر من شطرين.

الوحدة وهي الهدف الأهم في نضال الشعب اليمني، الذي رفعتها ثورة سبتمبر وأكتوبر على رأس أهدافها والتزمت بإنجازه، تمت إعادتها بشكل مشوه وكأنها ليست هدفاً وطنياً، وإنما دمج سلطتين بكل تناقضاتها في سلطة واحدة. الهدف من الوحدة الذي تفهمه الحركة الوطنية هو إيجاد سلطة تمثل كل أبناء اليمن في نظام ديمقراطي منتخب من قبل الجميع، إلا أن هذا لم يتحقق وتحولت إلى محاصصة وتقاسم مصالح بين سلطتين، كان قد سئمها الشعب ويعمل على التخلص منها، فسبقته تلك القوى لإعادة تحقيق وحدة شكلية ذهبت من خلالها في سباق للاستيلاء على الأراضي وشراء القطاع العام، وإعادة النعرات القروية والمناطقية.

فقد شعبنا أثناء سلطة الرئيس علي عبدالله صالح التربية الوطنية التي غابت عن مناهج التعليم، وانتشرت في عهده المصالح الشخصية وبرزت القوى الانتهازية، التي كانت ترعاها السلطة وتستعين بها في معاداة الفصائل الوطنية التي أصبح المؤتمر الشعبي بديلاً عنها، إلى جانب مراكز القوى المتعددة والمرتبطة بالقوى الخارجية، فغابت أهداف ثورة 26 سبتمبر 1962. إلا من كتابتها كشعارات لا يدري بمعناها أحد، ولم تعد واجباً يتحتم شرحها لعامة الشعب، ولم يعد هناك اهتمام بالتاريخ الوطني أو بالجغرافيا الوطنية.

أما الروح القومية صارت عبارة لا ترى فيها الأجيال معنى، وترى فيها مشكلتها التي سببت العداء مع الاستعمار(الصديق) وصار المهم لدى معظم الشباب هو المكاسب المادية والوظيفة المنتظرة.

هذه هي الحالة التي وصلنا إليها خلال ثلاثة وثلاثين عاماً من سلطة علي عبد الله صالح الرجل القوي شمالاً وجنوباً، بعد أن ميَّع الحزب الاشتراكي وأبعده عن جماهيره، بما قدمه من مصالح ومزايا لقيادة الحزب، فلم يستطع الحزب بكل جماهيرة وقواعده الوقوف أمام طموح علي عبدالله صالح ومخططاته، التي تصب في مصلحة النظام الإمبريالي الصهيوني.

كانت الجماهير في اليمن تنتظر دور الحزب الاشتراكي اليمني من خلال مشاركة السلطة للقيام بإعادة ترتيب الوضع، لكن ذلك لم يتحقق، لأن الحزب الاشتراكي اليمني قد تأثر بالسلطة وصار داخلها ومنها، والحزب –فقط- يحدد من خلاله ما يستطيع الحصول عليه من وظائف وغنائم.

إن ضعف الالتزام الوطني الحزبي الذي وصل إليه الحزب من خلال ممارسة السلطة أوصلنا إلى وحدة لا تمثل الهدف الذي أراده الشعب اليمني، وإنما أوصلنا إلى نظام يولد مزيداً من الانشقاق والتمزق، كما أنه ولد التمردات الشعبية وصولاً الى الحراك الجنوبي، بعد حراك صعدة في المناطق الشمالية، وحاول شعبنا في الحراك الشعبي العام في فبراير 2011م الوصول إلى تصحيح الأوضاع، ولكن مراكز القوى والمخطط الإمبريالي الصهيوني العالمي كان السباق لاستلام قيادة الحراك وتوجيهه.

خلال هذه الفترة من النظام الجمهوري، الذي دامت ثلاثة عشر عاماً، باسم الجمهورية العربية اليمنية، ثم عشرين عاماً، باسم الجمهورية اليمنية، كانت سلطة بيد الرئيس/علي عبدالله صالح، دون منافس وأوصلت أوضاع اليمن إلى:

1. ظاهرياً كانت هناك حركة تلقائية في قطاعات الدولة، التجارية والصناعية، والتعليمية، إلا أنها لم تكن حركة مبنية على قاعدة اقتصادية، أو سياسية، أو وطنية هادفة، كما أن الحراك الوطني والمصلحة الوطنية غاب عنها، لاحتكار المؤتمر الشعبي العام النشاط

السياسي والوطني والإعلامي، واقتصر حديثه عن الإنجازات، والإيجابيات للسلطة، ولا يسمح للرأي والرأي الآخر، بمناقشة هذه الظواهر، أو نقدها من أجل تحسين أدائها.

2. الصناعات الوطنية التي تكونت صناعات محدودة، تعتمد على المواد المستوردة، ولا تعمل على تنمية موادها الأولية وإيجادها محلياً، وكان معظمها فروعاً لشركات خارجية في دول الجوار أو أجنبية. على الرغم أنه كان هناك قرار بمنع استيراد الفواكه والخضار، ولم يعمل به.

3. العملة المحلية استمرت في تدهور مستمر بحسب رغبة النظام السعودي في حربه الاقتصادية على اليمن، وبسبب اعتمادها على الخارج، وتضخم الاستيراد، والإسراف في الاستهلاك والمصروفات، مقابل ضئالة الإيرادات.

4. التمردات الشعبية، كان سببه الوضع الاقتصادي، والفساد في أداء السلطة، التي تمركزت في العائلة، وعدد من مراكز القوى القريبة منها، والمرتبطة بقوى خارجية، واستطاعة القوى الخارجية أن تساهم في تفجيرها، وكان حراك صعدة إحدى هذه التمردات، التي بدأت بموافقة السلطة، ودعم من السفارة الأمريكية والسعودية، وتحول إلى مطالب؛ نتيجة عدم تنفيذ التعاهدات والالتزامات، التي قدمتها السلطة في بداية الحراك، ولم تنفذها مما دفع إلى تلك الحروب، كما أراد المحرضون على الحروب، والمستفيدون منها، واستمرت التمردات الشعبية والاحتجاجات تتواصل، حتى أحداث فبراير 2011م، التي مثلت قمة الرفض الشعبي، وقمة التآمر الخارجي وحلفائه من القوى المحليه.

علم الجمهورية اليمنية

بعد إعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م

5. عملت هذه السلطة على تغييب دور لجان الوحدة، التي تشكلت بناءً على اتفاقيات بين نظامي صنعاء وعدن، ولم يتم تغييبها فقط، ولكن لم يؤخذ بما أنجزته من جهد وبحث ودراسة.

6. ما يعتبر من إنجازات هذه السلطة، بناء القوات المسلحة، التي كان يشاهدها المواطن في الاستعراضات والمناسبات، ويتم تخويف الشعب والقوة الوطنية. أما مراكز القوى الموجودة في السلطة كانت تدرك حقيقته ومشاركة فيه، فكان بناء هذه القوات شكلي وبدون مضمون، وبتوافق مع النظام السعودي، وكانت قيادته من داخل الأسرة وأقربائها، واستبعد منها القوى الوطنية، فصار جيشاً للاستعراض، وليس له أي علاقة بالدفاع عن الوطن، وهذا ما أثبته العدوان على اليمن الذي لم يعمل حساب له؛ لأنه مدرك حقيقته ولم يجده الشعب حتى يبصق في وجهه إن كان متردداً عن مقاتلة الأعداء.

7. من الإنجازات السلبية لهذه الفترة، هي القضاء على السياسة الخارجية، الحيادية التي كان عليها اليمن، وكانت محل تقدير واحترام على المستوى العربي والدولي، وكونت علاقات ثنائية منذ حكم النظام الملكي الذي استطاع أن يوجد توازن في علاقته مع المعسكر الاشتراكي، والمعسكر الإمبريالي وحقق بناء ميناء الحديدة، وطريق الحديدة صنعاء، ومصانع الغزل والنسيج وتسليح الجيش، واستمرينا على هذه السياسة بعد قيام الثورة، وكانت علاقاتنا مع الجميع لما يخدم اليمن. اعترف بنا الأصدقاء والأعداء وأقاموا علاقات ودعمنا الإخوة والأصدقاء، إلا أنه بعد تصفية الرئيس إبراهيم الحمدي عمل النظام السعودي الذي أدرك خطورة هذه السياسة الخارجية لليمن وعمل على تغييبها بالاتفاق مع السلطة، ولم يدرك شعبنا خطورة

هذا التحول الخطير، ما أثر على علاقتنا في العالم حتى كان العدوان الذي كشف بأنه لم يبقى لنا أي علاقة مباشرة مع الأصدقاء والأشقاء، وتحولت علاقتنا عن طريق النظام السعودي.

سلطة الوحدة 22 مايو 1990م

أعلن إعادة الوحدة بين شطري اليمن في 22 مايو 1990م، يوم إعلان قيام الجمهورية اليمنية، وكانت الوحدة عبارة عن دمج نظامين جمهوريين في نظام واحد، ولم تأخذ بأهداف ثورة سبتمبر واكتوبر، أو كما أرادتها الجماهيري والحركة الوطنية تنفيذاً لإرادة الشعب اليمني وتحقيق لمطلبة.

كان يفترض أن يتم إجراء انتخاب سلطة جديدة ومباشرة من قبل شعب الجمهورية اليمنية وتجاوز الأنظمة التي كانت قائمة واستبدالها بسلطة الجمهورية اليمنية، ولكن ما حصل هو تقاسم بين أطراف إعادة الوحدة الذين وضعوا أنفسهم بدلاً عن الشعب .

إعادة الوحدة تأخر لأكثر من عشرين عاماً، وكنا نتوقع أن هذا الوقت قد أعطى درساً عن أهمية إعادة الوحدة وعن تحققها، كان أول خطأ هو تجاوز الحركة الوطنية التي ناضلت من أجلها واكتفتت بدمج النظامين في عدن وصنعاء بما يكفل لهما مصالحهما الحالية والقادمة.

لم يشعروا بالندم من تأخير إعادة الوحدة، وهو الهدف الكبير لشعبنا، رفعه خلال مرحلة نضاله وكفاحه من أجل الاستقلال، والتحرر من الاستعباد والاستعمار، وهو تحقيق الوحدة الوطنية في طريق الوحدة العربية، كان هذا

التأخير سببه:

أولاً: إصرار الرفاق في عدن -وهم جزء من الحركة الوطنية، التي ناضلت من اجل تحرير الجنوب- على إقامة نظام تقدمي اشتراكي في الجزء المحرر، وبدلاً من الوحدة رأوا الزحف لتحرير الجزء الشمالي، لاستكمال النظام الاشتراكي التقدمي وبنائه. هذا الإصرار كان بديلاً عن تحقيق الجبهة الوطنية الواسعة للدفاع عن النظام الجمهوري، وبناء المجتمع اليمني الموحد، والاتجاه لتحقيق الوحدة العربية، وكان هذا سبباً للتأخير، ورغبة الاستعمار البريطاني الذي تبنته، وعملت على دعم تأسيس نظام جمهوري مستقل عن اليمن، والعمل على إفساد الوضع فيها؛ لتعود إلى حضن السياسة الامبريالية.

ثانياً: كانت السلطة في الشمال ابتداءً من سلطة القاضي عبدالرحمن الإرياني -التي أسقطها المقدم/ إبراهيم الحمدي- لاترى في إعادة لوحدة مصلحة لنظامها واستمرت بل ساهمت في بقاء التشطير.

حاول الرئيس إبراهيم الحمدي العمل على تحقيق الوحدة، وتم تصفيته قبل أن ينجز هذا المشروع، ثم كانت سلطة علي عبدالله صالح، التي أرادت الوحدة ضم السلطة الموجودة في الشمال وتوسيعها.

هذه أسباب أدت إلى تأخير إعادة الوحدة، وعند تحققها كانت سلطة علي عبدالله صالح الفردية في قيادة النظام في صنعاء وبالتحالف مع النظام السعودي بينما كانت السلطة في عدن اسماً تحت قيادة الحزب الاشتراكي، الذي كان قد تحول إلى حزب سلطة، ولم يعد حزباً جماهيرياً، تماماً كما هو الحال في الشمال، والعلاقة بين السلطة والمؤتمر الشعبي العام. هكذا صار الحزب الاشتراكي في علاقته مع السلطة، إضافة إلى مايعيشة من خلافات داخلية، أدت إلى تصفية القيادة الحزبية التاريخية، وذهبت العديد من العناصر القيادية إلى تكوين علاقات

وارتباطات خارجية بالنظام السعودي، والنظام الإمبريالي، والسلطة في صنعاء، بينما كان المعسكر الاشتراكي قد بدأ بالانهيار والتفكك.

تم الهروب إلى الوحدة في ظل هذا الوضع من قبل النظام في عدن لا كما يحددها الحزب ونضاله الطويل أثناء الكفاح المسلح، وإنما سلطة قائمة في الجنوب، وبالمقابل، هناك سلطة في الشمال، اتفقتا على المحاصصة.

في هذه الظروف -التي كانت تعيشها اليمن- تم إعادة الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولكل سلطة خططها الخاصة ومكاسبها، من خلال الوضع الجديد. بينما المناضلين -على مستوى اليمن- كانوا يهتفون لهذا الإنجاز، وتحقيق إعادة الوحدة، لم يكونوا في إدراك أن الحزب الاشتراكي، الذي كانوا يأملون عليه، قد أصبح صورة من المؤتمر الشعبي، حزب للسلطة، ولم يعد حزب الجماهير التي كانت تنتظر أداءه؛ ليخصلها مما هي عليه، من ظلم وفساد وضياع.

سلطة الوحدة التي تكونت بهذا الشكل المشوه، من التقاسم بين نظامين، كان الأجدر للحزب الاشتراكي أن لا يساهم في إدارة السلطة، إذا لم يكن قادراً على تغيير سياستها وتوجهها، فالوحدة هي هدف ومطلب شعبي، أما أن يُحَّول إلى شراكة وتقاسم مصالح ومناصب، ومحاولة إرضاء مراكز القوى المختلفة، لاسترضائها وكسبها، كما يفعل النظام في صنعاء، فتلك خيانة لرسالة الحزب النضالي.

إن الوحدة هي نظام أساسي لإراده شعبنا؛ لإعادة بناء مستقبل اليمنيين وحضارتهم ومجدهم، واسترداد حقوقهم المنهوبة، هذا الهدف حاربه الاستعمار والرجعية طوال السنوات السابقة، ولايزال يحاربه، كما أن موافقته وسكوته عن إعادة الوحدة، كان بسبب إدراكه أن هذه الوحدة لن تدوم، وسوف تؤدي إلى تحقيق انقسامات لاحقة، من خلال الشراكة والسلطات المتناقضة، والمصالح التي عليها

أطراف السلطة.

هذا المخطط الإمبريالي لم تتبنه له الحركة الوطنية، أمام فرحتها بإعادة تحقيق الوحدة، وكان عليها -لمواجهة هذا المخطط- أن تحتفظ بقياداتها، وفي المقدمة الحزب الاشتراكي اليمني، بعيداً عن هذا المخطط، وأن تسعى إلى تحقيق الوحدة عبر انتخابات شعبية، يستطيع المواطن فيها الاختيار الحر لمن يريد، وكانت الجماهير اليمنية كلها تراهن على أن إعادة الوحدة هي الطريق لإعادة الثورة، والنظام الجمهوري، الذي ناضلوا من أجله.

إن بقاء النظامين في شراكة تحافظ على وجود سلطتين في نظام واحد، ولا يحقق الاندماج والوحدة الحقيقية، تصير الوحدة عبارة عن شراكة قابلة للخلاف والزوال. ظل الجيش خارج سلطة الوحدة، وكل نظام احتفظ بقوته المسلحة تخوفاً من الآخر، وما حصل في أحداث عمران، كان نتيجة لهذا الانقسام والتخوف، اقتتلت وحدتان من الجيش كانت مرتبطة بقيادتين تتبع الوضع التشطيري السابق.

الوضع الذي أوجده إعادة الوحدة، ومثله النظامان داخل السلطة، وبقاء الجيش خارج سلطة الوحدة بشكل أساسي، كان يحمي حالة اللهث والسباق والاختلاف حول المصالح والمكاسب، التي يتحصل عليها أطراف السلطة، الذين لم يكتفوا بهذا، وإنما عملوا على تصفية الإنجازات الوطنية، التي تحققت خلال مسيرة النضال، شمالاً وجنوباً، وتحويلها إلى مكاسب شخصية وغنائم.

تم تصفية شركة الطيران اليمني (اليمدا)، طيران جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وضاعت داخل الشركة اليمنية للطيران، دون إضافة أي شيء لرأس مال الدولة في هذه المشاركة مع الجانب السعودي، وتم تصفية شركات القطاع العام ومؤسساته، والجمعيات الاستهلاكية والبنوك الخدمية، التي كانت تعمل على بناء المدن السكنية، وتقديم القروض السكنية، والصناعية، والزراعية؛ خدمة للسواد الأعظم من الشعب، من ذوي الدخل المحدود.

كان تصفية شركة طيران اليمدا، التي كانت قطاعاً عاماً مائة في المائة، تملكها الدولة، إجراء خاطئ، لأن السلطة -ومن خلال تجربة سابقة- كان عليها إبقاؤها طيراناً مستقلاً، بعد تجربة الشراكة مع الخطوط السعودية، التي اتضح من خلال شراكتها في الخطوط الجوية اليمنية، واحتوائها وتجميدها، وعملت على إظهار فوائد وهمية، كانت تجمدها لدى الشركة، بعد أن تحولها إلى الريال السعودي، وهي متأكدة من هبوط قيمة الريال اليمني أمام الريال السعودي، وهكذا صارت شركة الخطوط الجوية اليمنية، كلما تحاول الخروج من عباءة المشاركة، تواجه رصيداً بمديونية يتجاوز رأس مالها، وهذا يؤكد أن المخطط للمشاركة، هي القضاء على الخطوط الجوية اليمنية، فكيف يقبل أي مسؤول في اليمن أن يكرر التجربة، وتضيع شركة طيران اليمدا؟.

تم تصفية المؤسسات العامة، التي بدأ الإعداد لها من قبل إعادة الوحدة، حيث اتخذ الأسلوب نفسه، الدمج ثم التصفية، تم دمج المؤسسة العامة للتجارة الخارجية مع المؤسسة العامة للحبوب، تم تجميع هذه المؤسسة بعد توحيدها مع الجمعية الاستهلاكية لموظفي الدولة، والمؤسسة الاقتصادية العسكرية، وبعد مدة تم بيع أصول هذه المؤسسات ثم تجميد نشاطها، وتم تجميد نشاط البنك الزراعي، وبنك الإسكان، والبنك الصناعي، التي كانت بنوكاً خدمية، وتحولت إلى بنوك تجارية تديرها الدولة، ثم يديرها أشخاص في الدولة.

تأثر المواطن بخسارة هذه المنجزات، وافتقدها، وكان يتوقع أن تأتي سلطة إعادة الوحدة برعايتها، وتطويرها، وتوسيعها، إلا أنه فقد –أيضاً- أمثال هذه المؤسسات في الشطر الجنوبي، الذي كان أبناؤها يعتمدون عليها، وكان النظام في عدن يعمل على رعاية المواطنين، وتوفير الغذاء والسكن والوظيفة، في حدود الدخل الذي كانوا يتحصلون عليه، من خلال تلك المؤسسات فقد تمت الإجراءات والتصفيات لهذه الإنجازات في ظل المشاركة من قبل من كانوا يدعون الاشتراكية، والعمل من أجل العمال والفلاحين، ولم يلمس المواطن من

يدافع عليها، أو يعترض على تنفيذها داخل سلطة الوحدة.

لم يقم الحزب الاشتراكي اليمني، الذي كانت الجماهير تتوقع منه أن يكون حارساً وحامياً لتلك المنجزات، وذلك من منبع أهدافه وبرامجه، وثقافته الحزبية. هذا الموقف كان كل جماهير شعبنا تتوقعه من الحزب الاشتراكي، وكانت على رهان أن تدعم نشاطه وسياسته، لكن غياب الحزب الاشتراكي اليمني وبعده عن العمل الجماهيري، الذي استهلكته السلطة منه، ولم يستطع الفصل بين السلطة والعمل الجماهيري، جعل القيادات التي مثلته في السلطة لا ترى إلا المصالح، بل إن الحزب الاشتراكي نسي حتى أعضاءه المناضلين في المناطق الشمالية، وظل يتحدث عن نظام عدن ونظام صنعاء. هذا ما أفقده جماهيره بشكل عام، وكانت انتخابات 1993م، هي الجزء التي عاقب بها شعبنا من تناسوه، وأظهرت مكانة الحزب في أوساط الجماهير في المرتبة الثالثة، إن لم يكن أقل؛ بسبب عدم التزامه بأهداف الحزب.

هناك تآمر ومخطط عدائي كان وراء هذه الأحداث، ومحاربة الحزب الاشتراكي، لكن هذا المخطط لم يكن لينجح إذا كان الحزب قد حافظ على علاقته بالجماهير، وبالمبادئ التي رفعها، فترهل الحزب، وتقاعسه، وابتعاده عن الأهداف الأساسية، وانشغاله في بالمصالح الشخصية والذاتية، التي ظهر عليها أعضاء القيادات المشاركة في السلطة، هي التي كان لها الأثر في تأخر الحزب وتقهقره.

عملت جماهير الحزب مع باقي الحركة الوطنية على تدارك هذا الوضع وتصحيحه، وبعد بحث ونقاش مطول وصلت إلى صياغة وثيقة العهد والاتفاق، حددت فيها المشاكل والحلول، وكان المطلوب أن يتم التوقيع عليها؛ لتصبح ملزمة للسلطة، وكل الجماهير كانت على استعداد للوقوف ضد من يخالف هذا الاتفاق.

كانت -في البداية- معارضة الرئيس علي عبدالله صالح واضحة، وتذمره

من محتوى تلك الوثيقة ومفهومها؛ لأنها تستهدفه من خلال القضاء على الممارسات الفردية الفوضوية والاستغلالية للسلطة، وكان واضحاً أن يكون موقف الحزب الاشتراكي وأمينه العام مؤيداً لهذه الوثيقة، بموجب ما يحمله الحزب من مبادئ وأهداف، لكن ما حصل هو عكس ذلك، ولم يتوقعه الشارع اليمني، ولا القوى الوطنية، ولا الجماهير التي كانت منتظرة بفارغ الصبر التوقيع على الوثيقة، لتقودمسيرة تصحيح سلطة الوحدة، وتصحيح النظام بشكل عام، واستعادة حقوقها.

ما حصل أن وصل الأمين العام للحزب الاشتراكي بطائرة الرئاسة لحضور اجتماع الأردن، الذي حدد لتوقيع الوثيقة برعاية الملك حسين، ملك الأردن، وعند وصوله مطار الأردن، ترك الطائرة -وعليها زوجته- لحضور الاجتماع الذي كان في انتظاره، وأعلن رفضه للوثيقة والتوقيع عليها، مستشهداً بأحداث عمران، التي تحدثنا عنها، ولا استبعد أن يكون هو من رتبها، كمبرر لما سيتم بعد ذلك، وهكذا ترك الاجتماع عائداً إلى الطائرة، متجهاً إلى الرياض، وهنا تتضح الصورة، ويتضح المحرض والموجه لمثل هذا الموقف.

المؤسف هو موقف الحزب الاشتراكي، الذي كان عليه سرعة التحرك، وتحديد موقف من هذا الإجراء، الذي أقدم عليه أمينه العام، وإذا كان في تلك اللحظات يعيش الصدمة، كان المتوقع –أيضاً- أنه عند وصول علي سالم البيض إلى عدن، وإعلانه الإنفصال، وإجراء التشكيل الانفصالي الذي أعلنه، كان يجب أن يتم إسقاطه، كما أسقطوا المناضل الشهيد سالم ربيع علي، بمجرد الشك أنه تعاون مع سلطة الشمال على الحركة الوطنية أثناء رئاسته النظام في عدن.

استلم علي سالم البيض التوجيهات والتعليمات والمكافأة، واتجه إلى عدن، ليعلن الانفصال، الذي استغله الرئيس علي عبدالله صالح، وأعلن تمسكه بالوحدة، والدفاع عنها، وهنا بدأ دور الأعداء الذين يريدون إسقاط الوحدة، الالتفاف حول علي عبدالله صالح، لإعلان تصفية الانفصاليين، وإعادة تحقيق الوحدة. هذا

الالتفاف واجهه موقف سلبي متردد غير واضح من الحزب الاشتراكي اليمني.

تحرك الرئيس علي عبدالله صالح، بصفته الرئيس الشرعي للسلطة، لمواجهة الانفصال، والتفت حوله القوى المستفيدة، وفي مقدمتها التجمع اليمني للإصلاح، الذي أسس نداً للحزب الاشتراكي، وأدى هذا التحرك إلى حرب1994م، التي انتصر فيها الجانب الذي لا يريد الوحدة، ولم يكن مؤمناً بها في يوم من الأيام، وإنما كان تعاطف الجماهير، وحب الشعب اليمني للوحدة، قد جعل علي سالم البيض وحيداً، إلا من الدعم السعودي. وبرز بعد هذه الحرب التجمع اليمني للإصلاح، كاشفاً عن وجهه الحقيقي، شريكاً فاعلاً ومؤثراً في الوحدة، الذي كان معادياً لها، وبدأت مرحلة جديدة تكشف عن الوجه الحقيقي، لما كان يراد من الوحدة اليمنية. وهي أن تكون الوحدة عبارة عن ضم تؤدي إلى إعادة التقسيم، وليست هدفاً جماهيرياً، لتحقيق العدل والمساواة، وبناء النظام الديمقراطي الاشتراكي.

هذا الوضع الجديد، والشراكة الجديدة، وسوء الإدارة من حيث استغلال السلطة والنفوذ، ومحاربة الإنجازات الوطنية، وإظهار التسلط والضم، أدت إلى ظهور الحراك الجنوبي، المطالبة بالتحرر من التسلط الشمالي، واستغلاله الأرض والثروة والإنسان في المناطق الجنوبية، وانفراده بالسلطة، إلى جانب مراكز القوى المتحالفة مع علي عبدالله صالح، أثناء حربه عام 1994م، والموجهة من قبل النظام الإمبريالي الصهيوني، وأدواته المتمثلة بالأنظمة العربية.

هذا الوضع الذي وصلت إليه سلطة الوحدة، سلطة فاسدة مستغلة، عائلية، متحالفة مع مراكز قوى أكثر فساداً واستغلالاً، تعمل على استغلال ثروات الشعب والوطن، شوهت الوحدة، وحولتها إلى وسيلة للاستغلال والاستفادة، من خلال تقاسمها واختلافاتها وصراعاتها، الذي زاد من الظلم والاضطهاد، ولم يكن أمام شعبنا سوى الخروج إلى الشارع، والاعتصام بالساحة في فبراير 2011م، ولكنه

لم يجد للحركة الوطنية ولا فصائلها أي أثر أثناء اعتصاماته البطولية، ولم يجد أمامه سوى تلك المراكز الفاسدة، تتصدر المعارضة للسلطة، وهي تهدف إلى تحقيق المزيد من التقاسم.

الخلاصـــة:

هذه الرؤية النقدية للحركة الوطنية، التي أضعها في هذا الكتاب هي خلاصة لتجربتي ومعايشتي ومشاركتي أحداث الوطن منذ قيام الثورة وحتى الحراك الشعبي 2011، الذي كان المحفز الأساسي لكتابة هذه الرؤية .

إن العداء لليمن واليمنيين المشاركين فيه هم جزء من الصراع العالمي القائم بين نظام الاستغلال العالمي المتمثل بالنظام الإمبريالي الصهيوني، وبين الشعوب المطالبة باسترداد حقوقها والتحرر من الاستغلال والاستعمار .

إن العدوان على اليمن والخلافات والصراعات القائمة هي من صنيعة هذا النظام وتنفذها أدواته ووسائلة في المنطقة، بهدف حماية مصالحه في الثروة الموجودة في الجزيرة العربية ومنها اليمن، إلى جانب ماتمثله اليمن من تاريخ وحضارة وشعب وموقع جغرافي يجعله لا يطمئن إذا تمكن اليمن من إقامة دولة موحدة .

هذا النظام الإمبريالي العالمي الصهيوني لم يترك أي نظام في العالم خارج عن إرادته، وإذا استعرضنا الأحداث والأنظمة التي توالت على اليمن ابتداءً من ثورة سبتمبر التي عملت على تأسيس النظام الجمهوري وتوحيد اليمن، حتى حراك فبراير 2011م، نجد أن هذا النظام كان متواجداً ولاعباً أساسياً ومؤثراً في نتائجة حتى عند إعادة الوحدة التي تشكلت بنظامها المعاش، كان النظام السعودي له اليد الطولى والمباشرة في كل الترتيبات التي كونتها؛ وفي الأحداث التي تلتها، لأنه يخاف من استقرار اليمن، الذي يمتلك التاريخ والحضارة، وكل قوة النظام

السعودي هو من قوة النظام الإمبريالي الصهيوني العالمي، وهو خادماً له لا خادماً للحرمين الشريفين.

لن يتوقف الصراع في العالم ولا في اليمن إلا إذا انتهى هذا النظام الإمبرالي الصهيوني وسياسته الاستغلالية، وترك حقوق الشعوب لاصحابها، وهذا لا يمكن تحقيقة إلا بالمقاومة وتحرر كل شعوب العالم من سيطرته، وبناء المجتمعات العادلة والتعايش بسلام وأمان . إن شعوب هذا النظام الامبريالي الصهيوني هي الأخرى مستعبدة ومستغلة، فأبناء أمريكا الاصليون وغيرهم من ابناء الشعب تعاني من هذا النظام، كما أن شعوب أمريكا اللاتينية الخارجة عن النظام الإمبريالي محاصرة من قبله، وتمارس ضدها كل أنواع الابتزاز والجبايات، وهكذا شعوب أوربا الواقعة ضمن دائرة نفوذ سيطرة الإمبريالية وباقي شعوب العالم التي سيطر عليها اقتصادياً ولإعلامياً وسياسياً، هذه الشعوب كلها تنتظر تحقيق استقلالها من هذه السيطرة.

قد يلاحظ أن هناك تكرار في الأحداث الواردة في الكتاب، ولكني أردت من ذلك التأكيد عليها في أكثر من مكان نظراً لاهميتها، كنا قاب قوسين من تحقيق الوحدة العربية واليوم نواجه تقسيم المقسم، واليمن التي أعادت وحدتها، يسعى هذا النظام الإمبريالي إلى إعادة تشطيرها وتقسيمها الى أكثر من شطر، تماماً كما فعل في فلسطين عندما طالب بجزء لليهود، واليوم صار صاحب الحق، ويطالب بوطن للفلسطينين.

على أبناء شعبنا خاصة وكل العرب الانتباه فيما يذهب إليه هذا النظام الإمبريالي الصهيوني من استخدام الدين الإسلامي، وتحريك الطوائف والمذاهب والمناطقية للتقسيم. بهذا يضعف التوجه القومي والوحدة العربية، ويريد إيجاد تقسيمات جديدة لدويلات تمثل وتتبنى مذاهب وطوائف.

الشعوب الموحدة لا يمكهنا أن تهزم والعكس هو الصحيح، والامبريالية الصهيونية استخدمت في السابق هذه الأنظمة الدينية وتحالفت مع إيران بصفتها

دولة شيعية، في ظل نظام الشاه، وكونت من إيران الشيعية والنظام السعودي للقضاء على التوجه القومي الذي كان يمثله الزعيم جمال عبدالناصر. ثم كان التحالف الشيعي الوهابي بين إيران والسعودية ضد الثورة اليمنية، ولم يقول يومها أن المذهب الشيعي عدواً لدول المنطقة، بل تحالف معه، واليوم لأن شعب إيران تخلص من التبعية للنظام الإمبريالي الصهيوني صارت عدوة.

الحرب القائمة –حتماً- ستنتهي، ولكن هذا النظام الإمبريالي يعمل على توليد خلافات وصرعات لتبقى اليمن تعيشها، وتؤدي إلى تقسيمها إلى مناطق وولايات تحت مسميات مختلفة، ومرتبطة بقوى خارجية لحماية بعضها، وتضيع اليمن كقوة فاعلة ومؤثرة تهدد مصالحه الاستعمارية، ولهذا فإن هذه الحروب والصراعات لا تنتهي إلا بسقوط النظام الامبريالي الصهيوني، وانتصار الشعوب في تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية جوهر وسبب الصراع في العالم.